التحكيم في منازعات الملكية الفكرية: ما بين النظام العام ومبدأ سلطان الإرادة.

مروه زين العابدين سعد

مدرس القانون الدولي الخاص

كلية القانون- الجامعة البريطانية

The Arbitrability of IP Disputes

Abstract

Since intellectual property rights are of great importance and have a clear and tangible economic impact, the issue of disputes arising in this matter has become self-evident and even widespread, including many elements with a foreign dimension in some cases. Given the waste of time and lack of flexibility in procedures that may result from litigation in national courts, parties have begun to resort to alternative means of resolving disputes, of which arbitration is one of the most prominent. But the problem here lies in the jurisdiction of arbitration related to intellectual property issues and topics, or in other words the arbitrability of intellectual property disputes in light of the existence of national laws and jurisdictions that may limit jurisdiction in such disputes and restrict it to national judicial bodies only. From this standpoint, the research deals with an extensive study of the issue of arbitration in intellectual property matters in both its parts: the legal, which is concerned with infringement issues, and the contractual, which is concerned with the issues of exploitation and licensing contracts, by reviewing the concepts of each and demonstrating the arbitrability of each of them while reviewing international models and applications in In this regard, the study concludes by recommending a number of procedures that guarantee the integrity of arbitration and provide a cooperative framework between national courts and arbitration committees. The recommendations also include interest on the part of local laws in holding arbitration accountable in intellectual property matters in particular.

Key Words: **Public Order, Part Autonomy, Licensing agreements, Arbitration, IP Rights Dispute Settlement.**

ملخص:

لما كانت حقوق الملكية الفكرية ذات أهمية بالغة وتأثير اقتصادي ظاهر ومحسوس، أضحت مسألة النزاعات الناشئة في هذا شأن بديهية بل ومنتشرة، متضمنةً العديد من العناصر ذات بعد أجنبي في بعض الاحوال. ونظرًا لما قد ينتج عن التقاضي في المحاكم الوطنية من إهدار للوقت وانعدام المرونة في الاجراءات، بدأت الأطراف في اللجوء إلي الوسائل البديلة في فض المنازعات، والتي يعد التحكيم من أبرزها. ولكن تكمن الإشكالية هنا في اختصاصات التحكيم المتعلقة بمسائل وموضوعات الملكية الفكرية، أو بمعني آخر قابلية منازعات الملكية الفكرية للتحكيم في ظل وجود قوانين وولايات قضائية وطنية قد تحصر الاختصاص في مثل تلك المنازعات وتقيده ليكون للهيئات القضائية الوطنية فقط. ومن هذا المنطلق يتصدى البحث بدراسة موسعة مسألة التحكيم في مسائل الملكية الفكرية بقسميها، القانوني، وهو ما يعني بمسائل التعدي، والتعاقدي، وهو المعني بمسائل عقود الاستغلال والترخيص، وذلك عن طريق استعراض مفاهيم كلًا منهما وبيان قابلية كلًا منهما للتحكيم مع استعراض النماذج والتطبيقات الدولية في هذا الشأن، وتنتهي الدراسة إلي التوصية بعدد من الإجراءات التي تضمن سلامة التحكيم وتوفر إطار تعاوني بين المحاكم الوطنية ولجان التحكيم، وأيضًا تتضمن التوصيات الاهتمام من جانب القوانين المحلية بمسائلة التحكيم في مسائل الملكية الفكرية خاصة.

الكلمات الدالة: النظام العام، مبدأ سلطان الإرادة، عقود الاستغلال والترخيص، التحكيم، تسوية منازعات الملكية الفكرية.

مقدمة

يتطور العالم اليوم بشكل متسارع، وهو ما يؤثر على التواصل والاتصال بين الأفراد في أنحاء العالم، حيث أصبحت العولمة واقع نعيشه، وباتت حقوق الملكية الفكرية تعد أصولاً لا غنى عنها للشركات والأفراد على حد سواء، باعتبارها من أهم الحقوق الحديثة والمحمية دوليًا بالمعاهدات والقوانين الوضعية، لتميزها بطابع فريد يجمع بين الحقوق العينية والحقوق الشخصية، فهي أدبية ومالية بطبيعتها في نفس الوقت لأنها تحتوي على سمات مشتركة مستقاة من هذين النوعين من الحقوق، كما تتسم أيضًا بطبيعة مميزة لارتباطها بالابتكار والإنتاج الفكري. ويمكن تعريف حقوق الملكية الفكرية بأنها الحقوق الممنوحة للأشخاص على إبداعات العقل، فكل نتاج فكري من أعمال فنية واختراعات وبرامج الكمبيوتر والعلامات التجارية وغيرها مشمول بمصطلح "الملكية الفكرية".[١] وتشمل الملكية الفكرية مجموعة واسعة من الإبداعات غير الملموسة، مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف والأسرار التجارية، والتي تمنح حقوقًا حصرية لمبدعيها وأصحابها.[٢]

يرجع إكساب حقوق الملكية الفكرية أهميتها علي المستوي الدولي إلي جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية، التي بدأت في عام ١٩٨٦ واختتمت في عام ١٩٩٤، بتوقيع اتفاق مراكش من قبل جميع الدول المفاوضة البالغ عددها ١٢٣ دولة ، كان لتلك الجولة دورًا عظيمًا في الإدماج الرسمي لحقوق الملكية الفكرية في قواعد التجارة الدولية، وعندما تم إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ١٩٩٥، كنتيجة لجولة أوروغواي، كان من ركائزها الرئيسية الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، رغم أنها لم تكن أول اتفاقية دولية بشأن الملكية الفكرية؛ حيث سبقتها اتفاقية باريس المختصة ببراءات الاختراع، بالإضافة الي اتفاقية (بيرن)

---

[١] World Intellectual Property Organization (WIPO), What is intellectual property?, ٢٠٢٠, https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_٤٥٠_٢٠٢٠.pdf p. ١

[٢] د/ نهاد عبد الكريم الحسبان، دراسة تحليلية للسوابق القضائية في حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، سويسرا، ٢٠٢٠ ص ١٠

المختصة بحقوق التأليف والنشر الموجودة منذ أواخر القرن التاسع عشر. ومع ذلك يمكن القول بأن اتفاقية (TRIPS) كانت تمثل تحولًا جوهريًا نحو الأفضل باعتبارها أكثر عمقًا وتفصيلًا، حيث وضعت قيودًا على العديد من أبعاد سياسات الملكية الفكرية الوطنية أكثر مما كانت تضعه الاتفاقيات السابقة، بالإضافة إلى إرساء الالتزامات المشتركة بالمبادئ الأساسية، كما فعلت الاتفاقيات الدولية السابقة عليها.[٣]

أدت الطبيعة المعقدة لنزاعات الملكية الفكرية والمعاملات العابرة للحدود إلى تحديات كبيرة في حل النزاعات بكفاءة. وبالتالي، ظهرت آليات تسوية المنازعات البديلة، وتحديداً التحكيم، كطريقة واعدة للفصل في هذه النزاعات المعقدة[٤]،

وقد دفع ذلك المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) إلى إنشاء قواعد تحكيم تتناسب مع طبيعة الملكية الفكرية ومنازعاتها من حيث كيفية حلها وبيان كيفية الإثبات فيها وإعطاء المحكمين ذوي المعرفة والكفاءة في مجالات الملكية الفكرية القدرة علي إدارتها والحكم فيها، ومما لا شك فيه أنه قد أصبح هناك ضرورة حالة تقتضي استخدام وسائل فض النزاعات البديلة علي نحو عام، والتحكيم علي نحو خاص، في المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية نظرًا لاستناده بشكل أساسي إلى مبدأ استقلالية الأطراف وتمكين الأطراف من مختلف الولايات القضائية والمرجعيات القانونية من الاتفاق على آليات فعالة ومتخصصة لتسوية المنازعات واللجوء إليها وفقًا لاحتياجاتهم الخاصة، ويدخل أيضًا في مزايا التحكيم أمور أخرى منها اختيار محكمين محايدين يملكون

[٣] Suma Athreye, Lucia Piscitello & Kenneth C. Shadlen. Twenty-five years since TRIPS: Patent policy and international business. J Int Bus Policy ٣٢٨, ٢٠٢٠. https://doi.org/١٠.١٠٥٧/s٤٢٢١٤-٠٢٠-٠٠٠٧٩-١ p. ١

[٤] *See* Yunus Emre Ay. Intellectual property disputes and international arbitration. (٢٠٢١). Zbornik Radova Pravnog Fakulteta u Splitu, ٥٨(٣). https://doi.org/١٠,٣١١٤١/ZRPFS.٢٠٢١,٥٨,١٤١,٩٢٩ p. ٩٢٩

خبرات واسعة في قضايا الملكية الفكرية العابرة للحدود، وأيضًا سهولة إنفاذ قرارات التحكيم بموجب اتفاقية نيويورك في معظم أنحاء العالم[٥]، إضافة إلي المرونة الإجرائية.[٦]

ونجد لزامًا عند التعرض لفكرة تسوية منازعات الملكية الفكرية عن طريق التحكيم، التعرض لمسألة مدي قابليتها له في المقام الأول من خلال التفرقة بين نوعين من المنازعات، الأول خاص بالتحكيم في المنازعات المتعلقة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية، والآخر يتعلق بإمكانية التحكيم في المنازعات الناشئة عن عقود استغلال وترخيص حقوق الملكية الفكرية، حيث أن النزاعات الناشئة بخصوص حقوق الملكية الفكرية لا يخلو مصدرها من أن يكون أما قانوني أو اتفاقي. ونتعرض في هذا البحث إلي بيان ما إذا كان من الممكن حل نزاعات الملكية الفكرية بشكل صحيح وفعال من خلال التحكيم، أو إذا كانت تتطلب تدخل أنظمة المحاكم الوطنية، وبشكل عام، فإن المنازعات حول حقوق الملكية الفكرية على المستوى الدولي لا تتوقف فقط عند الانتهاكات لحقوق النشر والبراءات وغير ذلك، بل أنها تمتد لتشمل مجموعة متنوعة من المنازعات الناشئة عن عدة مصادر، بما في ذلك التراخيص عابرة الحدود والتراخيص المشتركة، واتفاقيات نقل التكنولوجيا ، ومشاريع البحث والتطوير المشتركة ، وترتيبات التوزيع ، واتفاقيات عدم الإفشاء ، وتحديد العلامات التجارية ، واعتماد أسماء النطاقات وقرارات تصميم المنتجات.[٧]

بالرجوع إلى تاريخ منازعات التعدي على حقوق الملكية الفكرية، يمكن ملاحظة أن هناك تردد بشأن ما إذا كانت مثل تلك المنازعات قابلة للتسوية عن طريق التحكيم بسبب جوانبها القانونية والتقنية المعقدة أم لا، علاوة على

٥ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، ١٠ يونيو ١٩٥٨، (اتفاقية نيويورك)

[٦] David H Herrington, Zachary S O'Dell and Leila Mgaloblishvili, Why Arbitrate International IP Disputes?. World Trademark Review, ٢٠٢٢. Retrieved from https://www.worldtrademarkreview.com/global-guide/the-guide-ip-arbitration/٢٠٢١/article/why-arbitrate-international-ip-disputes#footnote-٠٧٥

[٧] Joseph P. Zammit and Jamie Hu. Arbitrating International Intellectual Property Disputes. (٢٠٠٩). Mealey's International Arbitration Report. https://arbitrationlaw.com/files/articles/aaa_arbitrating_international_intellectual_property_disputes.pdf p. ١

ذلك، يري البعض أن اعتبارات السياسة العامة تتطلب الفصل في مثل هذه المنازعات من قبل المحاكم الوطنية، وذلك لضمان التطبيق الموحد لقوانين الملكية الفكرية وحماية المصلحة العامة في المقام الأول. من ناحية أخرى، يؤكد أنصار التحكيم على فوائده، مثل السرية والمرونة وخبرة المحكمين، والتي يمكن أن تقدم مزايا قيمة عند مقارنتها بالتقاضي التقليدي.[٨] على صعيد آخر، يرى البعض أن نزاعات الترخيص تجارية بطبيعتها، وبالتالي فهي مناسبة بطبيعتها للتحكيم، إذ أن التحكيم يسمح للأطراف بحل نزاعاتهم بسرعة والحفاظ على العلاقات التجارية مع تجنب الدعاية والإجراءات الشكلية لإجراءات المحكمة. من ناحية أخرى، يجادل المنتقدون بأن بعض النزاعات التي تنطوي على مسائل تتعلق بصحة الملكية الفكرية أو التعدي يمكن أن يكون لها آثارًا أوسع تتجاوز الأطراف المباشرة المعنية، مما يستلزم إصدار حكم قضائي. ومن هنا تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع.

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في سؤال مدى ملاءمة استخدام التحكيم كآلية لتسوية منازعات الملكية الفكرية بنوعيها الأول المتعلق بمشكلات التعدي على حقوق الملكية الفكرية والآخر الذي يتعلق بمنازعات عقود الاستغلال والترخيص؟

إضافة إلى البحث فيما إذا كان التحكيم وسيلة مناسبة لحل منازعات الملكية الفكرية بكفاءة وفعالية، وما إذا كان يقدم مزايا عند مقارنتها بالتقاضي التقليدي في المحاكم، وذلك من خلال استكشاف الأطر القانونية والتحديات والآثار السياسية.

[٨] بنظر املي عبد الرازق جبرين غزاوي، التحكيم كوسيلة لحل المنازعات المتعلقة باستغلال براءة الاختراع، رسالة ماجيستير، جامعة القدس، فلسطين، ٢٠٢٢، ص ٣٧ و٣٨

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في قدرته على معالجة التحديات الحاسمة في مجال حقوق الملكية الفكرية وحلها. حيث إن الملكية الفكرية هي أساس للابتكار والإبداع والنمو الاقتصادي، مما يجعل من الضروري إنشاء آليات فعالة وحاسمة لحل المنازعات التي قد تنشأ في هذا المجال. يحمل فهم قابلية التحكيم في منازعات الملكية الفكرية، لا سيما في سياق اتفاقيات التسجيل والترخيص، عدة آثار رئيسية منها تعزيز حل النزاعات بكفاءة والذي ينعكس بدوره على الاقتصاد والإبداع أيضًا. تعزيز معاملات الملكية الفكرية الدولية العابرة للحدود، والتي أصبح بطبيعة الحال، ووفق التطور التكنولوجي الهائل، أمرًا غاية في الأهمية. أيضًا تحقيق التوازن بين الشق القانوني والشق التقني، حيث إذ غالبًا ما تنطوي منازعات الملكية الفكرية على قضايا قانونية وتقنية معقدة، فضلاً عن اعتبارات أوسع تتعلق بالسياسة العامة. ويمكن أن يساعد البحث في قابلية التحكيم في تحقيق التوازن بين تعزيز مزايا التحكيم، مثل المرونة والخبرة، مع معالجة المخاوف المتعلقة بالتطبيق الموحد لقوانين الملكية الفكرية والحفاظ على المصلحة العامة.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي في تناول مسألة قابلية منازعات الملكية الفكرية للتحكيم بالتعرض إلى توضيح وتحليل ماهيات كلًا من التحكيم والملكية الفكرية وعقود الاستغلال والترخيص وبيان القوانين والأحكام المرتبطة لتقديم تصور كامل وواضح عن موضوع البحث، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج

المقارن في عرض تجارب الدول المختلفة فيما يخص نطاق الدراسة وبخاصة مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

نطاق البحث

يقتصر البحث على دراسة نوعين من أنواع منازعات الملكية الفكرية من حيث مدي ملائمة التحكيم في مسائلهم، الأول المنازعات المتعقلة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية، والآخر يتعلق بمنازعات الملكية الفكرية العقدية فيما يخص اتفاقيات الاستغلال والتراخيص.

خطة البحث

باعتبار ما سبق ذكره، يمكن تقسيم الهيكل البحثي إلى مبحثين رئيسين، على أن تكون الخطة علي النحو التالي:

المبحث الأول: التحكيم في منازعات التعدي على حقوق الملكية الفكرية

المطلب الأول: ماهية التعدي على حقوق الملكية الفكرية

المطلب الثاني: قابلية منازعات التعدي على حقوق الملكية الفكرية للتحكيم

المبحث الثاني: التحكيم في منازعات الاستغلال والترخيص لحقوق الملكية الفكرية

المطلب الأول: التعريف بعقود الاستغلال والترخيص لحقوق الملكية الفكرية

المطلب الثاني: التحكيم في منازعات عقود الاستغلال والترخيص لحقوق الملكية الفكرية

الخاتمة والتوصيات

المبحث الأول: التحكيم في منازعات التعدي على حقوق الملكية الفكرية

تمهيد وتقسيم:

أدى التطور التكنولوجي مؤخرًا إلى إكساب حقوق الملكية الفكرية قدرًا من الدولية، الأمر الذي انعكس بشكل أساسي على النزاعات المتعلقة بتلك الحقوق. وحيث تخضع حقوق الملكية الفكرية إلى التنظيم في كل دولة وفقًا لأنظمتها الداخلية، كذلك تعالج الأنظمة القانونية الوطنية قابلية المنازعات للتحكيم بشكل يختلف به كلًا عن نظيره. وحيث يعد التحكيم وسيلة بديلة من وسائل تسوية المنازعات يتم اللجوء إليه نظرًا لما يتمتع به من مميزات تجعله من أكثر الوسائل الودية والرسمية فعالية، حيث يتم إحالة النزاع إلى محكم واحد أو أكثر لاستصدار حكمٍ ملزمٍ فيه بناءً على اتفاق الأطراف في وقت محدد، مما يمكن الأطراف من الوصول إلى تسوية أسرع للنزاع أسرع.

وقد تزايد اللجوء للتحكيم في السنوات الأخيرة كآلية لتسوية المنازعات في مجال الملكية الفكرية، فقد كان يسود الاعتقاد بأن التحكيم في هذا المجال يقتصر على المنازعات الناشئة عن اتفاقيات الترخيص والتنازل عن حقوق الملكية الفكرية، فقد تم قبول مسألة صحة هذه الحقوق كموضوع قابل للنظر من قبل هيئات التحكيم[٩]، وقد نمت نزاعات الملكية الفكرية بشكل كبير من حيث العدد والقيمة في السنوات الأخيرة نتيجة للنمو الهائل في أهمية الأصول غير الملموسة في الاقتصاد الحديث، وغالبًا ما تشمل هذه النزاعات أطرافًا في بلدان مختلفة وتقوم بأعمال تجارية في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى محاكم الدولة لحل مثل هذه النزاعات إجراءات موازية في بلدان مختلفة، وقد تنطبق قوانين إجرائية وموضوعية مختلفة على نفس النزاع، ناهيك عن عدم قدرة السلطات القضائية في العديد من البلدان للرد على طلبات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بطريقة فعالة

[٩] ينظر سما عماد حسين، تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريق التحكيم (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجيستير، جامعة قطر، قطر، ٢٠٢١ ص. ٣٧

وفي الوقت المناسب، ومن هنا يأتي التحكيم كبديلاً مثيرًا للاهتمام للتقاضي أمام المحاكم في منازعات الملكية الفكرية.

يسمح التحكيم بمركزية الإجراءات في حالات الانتهاكات التي تحدث في بلدان مختلفة، وكذا يسمح للأطراف باختيار قانون واحد ينطبق على جوانب النزاع، كما يعد التحكيم أكثر فعالية في ضمان سرية الإجراءات وخبرة المحكمين، ويعتبر التطبيق فيه لقرارات التحكيم الأجنبية أسهل نتيجة لاتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ مقارنة بأحكام المحاكم، وهو أيضًا مؤشر على سهولة إنفاذ نزاعات الملكية الفكرية، فضلًا عما يوفره التحكيم من الوقت والتكاليف التي يتكبدها الأطراف، والتي نسبيًا تكون في التحكيم أقل منها في التقاضي التقليدي، ومع كل ذلك، فإن مسألة ما إذا كان التحكيم في مثل هذه النزاعات مقبولاً، وتأثير قرارات التحكيم، لا سيما عند تقديمها إلى مكاتب البراءات والعلامات التجارية الوطنية، لا تزال دون حل في العديد من البلدان.[١٠]

ونظرًا لأن حقوق الملكية الفكرية هي حقوق حصرية ممنوحة من قبل الدول للاستخدام التجاري، فعادةً ما تحتفظ الأنظمة القانونية الوطنية بالولاية القضائية على نزاعات الملكية الفكرية لمحاكم الدولة، على الأقل عندما تكون مسائل الصلاحية والتسجيل متنازع فيها. ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة، زادت أعداد عمليات التحكيم المقبولة في بعض الولايات القضائية لبعض الدول كالولايات المتحدة، ونتيجة لذلك، تم توسيع نطاق التحكيم ليشمل مثل هذه النزاعات.

[١٠] Dario Vicente, Arbitrability of intellectual property disputes: A comparative survey, University of Lisbon, ٢٠١٥. DOI: ١٠,١٠٩٣/arbint/aiv٠٠٢ p. ١٥٢

وحيث أن النزاعات الناشئة بخصوص حقوق الملكية الفكرية لا تخلو من أن تكون إما متعلقة بعمل يشكل تعديًا علي تلك الحقوق، أو مخالفة لاتفاق يتعلق باستغلالها أو ترخيص الانتفاع بها[١١]، فإنه يجب التطرق إلي مفهوم كلًا من التعدي وعقود الاستغلال والترخيص لمتابعة قابلية المنازعات الناشئة عنهما للتحكيم، وعليه، سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم التعدي على حقوق الملكية الفكرية عبر المطلب الأول ثم نحاول تحديد مدي قابلية منازعات الملكية الفكرية غير التعاقدية أو التي تنتج من التعدي على الحقوق في صورة المختلفة للتحكيم عبر المطلب الثاني.

المطلب الأول: ماهية التعدي على حقوق الملكية الفكرية

عادةً ما تتمثل مسائل مثل مدي وجود الحقوق وصلاحيتها وملكيتها ونطاقها محلًا للنزاعات التي تنشأ عن حقوق الملكية الفكرية، وتتضمن بعض منازعات الملكية الفكرية حقوقًا أو التزامات مستمدة من العقود، مثل التنازل عن الملكية أو اتفاقيات الترخيص، ويتم قبول هذه المنازعات الخاصة بالعقود عمومًا على أنها قابلة للتحكيم. ومع ذلك، فإن منازعات الملكية الفكرية الأخرى تنطوي على حقوق تؤول من الكيانات الحكومية المحلية أو المركزية مثل التعدي أو الصلاحية، وانتهاك ذلك النوع من الحقوق يشكل تعديًا، أي أن التعدي على حقوق الملكية الفكرية هو انتهاك لحقوق الملكية الفكرية بأنواعها، من ذلك حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، ويشكل التعدي على حقوق الملكية الفكرية تهديدًا صريحًا صريح للاقتصادات الوطنية نظرًا لأهمية تلك الحقوق المالية.

---

١١ *See* Matthew R Reed, Ava R Miller, Hiroyuki Tezuka and Anne-Marie Doernenburg, Arbitrability of IP, ٢٠٢١. https://globalarbitrationreview.com/guide/the-guide-ip-arbitration/first-edition/article/arbitrability-of-ip-disputes#footnote-١٢٥

وراجع أيضًا: إسحاق أبو طه والمنتصر بالله أبو طه، دور التحكيم في فض منازعات حقوق الملكية الفكرية في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص ١٦٠

وحيث تعتبر حقوق الملكية الفكرية هي سلطة مخولة لصاحب الفكرة على المحل الذي يرد عليه الابتكار سواء كان اختراعًا أو علامة تجارية أو تصميم صناعي، فهي تشمل كل اكتشاف لمعلومات جديدة ذات قيمة فنية وتجارية تتوافر بها خاصية عدم الإدراك المادي وتعتبر لصيقة بصاحبها وتترجم للوجود على شكل مادي[١٢]، وهذا ما ورد عن منظمة الملكية الفكرية العالمية (WIPO)، حيث أكدت أن الملكية الفكرية تضم أيًا مما تمخضت عنه إبداعات العقل[١٣]، وبهذا يمكن تقسيم حقوق الملكية الفكرية إلى حقوق أدبية وحقوق صناعية.

أولًا: التعدي على الحقوق الأدبية

تعتبر الحقوق الأدبية أو الفنية هي الشق المختص بنظام الحماية المقررة بشأن المصنفات في حقل الآداب والفنون، والذي بدأ وجوده النظامي بإبرام اتفاقية (بيرن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية لسنة ١٨٨٦، فأصبح بموجب هذا الاتفاقية هناك وجوب لحماية المواد المكتوبة كالكتب والمواد الشفهية كالمحاضرات، والمصنفات الفنية والأدائية كالمسرحيات والموسيقى والمصنفات السمعية والبصرية كالسينما والإذاعة.. إلخ، وهذا الشق بدوره ينقسم إلى جزئين رئيسيين وهما حق المؤلف والحقوق المجاورة.

[١٢] WIPO, What is Intellectual Property?, Retrieved from https://www.wipo.int/about-ip/en

أ- حق المؤلف

يعرف حق المؤلف علي إنه مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين علي مصنفاتهم الأدبية والفنية[١٤]، وتشمل المصنفات الأدبية كلًا من الكتب والروايات والاشعار والمسرحيات والمقطوعات الموسيقية وتصاميم الرقصات وبرامج الحاسوب وقواعد البيانات واللوحات الفنية والرسوم التقنية والخرائط ومصنفات الهندسة المعمارية، فهذا النوع من الحقوق يضم إجمالًا أي صورة لإنتاج ادبي أو فني أو عملي يكون مدونًا بشكل مادي ملموس ويكون مملوكة لحائزها، مما يعطي لحق المؤلف طبيعة خاصة مختلفة عن حق الملكية، فيعتبر محله الاساسي هو ثمار الفكر البشري.[١٥]

يعد التعدي على حق المؤلف والحقوق المجاورة عندما يبيع أو يؤجر أو يقلد أو ينشر شخص ما كل أو "جزء كبير" من المواد المحمية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة دون إذن من مالك هذه الحقوق أو دون الإشارة إلى مالك الحق، ولا استثناء أو إباحة لهذه الأشكال من الانتهاكات.[١٦] وتتضمن أمثلة انتهاك حقوق النشر أيضًا استعارة أجزاء كبيرة من عمل شخص آخر في إنشاء عمل جديد، أو عمل نسخ غير مصرح بها من تسجيلات الصوت أو الفيديو وتوزيعها، أو تتضمن أداء عمل الآخرين علنًا[١٧].

ويعتبر التعدي على الصور والتصميمات والنصوص من أكثر أنواع التعدي على حقوق النشر شيوعًا، إذ يمكن اعتبار النسخ أو المسح الضوئي (في شكل رقمي) أو نسخ ولصق عمل باستخدام العمل الأصلي دون إذن

---

[١٤] د/ خالد جمال أحمد حسن، النظام القانوني لحماية حق المؤلف دراسة تحليلية في ظل قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة البحريني وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري، المجلة القانونية لهيئة التشريع والرأي القانوني، البحرين، العدد ٩، ٢٠١٩، ص ٦٥

[١٥] الويبو، فهم حق المؤلف والحقوق المجاورة، الطبعة الثانية، ٢٠١٦، ص ٥ و ٦، متاح علي موقع https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_٩٠٩_٢٠١٦.pdf.
ويراجع أيضًا: د / محمد سامي عبد الصادق، الوجيز في حقوق الملكية الفكرية دراسة لأحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، ، مصر، ٢٠٠٧، ص ٥٥-٦٥

[١٦] يراجع أ.د / حسن جميعي، التقاضي وقضايا في مجال حق المؤلف، والحقوق المجاورة، وثيقة دورة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للمسؤولين الحكوميين، منظمة الويبو، ٢٠٠٤، WIPO/IP/BAH/٠٤/٥ ص ٤.

[١٧] Shantashree Sengupta Copyright Infringement & Plagiarism: Are They Really Two Sides of a Coin?, ٢٠١٥, CTBC's IRJ Vol.٢, Iss. ٢, http://eprints.rclis.org/٢٥٤١٢/١/Copyright_Infringement___Plagiarism.pdf p. ١٩-٢٢

المؤلف انتهاكًا في معظم الحالات.[١٨] ويمكن أن يحدث هذا أيضًا عن طريق مشاركة الملفات بتحميل أو تنزيل ملفات المحتوى عبر الإنترنت وكذلك نسخ وبيع لمحتوى الرقمي.

وقد حدد المشرع المصري صور وأشكال التعدي على حقوق النشر في الكتاب الثالث من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، ونص في مادته رقم ١٨١ على عقوبة مثل هذه الصور من التعدي[١٩]، كما نص المشرع الإنجليزي في قانون ١٩٨٨ Copyright, Designs and Patents Act وخصص الفصل السادس منه لصور التعويضات على التعدي على حقوق الملكية الفكرية في المواد من ٩٠ إلى ١١٥.

وتحدد القوانين استثناءات يمكن من خلالها السماح للجمهور باقتباس نسب معينه من مواد الإنتاج الأدبي والفكري للمؤلف، إلا أنها وضعت أطرًا تتعلق بالاستخدام العادل والاستخدام للأغراض التعليمية في غير الأغراض التجارية. وتطبيقًا لذلك في قضية **Eric Zemmour and others v Société des Auteurs et Compositeurs Dramatiques (SACD)** [٢٠] ، قضت المحكمة بفرنسا بأن الاستخدام غير المصرح به لمواد محمية بقواعد حقوق الطبع والنشر في حملة انتخابية لا يمكن أن يستفيد من استثناء الاقتباس، وقد أعتبر المدعيين أن الاستخدام محل التداعي في الأوساط السياسية ينتهك حقوقهم الأخلاقية ويشوه نزاهة العمل الأصلي، وتتمثل وقائع القضية أنه في نوفمبر ٢٠٢١ ، أصدر المرشح الانتخابي الفرنسي إريك زمور (أحد المدعي عليهم) عملًا سمعيًا بصريًا محميًا بحقوق الطبع والنشر بعنوان " Je suis candidat à l'élection présidentielle "، وهو مقطع فيديو مدته ١٠ دقائق حول الانتخابات الرئاسية، وتم نشر هذا

[١٨] يراجع للفائدة أ / نانسي دبابنه و د/ عمر الجازي، التقاضي في مجال الملكية الفكرية: حق المؤلف، وثيقة دورة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين، منظمة الويبو، ٢٠٠٥، WIPO/IP/DIPL/AMM/٠٥/٧، ص ٣-٥

[١٩] المادة رقم ١٨١ من قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بحماية حقوق الملكية الفكرية أفادت أنه من صور التعدي بيع أو تأجير مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى محمى طبقا لأحكام القانون، وتقليد مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى أو بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو للإيجار مع العلم بتقليده.

[٢٠] The third case, Judicial Court of Paris, ٣e ch., ٢e sect., Eric Zemmour and others v Société des Auteurs et Compositeurs Dramatiques (SACD), Gaumont and others, RG No ٢٢/٠٠٠٣٤ [٤ March ٢٠٢٢]

الفيديو على قنوات التواصل الاجتماعي الرسمية، وقد زعمت شركةGaumont ، وهي شركة إنتاج وتوزيع أفلام فرنسية ، وأصحاب حقوق آخرون أن الاستخدام غير المصرح به لمقتطفات من أعمالهم ينتهك حقوقهم المالية والمعنوية، فقام المدعي عليهم بتقديم ثلاثة نقاط رئيسية ردًا علي المدعين وهم:

١. يندرج الاستخدام غير المصرح به ضمن استثناء الاقتباس حيث تم تبريره بالطبيعة المعلوماتية للفيديو الذي يشكل العمل الجديد.

٢. حظر ربط الأعمال الأدبية بالخطابات السياسية يشكل انتهاكًا غير مبرر لحرية التعبير، بما ينتهك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.

٣. الروابط التشعبية لمصادر المقتطفات القصيرة لا تنتهك الحقوق المعنوية.

حيث قضت المحكمة أن المدعى عليهم قد ارتكبوا انتهاكًا لحق المؤلف، ورفض القاضي الاستفادة من استثناء الاستشهاد القصير قبل تطبيق اختبار التناسب لمعرفة ما إذا كانت الإدانة الجنائية لا تشكل انتهاكًا لحرية التعبير للمدعى عليه، وأكد القاضي انتهاك الحقوق المعنوية في القضية قيد النظر.[٢١]

ومن أبرز الأمثلة على التعدي علي حق المؤلف، قضية **LBC France v ENTREPARTICULIERS.COM** [٢٢]، حيث تتمثل وقائعها في أن شركة LBC الفرنسية تدير موقع "leboncoin.fr" الذي يوفر للأفراد الفرصة لوضع إعلاناتهم عبر الإنترنت مجمعة حسب المنطقة والفئة، وعلى مر السنين، أصبح الموقع هو موقع الإعلان الأول عبر الإنترنت خاصة في فئة "العقارات"، ورفعت LBCدعوى قضائية ضد شركة فرنسية أخرى وهي Entreparticuliers.com بادعاء أن الشركة أجرت استخراجًا منهجيًا لقاعدة بيانات الموقع العقارية من خلال خدمة تصنيف العقارات التي تم التعاقد عليها من

[٢١] EUIPO, RECENT EUROPEAN CASE-LAW ON THE INFRINGEMENT AND ENFORCEMENT OF INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS, European Union Intellectual Property Office, September ٢٠٢٢. https://euipo.europa.eu/tunnel-web/secure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/reports/New_Case_Law_en.pdf , p. ١٣

[٢٢] LBC France v ENTREPARTICULIERS.COM, Case ١٧/١٧٦٨٨

الباطن بوكالة مرخصة، وقضت المحكمة الابتدائية بأن موقع "leboncoin.fr" يشكل قاعدة بيانات محمية بحق المؤلف، وتم الحكم بأن "Entreparticuliers.com" انتهك حقوق المنشئ LBC من خلال استخراج أجزاء كبيرة من قاعدة البيانات وإعادة استخدامها، واستأنف Entreparticuliers.com مدعيًا أن LBC لها مركز المضيف فقط فيما يتعلق بالموقع، لكن المحكمة خلصت الي تأييد حكم أول درجة.

وقد أدي التطور التكنولوجي إلي زيادة صور التعدي على حق المؤلف بشكل عام، لما في استخدامات التكنولوجية الحديثة من تسهيل لعمليات السرقات والقرصنة، إضافة إلى زيادة المحتوى الإبداعي الذي يتم مشاركته بشكل عام. وبالنسبة للحقوق المجاورة فتثور مسائل البث الإذاعي والتليفزيوني، ومؤخرًا مشكلات البث عبر الإنترنت، والتي وتشكل في كثير من الأحيان تعديًا على حقوق المؤلف، ففي قضية – **Court of Warner Music & Sony Music v TuneIn** [٢٣]قضت محكمة الاستئناف في لندن بأن خدمة البث الإذاعي الأمريكية TuneIn مسؤولة عن انتهاك حقوق النشر من خلال توفير روابط تشعبية لمحطات راديو تابعة لجهات خارجية، وفي الوصول إلى هذا الاستنتاج ، قدمت المحكمة إشارات إلى فقه محكمة العدل الأوروبية وممارساتها، وقد كان المدعى عليه TuneIn قد أتاح للمستخدمين محتوي يتضمن موسيقى وبودكاست رياضي وأخبار ومحتوى كتب صوتية على خدمة الراديو الرقمية الخاصة بها. وفي عام ٢٠١٩، رفعت Warner Music Group و Sony Music Entertainment دعوى قضائية ضد TuneIn لانتهاك حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، لا سيما لتوفير روابط تشعبية لمحطات راديو تابعة لجهات خارجية حول العالم، وزعم المدعون أن تصرفات TuneIn أدت إلى "سلوك غير مصرح به للتواصل مع الجمهور.

[٢٣] [٢٠٢١] EWCA Civ ٤٤١

إن التعدي على حق المؤلف يقاس بالرجوع إلى أوجه التشابه مع العمل الأصلي، وليس الاختلافات،[٢٤] وتحدد المحكمة المختصة مقدار التشابه، وبناء عليه تحدد مقدار التعدي ومن ثم العقوبات والتعويضات اللاحقة.

ب- التعدي على الحقوق المجاورة لحق المؤلف

تعرف الحقوق المجاورة لحق المؤلف أنها تلك الحقوق التي جاورت المصنفات المحمية بحق المؤلف لتشمل حقوقًا مماثلة له، وإن كانت في أغلب الأحيان أقل سعة وأقصر مدة، وهي حقوق فناني الأداء، سواء كانوا من الموسيقيين أو الممثلين أو المؤدين والمنفذين، وكذا حقوق منتجي التسجيلات الصوتية، والهيئات السمعية والإذاعية والهيئات السمعية البصرية من تليفزيون أو أي بث بشكل عام.[٢٥]

حيث أثبت البث أنه الطريقة الأكثر فعالية والأسرع لنشر المعلومات لعامة الناس. تشير "حقوق البث" إلى الحقوق الممنوحة بشكل شرعي للمذيعين مثل التلفزيون والراديو وبرامج البث الأخرى المعروفة باسم "حقوق هيئات البث. الأداء الحي للمغني هو الأداء الأصلي ويقوم شخص من الجمهور بتسجيله ووضع الصوت على الإنترنت. هل هذا يعادل مستوى حقوق البث لدى جهة البث؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فإنها تمنح جهة البث حقًا مهمًا في مراقبة المعلومات تحت ستار حماية حقوق النشر الخاصة بالعمل.

وبصفته منتجًا للحدث، فإن مالك حقوق الطبع والنشر هو أيضًا المالك لجميع الحقوق والإيرادات الناشئة عن تنظيم الحدث وإنشائه وتطويره، ومن الواضح أن هذا يشمل وسائل الإعلام وحقوق البث ذات الصلة، ويحق لمالك حقوق الطبع والنشر فقط بث الحدث و / أو نقله و / أو إتاحته و / أو السماح للآخرين بنقل الحدث، أو

[٢٤] EUIPO, (n ١٩) p. ٤٥

٢٥ الويبو، فهم حق المؤلف والحقوق المجاورة، مرجع سابق، ص ٢٧ و ٢٨

بثه أو إتاحته للجمهور بأي طريقة أخرى إذا تم إنشاء الحدث على هذا النحو، ولم يتم تحديد ما إذا كانت المفاهيم الحديثة تتناسب مع نظام الحقوق المجاورة الحالي أو ما إذا كان ينبغي إجراء تعديلات على قانون حق المؤلف الحالي. بالإضافة، فإن التكنولوجيا التناظرية هي أصل مفهوم الحقوق المجاورة وتواجه تغييرًا جوهريًا في نطاقها بسبب التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات، وهذا يعني بوضوح أن تطبيق قواعد الحقوق المجاورة يجب أن يتم تعديله وفقًا للتطورات التكنولوجية.[٢٦]

إن العديد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة، تحجم عن الاعتراف بمنتجي وفناني الأداء ومؤلفي التسجيلات الصوتية بموجب قانون حقوق النشر. وبالتالي، فإن حقوق الملكية في التسجيلات الصوتية كانت محمية تاريخيًا بالعديد من معاهدات الحقوق المجاورة التي لا تشكل بشكل صارم جزءًا من قانون حق المؤلف. تم إقرار اتفاقية حماية منتجي التسجيلات الصوتية من النسخ غير المصرح به للتسجيلات الصوتية (اتفاقية جنيف) في عام ١٩٧١ وأصبحت سارية المفعول في الولايات المتحدة اعتبارًا من ١٠ مارس ١٩٧٤. وقد تم تصميم اتفاقية جنيف لتوفير الحماية الدولية ضد قرصنة التسجيلات من خلال الاعتراف حقوق استنساخ وتوزيع واستيراد التسجيلات الصوتية. توفر معاهدة أخرى، الحماية الدولية لفناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات البث (اتفاقية روما) ، مستوى حماية أعلى من اتفاقية جنيف. لكن أمريكا لم تنضم إلى معاهدة روما[٢٧].

ومن القضايا الهامة في هذا النطاق ما حدث مؤخرًا بالولايات المتحدة في قضية [٢٨] Association of American Publishers v. Frosh: Maryland، أصدرت محكمة محلية في ماريلاند في عام ٢٠٢٢ أمرًا

[٢٦] Purnima Mathur, Concept Of Neighbouring Rights Under IPR, ٢٠١٩, Legalpedia, https://www.legalpedia.co.in/article/CONCEPT%٢٠OF%٢٠NEIGHBOURING%٢٠RIGHTS%٢٠UNDER%٢٠IPR%٢٠_%٢٠Purnima%٢٠Mathur.pdf p. ٥.

[٢٧] Kirti Bikram. Infringement of Copyright. ٢٠١٣. Law Mantra. https://www.academia.edu/٦٥١٣٧٥٦/infringement_of_copyright p. ٤

[٢٨] Ass'n of Am. Publishers v. Frosh, ٥٨٦ F. Supp. ٣d ٣٧٩ (D. Md. ٢٠٢٢)

قضائيًا يمنع إنفاذ قانون ترخيص الكتاب الإلكتروني الإلزامي ، معتبرة أن مشروع قانون الترخيص الإلزامي للكتب الإلكترونية في ولاية ماريلاند غير دستوري وغير قابل للتنفيذ لأنه يتعارض مع قانون حقوق النشر، وقد تم رفع القضية ضد ولاية ماريلاند من قبل جمعية الناشرين الأمريكيين في أواخر عام ٢٠٢١ بعد أن أقرت الولاية مشروع قانون الترخيص الإجباري في ٣٠ مايو ٢٠٢١، وقد كان مشروع قانون ماريلاند يجبر الناشرين لترخيص كتبهم الإلكترونية للمكتبات بشروط يتم تحديدها بشكل فردي من قبل كل ولاية وليس من قبل الناشرين. وفي فبراير من عام ٢٠٢٢ ، عقدت محكمة المقاطعة الفيدرالية في ماريلاند جلسة استماع ومنحت جمعية الناشرين الأمريكيين الحق في الدعوى، ولاحظت المحكمة أن "المعاملة الجبرية" بين الناشرين والمكتبات ستجرد الناشرين حقهم الحصري بموجب قانون حقوق الطبع والنشر في تقرير ما إذا كانوا سيقومون بتوزيع أعمالهم المحمية بحقوق الطبع والنشر ولمن يتم التوزيع ومتي، وأوضح حكم المحكمة أيضًا أن إجبار الناشرين على تقديم تراخيص بخصوص المنتجات الأدبية الإلكترونية بشروط من شأنها أن تمكن المكتبات العامة من تزويد المستخدمين بإمكانية الوصول إلى المنتج الأدبي الإلكتروني لن يؤدي بالضرورة إلى زيادة الوصول إلى هذه المنتجات لمستخدمي المكتبة بمرور الوقت ، وأنه فقط من خلال حماية قانون حقوق التأليف والنشر يمكن إنتاج الكتب وغيرها من الأعمال الإبداعية وتوزيعها على الإطلاق.[٢٩]

بشكل عام ، يعد التعدي على الحقوق المتعلقة بحقوق الطبع والنشر أمرًا خطيرًا يمكن أن تكون له عواقب قانونية ومالية كبيرة لأولئك الذين يشاركون فيه. من المهم للأفراد والشركات فهم حقوقهم والتزاماتهم عندما يتعلق الأمر باستخدام الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر والحصول على التراخيص والأذونات المناسبة قبل استخدام الأعمال المحمية أو استغلالها.

[٢٩] For the case summary mentioned, *See* Kevin Madigan, Copyright Cases in ٢٠٢٢: A Year in Review, (٢٠٢٣). The Copyright Alliance, https://copyrightalliance.org/copyright-cases-٢٠٢٢/

ثانيًا: التعدي على الحقوق الصناعية

تعرف الحقوق الصناعية بأنها الحقوق التي ترد على الابداعات المعنوية غير الملموسة، فهي حق استئثار صناعي يخول لصاحبه أن يستأثر في مواجهة الكافة باستغلال ابتكار جديد أو استغلال علامة مميزة، وتسمى هذه الحقوق أيضًا بالملكية الصناعية، وتشمل بالطبع الطابع المالي المتعلق بمثل تلك الحقوق بمختلف جوانبها، وتتعدد صور التعدي علي الملكية الصناعية إلى:

أ- التعدي على براءات الاختراع[٣٠]

براءة الاختراع هي الشهادة التي تمنحها الجهات المعنية نظير اختراع يؤدي إلى إيجاد شيء جديد لم يكن موجودًا من قبل، ويعتبر الاختراع هو فكرة لمخترع تسمح عمليًا بإيجاد حل لمشكلة محددة في مجال تقني معين، وتحتل براءات الاختراع مكانًا مرموقًا في الحياة الاقتصادية نظرًا للآثار المتعددة والناجمة عن استغلالها. هناك نوعان من الانتهاكات لبراءات الاختراع[٣١] أولا التعدي المباشر حيث يقوم المتعدي بتنفيذ جميع عناصر مطالبات صاحب براءة الاختراع, ثانيا التعدي غير المباشر، وهنا بدلاً من تنفيذ جميع عناصر مطالبات صاحب براءة الاختراع ، فإن المتعدي إما أن يقوم بالمساهمة في الانتهاك المباشر من قبل طرف آخر ؛أو حث الأطراف الأخرى على الانخراط في الانتهاك المباشر ؛لا يمكن تحميل أي من الطرفين المسؤولية عن الانتهاك غير المباشر فقط إذا كان الطرف الآخر هو المخالف المباشر.

---

[٣٠] ينظر في هذا الموضوع د / لمي محمود وغيداء جريو، الأحكام الموضوعية لجريمة التعدي على براءة الاختراع دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل، العدد ٤٣، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٩ م

[٣١] Michael J. Kasdan, Esq., Amster Rothstein & Ebenstein LLP and Practical Law Intellectual Property & Technology, Patent Infringement Claims and Defenses, ٢٠١٣, Thomson Reuters https://www.arelaw.com/downloads/ARElaw_PracticeNote١٠١٥١١.pdf p.٢

يكون الطرف مسؤولاً عن الانتهاك المباشر إذا قام بدون إذن بصنع اختراع محمي ببراءة اختراع أو استخدامه أو عرضه للبيع أو بيعه، أو أن يستورد اختراعًا حائزًا على براءة اختراع. ويمثل التعدي المباشر على براءات الاختراع انتهاكًا للمسؤولية الصارمة. بعبارة أخرى، لا يشترط نية التعدي على براءة الاختراع لإثبات الانتهاك المباشر، كما لا يحتاج المتعدي المتهم إلى نسخ الاختراع المحمي ببراءة اختراع أو حتى معرفة براءة الاختراع ليكون مسؤولاً عن الانتهاك. حيث يكفي أن يرتكب المخالف المتهم واحدًا فقط من الأفعال المحظورة (صنع أو بيع أو استخدام أو عرض بيع أو استيراد) فيما يتعلق بالمنتج أو العملية الحاصلة على براءة اختراع. للحصول على براءة اختراع، يجب أن تحتوي أداة أو عملية الانتهاك المزعوم على كل عنصر من عناصر مطالبة براءة الاختراع، إما حرفيًا أو بموجب "مبدأ المكافئات". خلاف ذلك، فإن المخالف المزعوم لن يكون مسؤولاً عن الانتهاك.

١. الانتهاك المشترك[٣٢]

يكون الطرف مسؤولاً عن الانتهاك المشترك إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

١- قيام أحد الأطراف ببيع أو عرض للبيع أو استيراد اختراع أو مادة أو مكون من جهاز محمي ببراءة اختراع لتنفيذ عملية محمية ببراءة اختراع.

٢- الاستخدام الوحيد لأي مكون أو مادة أو جهاز هو في ممارسة المنتج الحاصل على براءة اختراع أو العملية الحاصلة على براءة اختراع.

في ضوء المطلب الثاني ، فإن الاستفسار الرئيسي في تقييمات الانتهاك المشتركة هو ما إذا كان للمكون أو المادة أو الجهاز "استخدام كبير لا يمثل انتهاكًا" وبالتالي فهو خارج نطاق القانون.

[٣٢] *See* Rajec, Sarah R.W., Infringement, Unbound (October ١, ٢٠١٨). Harvard Journal of Law & Technology, Volume ٣٢, Number ١ Fall ٢٠١٨, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=٣٣٤٠٩٦٠ p.١٤٧

على عكس الانتهاكات المباشرة ، تفرض معايير الانتهاك المشتركة متطلبات المعرفة. يجب أن يكون المنتهك المشارك على علم بأن أي مكون أو مادة أو جهاز إما تستخدم في التعدي على براءات الاختراع أو مصممة للإساءة. يتطلب هذا المعيار ، بطبيعته ، معرفة براءات الاختراع. الشرط الأساسي الآخر لمسؤولية التعدي المشترك هو التعدي المباشر على براءة الاختراع من قبل طرف ثالث.

٢. الانتهاك المحفز[٣٣]

قد يكون الطرف الذي يلتمس بشكل نشط الانتهاك المباشر من قبل طرف آخر مسؤولاً أيضًا عن الانتهاك. كما هو الحال مع التعدي المشترك ، فإن الشرط الرئيسي لتحديد المسؤولية هو الانتهاك المباشر من قبل طرف ثالث. وهنا يجب على صاحب براءة الاختراع الذي يدعي حدوث الانتهاك إثبات أن المنتهك المزعوم إما أنه شارك في سلوك تحريض أو تشجيع طرف ثالث على القيام بعمل مخالف أو كان يعلم أن الأفعال المستحثة تشمل التعدي على براءات الاختراع. لذلك ، يجب على مالك البراءة إثبات أن المدعى عليه لم يكن على علم ببراءة الاختراع فحسب ، بل كان لديه أيضًا نية متعمدة لإقناع طرف آخر بارتكاب أعمال التعدي. عادة ما يتم استيفاء هذا الشرط من خلال إظهار المعرفة الفعلية للمدعى عليه. ومع ذلك ، قد يكفي كون المدعى عليه معتقد أن هناك احتمالية كبيرة لوجود التعدي أو يتخذ إجراءات متعمدة لتجنب تأكيد هذه الحقيقة.

يعرف انتهاك براءات الاختراع في القانون المصري بأنه الاستخدام غير المصرح به للاختراع الحاصل على براءة اختراع عن طريق تصنيع أو استخدام أو بيع أو عرض للبيع أو استيراد منتج أو عملية حاصلة على براءة اختراع. ينص قانون براءات الاختراع المصري لعام ٢٠٠٢ رقم ٨٢ ("قانون الملكية الفكرية") على أحكام تتعلق بانتهاك براءات الاختراع وينص على عقوبات مدنية وجنائية في حالة الانتهاك التي تمنح البراءة مالكها الحق في

[٣٣] Ibid ١٥٢.

منع الغير من استغلال الاختراع بأي وسيلة[٣٤]، وكذلك يحدد القانون العقوبات الجنائية لانتهاك براءات الاختراع، بما في ذلك غرامات قدرها ٢٠,٠٠٠ ج. م أو أكثر و١٠٠,٠٠٠ ج.م أو أقل / أو السجن لمدة تصل إلى سنتين / أو مصادرة المنتجات والأدوات المخالفة.[٣٥]

وفقًا لقانون براءات الاختراع الخاص بالمملكة المتحدة والصادر عام ١٩[٣٦] التي تنص على انتهاك براءات الاختراع في المملكة المتحدة فإن القسم ٦٠ يُعرّف انتهاك براءات الاختراع على أنه فعل غير مصرح به لأي من الأفعال التالية في المملكة المتحدة فيما يتعلق ببراءة الاختراع:

* صنع أو استخدام أو عرض بيع أو بيع أو استيراد أو الاحتفاظ بمنتج في سياق عمل موضوع براءة الاختراع.

* استخدام عملية في المملكة المتحدة موضوع براءة الاختراع.

* عرض استخدام عملية في المملكة المتحدة والتي هي موضوع براءة الاختراع، حيث يتم تقديم العرض مع العلم أن العملية تنتهك.

لقد ساهم التطور الهائل في عالم التكنولوجيا في نتائج ومشاكل حالات براءات اختراع الهواتف الذكية، حيث يسمح تصميم الهواتف الذكية ومكوناتها بدعاوى قضائية متكررة بشأن الانتهاك، وبخاصة في ظل تطور هذه المنتجات باستمرار. فمثلًا في ٢٠١١، زعمت شركة Apple حدوث انتهاكات "الشكل والمظهر" فيما يتعلق بمنتجات الشركة من أجهزة iPhone وiPad ، ، وردت Samsung بدعاوى مضادة لانتهاك براءات الاختراع

[٣٤] المادة ١٠ قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بحماية حقوق الملكية الفكرية

[٣٥] المادة ٣٢ قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بحماية حقوق الملكية الفكرية، وفي هذا الصدد، كان قد صدر حكم محكمة جنح الإسكندرية الاقتصادية في القضية رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦ جنح اقتصادية كفر الدوار (والمقيدة برقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١٧ جنح مستأنف اقتصادية الإسكندرية والمستأنفة برقم ٦٩ لسنة ٢٠١٨ مستأنف غرب والمطعون عليها بالنقض بالطعن رقم ٢٤٨٦ لسنة ٨٩ قضائية) بتغريم المتهم مائة ألف جنيه ومصادرة ما تم تقليده، حيث أنه في يوم ٢٠١٦/١٢/٦ قلد بهدف التداول التجاري موضوع اختراع "وحدة معالجة المنتجات النباتية من الآفات بواسطة البخار الحراري" والذي منحت عنه براءة اختراع، وقد أيدت محكمة الاستئناف الحكم ورفضت محكمة النقض الطعن القدم عليه.

[٣٦] The UK's Patents Act ١٩٧٧

الواردة على تكنولوجيا الشبكات اللاسلكية، وفي عام ٢٠١٢ ، قضت المحكمة بأنه يتعين على Samsung أن تدفع لشركة Apple حوالي ١.٠٥ مليار دولار مقابل لانتهاكاتها فيما نسخ ميزات معينة في أجهزة iPhone وiPad، وفي إعادة المحاكمة، تم تخفيض العقوبة البالغة ١.٠٥ دولار إلى ٦٠٠ مليون دولار لاحقًا في عام ٢٠١٣، وبالإضافة إلى ذلك، قضت المحكمة أن Samsung يجب أن تدفع لشركة Apple ما يزيد عن ٢٩٠ مليون دولار بسبب انتهاكها لبراءات اختراع الشركة وقد استمرت القضايا في المحاكم حتي ٢٠١٨ حين قرر الطرفين إنهاء المنازعات عن طريق الاتفاق.[٣٧]

بالنسبة للأفراد والشركات، من المهم التعرف على براءات الاختراع الموجودة في هذا المجال واتخاذ خطوات لتجنب التعدي. ويشمل ذلك التحري والتحقق من مدي وجود أي براءات اختراع قبل تطوير منتج أو عملية جديدة ، أو الحصول على ترخيص لاستخدام التكنولوجيا الحاصلة على براءة اختراع ، أو إنشاء بديل مصون. في الختام ، يعد انتهاك براءات الاختراع مجالا معقدًا لقانون الملكية الفكرية يتطلب اهتماما وثيقًا بالتفاصيل وفهمًا كاملًا للإطار القانوني. وهناك واجب يقع علي كل من يشارك في تطوير وتصنيع وبيع منتج أو عملية أن يكون على دراية بإمكانية انتهاك براءات الاختراع واتخاذ الخطوات اللازمة لتجنب ذلك.

٣. التعدي على العلامة التجارية[٣٨]

[٣٧] *See* for more information Hani Albasoos & Nabil Musallami. (٢٠٢٠). The conflict between Apple and Samsung over patents and copyrights. Bussecon Review of Social Sciences (٢٦٨٧-٢٢٨٥). ٣. ١-١٧. ١٠,٣٦٠٩٦/brss.v٣i٣,٢٠٦.

[٣٨] ينظر د / حسام الدين الصغير، مكافحة جرائم التعدي على حقوق مالك العلامة التجارية، وثيقة ندوة الويبو دون الإقليمية عن العلامات التجارية ونظام مدريد، منظمة الويبو، ٢٠٠٤، WIPO/TM/CAS/٠٤/٢

See Philip Lindell, Trademark infringement online: The accountability of internet intermediaries for third-party trademark infringement in the EU and the US. (٢٠٢٠). Master Programme in Intellectual Property Law. Master's Thesis ٣٠ ECTS. Department of Law Spring Term ٢٠٢٠. https://www.diva-portal.org/smash/get/diva٢:١٤٣٩٢٦٤/FULLTEXT٠١.pdf

يرجع ظهور العلامات إلى العصور القديمة ولها أهمية بالغة في الحياة اليومية والمجال التجاري والصناعي، ويقصد بالعلامة كل إشارة أو دلالة يضعها التاجر أو الصانع على المنتجات التي يقوم ببيعها أو صنعها لتمييز هذه المنتجات عن غيرها من السلع المماثلة، وتشير العلامة إما إلى بلد الإنتاج أو مصدر صناعة السلع أو مصدر بيعها أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها أو للدلالة على خدمة من الخدمات.

وهنا، إما أن يكون الانتهاك أساسيًا من خلال استخدام علامة تجارية مطابقة لعلامة تجارية مسجلة في سياق التجارة ، دون موافقة مالك العلامة التجارية ، فيما يتعلق بنفس السلع أو الخدمات التي تم تسجيل العلامة التجارية من أجلها أو يكون الانتهاك ثانويًا من خلال الاستخدام التجاري للعلامة التجارية الذي قد يؤدي إلى حدوث ارتباك بشأن الهوية أو التشابه مع علامة تجارية مسجلة والسلع أو الخدمات التي تغطيها تلك العلامة التجارية بشكل عام، وعادةً ما يكون هذا بانتهاك الحقوق الحصرية لمالك العلامة التجارية باستخدام علامة تجارية متطابقة أو مشابهة بشكل مربك للعلامة التجارية المسجلة فيما يتعلق بسلع أو خدمات من نفس النوع أو نوع مشابه دون إذن من مالك العلامة التجارية؛ ومن هنا يحدث التعدي على العلامة التجارية، وتشمل الأنواع الأخرى من التعدي على العلامات التجارية التسويق الكميني، والتحويل عبر الإنترنت، والمرور، وتخفيف العلامات التجارية. [٣٩]

- **التسويق الكميني Ambush Marketing**

يتمثل هذا في وجود حملة تسويقية تتمحور حول الحدث، ولكنها لا تتضمن مدفوعات رعاية الحدث، وتدفع معظم الأحداث البارزة لعلامة تجارية واحدة لتكون الراعي الحصري والرسمي لفئة معينة من الأحداث، لكن هذا

[٣٩] *See* Jon Vagg, The policing of signs: trademark infringement and law enforcement. Eur J Crim Policy Res ٣, ٧٥–٩١ (١٩٩٥). https://doi.org/١٠.١٠٠٧/BF٠٢٢٤٣٠٨٦ & Anamika Bhaduri, Trademark: Infringement and Passing Off, (٢٠١٧). https://www.academia.edu/٣٢٤٥٥٣٩٤/TRADEMARK_INFRINGEMENT_AND_PASSING_OFF

التفرد يسبب مشاكل لعلامة تجارية أخرى أو أكثر، وتجد هذه العلامات التجارية الأخرى طرقًا للترويج لنفسها فيما يتعلق بالحدث نفسه دون دفع رسوم رعاية ودون انتهاك القانون، وتجلي ذلك في عدة مواضع منها ما حدث قبل انطلاق كأس العالم ٢٠١٠ في جنوب إفريقيا، حيث واجهت FIFA وبعض الرعاة الرسميين للبطولة هؤلاء التجار الذين كانوا يستغلون الحدث لبيع منتجاتهم وخدماتهم دون إذن من FIFA، وفي بطولة يورو ٢٠٠٨، حصل مشترٍ هولندي من شركة Heineken على قبعة تحمل شعار الشركة لارتدائها في إحدى بطولات كرة القدم، لكنه أزالها عند دخول الاستاد لانتهاكه حقوق الملكية الفكرية للشركة راعي البطولة التي قامت بالاحتجاج. أيضًا في ٢٠١٧، أصدر برغر كينج الألماني إعلان فيديو لحملة تشهير مضحكة عن ماكدونالدز تم عرضه قبل عرض فيلم رعب مسمي "IT" للكاتب الشهير ستيفن كينج في محاولة لتشويه سمعة ماكدونالدز، وقد قاموا ببساطة بتحويل عبارة ماكدونالدز الشهيرة "I'm loving it" إلى "I'm loving IT".[٤٠]

- **ترقيق العلامة التجارية[٤١] Trademark Dilution**

في معظم الحالات، يتضمن تخفيف العلامة التجارية الاستخدام غير المصرح به للعلامة التجارية الخاصة بشخص آخر على المنتجات التي لا تتنافس مع العلامة التجارية ولا ترتبط بها إلى حد كبير. على سبيل المثال، قد يتم تخفيف العلامة التجارية المعروفة التي تستخدمها إحدى الشركات للإشارة إلى منتجات العناية بالشعر إذا بدأت شركة أخرى في استخدام علامة تجارية مماثلة للإشارة إلى منتج مختلف تمامًا كالمنتجات الغذائية.

[٤٠] Ashley Hoffman, Burger King Rides Clown Fear Wave to Brutally Troll McDonald's. (October ٦, ٢٠١٧). https://time.com/٤٩٧٢١٨٣/burger-king-troll-mcdonalds-clowns/

[٤١] *See* Stacey L. Dogan and Mark A. Lemley, The Trademark Use Requirement in Dilution Cases, ٢٤ Santa Clara High Tech. L.J. ٥٤١ (٢٠٠٧).

- **التشابه المربك[٤٢] Confusing Similarity**

يحدث التشابه المربك عندما تكون العلامة التجارية مشابهة لعلامة تجارية مسجلة أخرى، مما يسبب صعوبة في التفرقة بينهما، فمثلًا وجود علامات تجارية مهمة مثل "Microsafe" و"Micro Software" على رغم من عدم تطابقهما، لكنهما متشابهان بشكل مربك، ومن المحتمل أن يؤدي هذا التشابه إلي قدر من الانتهاك.

- **التمرير Passing off**

يعترف القانون العام بفعل "التمرير" الذي يتشكل في حالات العلامة التجارية غير المسجلة بحيث متى أثبت مالك العلامة التجارية أن علامة المتعدي من شأنها أن تتسبب في انخفاض قيمة علامته أو تضر بسمعتها وحسن نية التاجر، وفي الادعاء بشأن التمرير يجب على مالك العلامة التجارية أن يثبت أن العلامة السابقة تتمتع بدرجة عالية جداً من السمعة وأن العلامة المتعدية مشابهة لعلامته مما قد يسبب لبسًا أو خداعًا فيما يتعلق بالمنتج ذا العلامة الأصلية في السوق[٤٣].

- **الإستيلاء السيبراني[٤٤] Cyber squatting**

الصيد غير المشروع عبر الإنترنت هو مصطلح ازدرائي يشير إلى ممارسة التسجيل والمطالبة بأسماء نطاقات الإنترنت ، والتي لا يمكن الحصول عليها بالتأكيد. ثم يبيع المحتلون الإلكترونيون النطاقات بأسعار متضخمة

[٤٢] *See* Batty, Rob. (٢٠٢٢). Conceptual confusing similarity and pictorial trade marks. Queen Mary Journal of Intellectual Property. ١١. ٤٠٩-٤٤٣. ١٠,٤٣٣٧/qmjip.٢٠٢١,٠٤,٠١.

[٤٣] Anamika Bhaduri, (n ٤٩) p. ١

[٤٤] *See* Chandra, Ramesh & Bhatnagar, Vaibhav. (٢٠١٩). Cyber-squatting: a cyber crime more than an unethical act. International Journal of Social Computing and Cyber-Physical Systems. ٢. ١٤٦. ١٠,١٥٠٤/IJSCCPS.٢٠١٩,١٠٠١٩٧.

للأفراد أو الشركات التي تمتلك العلامات التجارية بأسمائهم. يقوم بعض المحتالين عبر الإنترنت بإبداء ملاحظات مهينة حول الشخص أو الشركة من أجل خداع الهدف لشراء النطاق.

يُعرّف انتهاك العلامة التجارية في القانون المصري بأنه الاستخدام غير المصرح به للعلامة التجارية بطريقة من المحتمل أن تسبب التباسًا أو خداعًا أو خطأً بشأن مصدر السلع أو الخدمات. ويحدد قانون العلامات التجارية المصري رقم ٨٢ لعام ٢٠٠٢ ("قانون الملكية الفكرية") الأحكام الخاصة بانتهاك العلامات التجارية ، وينص على عقوبات مدنية وجنائية في حالة التعدي. كما ذكر القانون أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يقلد علامة تجارية مسجلة وفقًا للقانون أو يقلدها بطريقة من شأنها تضليل الجمهور ؛ و/ أو يستخدم بطريقة احتيالية علامات تجارية مزيفة أو مقلدة ؛ و / أو يلصق بشكل احتيالي على منتجاته علامة تجارية مملوكة لطرف ثالث ؛ و / أو يبيع عن قصد أو يعرض للبيع أو يوزع أو يقتني لغرض البيع منتجات تحمل علامة مقلدة أو مقلدة أو التي تم لصق العلامة عليها بشكل غير قانوني.[٤٥]

وينص قانون العلامات التجارية الخاص بالمملكة المتحدة الصادر عام ١٩٩٤ فيما يتعلق بانتهاك العلامات التجارية القسم ١٤ على أنه:

(١) يكون التعدي على علامة تجارية مسجلة قابلاً للمقاضاة من قبل مالك العلامة التجارية.

(٢) في دعوى التعدي، تكون جميع هذه الإعفاءات عن طريق التعويضات أو الأوامر أو الحسابات أو غير ذلك متاحة له كما هو متاح فيما يتعلق بانتهاك أي حق ملكية آخر.

[٤٥] المادة ١١٣ قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بحماية حقوق الملكية الفكرية

وفي هذا السياق تذكر قضية easyGroup Ltd & Ors v Easyway SBH & Mr Stephane–Michael Roche[٤٦] التي حصلت فيها شركة easyGroup علي حكم لصالحها ضد شركة Easyway لانتهاك الأخيرة للعلامات التجارية لشركة easygroup، وقد كانت شركة easyGroup تمتلك عددًا من العلامات التجارية المسجلة في المملكة المتحدة وهي EASYJET وEASYCAR وEASYBUS، والتي تغطي خدمات النقل المختلفة، بالإضافة إلي EASYHOTEL التي تتضمن خدمات الإقامة الفندقية. وفي الدعوى القضائية، قامت شركة easyGroup بالادعاء بأن الكلمات EASYJET وEASYCAR وEASYBUS وEASYHOTEL المسجلة فيما يتعلق بخدمات النقل والإقامة قد تم انتهاكها من قبل Easyway التي قدمت مجموعة من الخدمات مشابهة تضمنت خدمات النقل الخاص، وتنظيم الرحلات الجوية، وتنظيم تأجير السيارات، وفي الحكم الذي أصدرته محكمة مؤسسة الملكية الفكرية، تقرر أن Easyway قد انتهكت علامات easyGroup.[٤٧]

حتى إذا كانت العلامة التجارية المعنية مختلفة تماما عن المنتج أو الخدمة ، فيمكن إثبات انتهاك العلامة التجارية إذا كانت العلامة التجارية المسجلة معروفة جيدا وفقا لاتفاقية باريس. في الولايات المتحدة ، يسمى سبب اتخاذ إجراء لاستخدام العلامات لمثل هذه الخدمات المختلفة تخفيف العلامات التجارية. في بعض الولايات القضائية ، قد تتمكن الأطراف الأخرى غير المالك (مثل المرخص لهم) من متابعة دعوى انتهاك العلامة التجارية ضد المتعدي إذا لم يفعل المالك ذلك.

ثالثا: التعدي على الاسم التجاري

[٤٦] easyGroup Ltd & Ors v Easyway SBH & Mr Stephane-Michael Roche (Mr Douglas Campbell QC; [٢٠٢١] EWHC ٢٠٠٧ (IPEC); ٢٢ July ٢٠٢١)

[٤٧] Sena Tokel. (٢٠٢١). Easygroup Limited prevails in trade mark infringement dispute against Easyway. Lawdit Solicitors. https://lawdit.co.uk/readingroom/easygroup-limited-prevails-in-trade-mark-infringement-dispute-against-easyway

من أجل التفرقة وفض التشابه الذي يحدث في المحلات التجارية فلقد أنشأت فكرة الأسماء التجارية من أجل تحديد الأنشطة وفض هذا التشابه واختيار اسم لكل محل على حدا، أما تسمية المنشأ فيمكن بها معرفة أصل نشأة هذا المنتج، بل حتى أنه في غالب الأحيان يكون هذا المنتج حكرًا على منطقة معينة أو دولة دون سواها من اقرانها. تعد متطلبات تمييز الأسماء التجارية أقل صرامة من تلك الخاصة بالعلامات التجارية. عادة ما يقتصر نطاق الحماية على الإجراءات المتعلقة بالأسماء المطابقة ، ولكن الأسماء الوصفية فيمكن أن تكون أسماء تجارية صالحة. من الناحية العملية ، غالبًا ما تُستخدم الأسماء التجارية كعلامات تجارية (خدمة). تهدف القوانين التي تنظم حماية الأسماء التجارية إلى منع اللبس والخداع. تنطوي معظم المنازعات حول الأسماء التجارية على مخاطر حدوث ارتباك أو خلط بين الأسماء التجارية.

يُعرَّف التعدي على الاسم التجاري في القانون المصري على أنه الاستخدام غير المصرح به لإسم تجاري بطريقة من المحتمل أن تسبب التباسًا أو خداعًا أو خطأً بشأن مصدر السلع أو الخدمات. ينص قانون العلامات التجارية المصري رقم ٨٢ لعام ٢٠٠٢ ("قانون الملكية الفكرية") على الأحكام المتعلقة بانتهاك الاسم التجاري ، وينص على عقوبات مدنية وجنائية في حالة التعدي.[٤٨] ففي قضية[٤٩] Savin Corp. v. Savin Group استأنف المدعون المستأنفون ، شركة سافين ، الحكم المودع في محكمة المقاطعة الأمريكية للمنطقة الجنوبية من نيويورك ورفضوا مطالبة سافين. (١) قانون تخفيف العلامات التجارية في انتهاك لكل من قانون تخفيف العلامات التجارية الفيدرالي وقانون العمل العام في نيويورك ، و(٢) انتهاك العلامات التجارية في انتهاك لقانون لانهام ، ١٥ U.S.C ١١١٤. سجل المدعى عليهم أسماء نطاقات الإنترنت www.thesavingroup.com و www.savinengineers.com. توفر هذه المواقع ، التي أصبحت متاحة بعد يونيو ٢٠٠١ ، معلومات حول

[٤٨] يراجع سارة عدلي حسين، حماية الاسم التجاري وفقًا لأحكام القانون المصري، المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار، جامعة حلوان، مصر، العدد ٤، ٢٠٢١.

[٤٩] Savin Corp. v. Savin Group, ٣٩١ F. ٣d ٤٣٩ - Court of Appeals, ٢nd Circuit ٢٠٠٤

الخدمات الهندسية التي تقدمها شركات الدكتور نيفاس. لم يجر المدعى عليهم بحثًا أو تحقيقًا قبل اعتماد هذه المواقع وإطلاقها ، لكنهم كانوا على دراية باسم مجال المدعي www.savin.com قبل تسجيل أسماء نطاقات المدعى عليهم. بخلاف هذه المواقع الإلكترونية ، لم يعلن المدعى عليهم عن خدماتهم في أي من وسائل الإعلام ذات المصلحة العامة.

في يوليو ٢٠٠٢ ، اكتشف المدعي تسجيلات اسم المجال للمدعى عليهم وشرع على الفور في إرسال رسالتين متتاليتين للإيقاف والكف إلى المدعى عليهم ، الذين اختاروا عدم اتخاذ أي إجراء ردًا على هذه الرسائل. في مايو ٢٠٠٣ ، كان أحد المديرين التنفيذيين للمدعي يحضر اجتماع غرفة التجارة في ستامفورد ، كونيتيكت ، عندما اقترب شخص آخر ، بائع كان قد باع منتجات إلى المدعى عليهم ذات مرة ، وسأل المدير التنفيذي ، الذي كان يرتدي بطاقة الاسم التي تعرض الاسم "Savin" ، إذا كانت مرتبطة بـ Savin Engineers.

أخيرًا، فيما يتعلق بدعاوى تخفيف قانون الولاية ، وجدت المحكمة أن "معايير التخفيف بموجب القسم ٣٦٠-١ كانت في الأساس هي نفسها تلك الموصوفة في اتفاقية التجارة الحرة، وأن المدعين "فشلوا في تقديم أدلة كافية لإنشاء قضية مشروعة بموجب لجنة التجارة الاتحادية" وبالتالي "فشلت المطالبات بموجب القسم ٣٦٠-١ أيضا". كان. . صدر الحكم النهائي في ٢٠٠٣-١٠-٣١ ، ورفضت الشكوى وأعقب الاستئناف في النهاية.

يذكر أيضًا في قضية Atlas Cycles (Haryana) Ltd. vs Atlas Products Pvt. Ltd[٥٠] أن المدعي Atlas Cycle (Haryana) Limited أقام دعوى قضائية تمنع المدعى عليهم من استخدام العلامة التجارية المسجلة للمدعي "Atlas" كعلامة تجارية للمدعى عليه أو كجزء من اسم الشركة، وقد أوضحت المحكمة في

[٥٠] Atlas Cycles (Haryana) Ltd. vs Atlas Products Pvt. Ltd ١٤٦ (٢٠٠٨) DLT ٢٧٤

هذه القضية أن المدعى عليه استخدم العلامة التجارية المذكورة لخداع وإرباك الجمهور فيما يتعلق بمصدر البضائع، وبالتالي تم رفع دعوى ضد المدعى عليه، ومع ذلك، لم تمنع المحكمة المدعى عليه من استخدام الاسم التجاري المذكور. وبدلاً من ذلك ، عارضت المحكمة حجة المدعي بأن المدعي قد أثار هذه القضية بعد ٧ سنوات من تأسيس الشركة المدعى عليها وأنه إذا تم إصدار أمر زجري ، فسوف يتسبب ذلك في إلحاق ضرر جسيم بالمدعى عليه، ورأت المحكمة أن منع المدعى عليه من استخدام اسم الشركة في هذا المنعطف ، والذي رعته لأكثر من سبع سنوات الماضية ، من شأنه أن يؤدي إلى "وفاة مدنية" للمدعى عليه.[٥١]

رابعا: التعدي على السر التجاري[٥٢]

يُعرّف السر التجاري بأنه أي معلومات غير معروفة بشكل عام لدائرة الأعمال ذات الصلة أو الجمهور ؛ أو تقديم بعض الفوائد الاقتصادية للمالك ؛ وهنا يجب أن تُستمد هذه الميزة على وجه التحديد من حقيقة أنها غير معروفة بشكل عام ، وليس فقط من قيمة المعلومات نفسها مع مراعاة الجهود المعقولة للحفاظ على السرية ؛ وتبقي الأسرار التجارية سارية طالما يتم الاحتفاظ بالمعلومات كأسرار تجاري، أخذًا في الاعتبار أن ما يمكن الكشف عنه بسهولة وبشكل كامل بمجرد فحص منتج في السوق لا يمكن أن يكون سرًا تجاريًا.[٥٣]

ولقد أدت المنافسة الشديدة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير إلى ارتفاع مقلق في عمليات السرقة من قبل الغرباء، وهو المسمى بـ"التجسس الصناعي"، تتزايد هذه الأنشطة بسبب المنافسة العالمية المتزايدة ، ودورات المنتج القصيرة ، وتقلص هوامش الربح وتراجع ولاء الموظفين. لقد أدي التهديد الخارجي، والذي يشمل أنواع

[٥١] For case summary *See* Vaibhav Vora, Trade Name: Whether a Trademark?. (٢٠١٤). IndianLaw. https://www.indialaw.in/blog/law/trade-name-whether-trademark/

[٥٢] *See* Linton, Katherine. The Importance of Trade Secrets: New Directions in International Trade Policy Making and Empirical Research. Journal of International Commerce and Economics. Published electronically September ٢٠١٦. http://www.usitc.gov/journals.

[٥٣] ينظر د / قيس محافظة، الأسرار التجارية في مجال الملكية الفكرية، وثيقة ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الاردنية، منظمة الويبو، ٢٠٠٤، WIPO/IP/UNI/AMM/٠٤/DOC.٨ ص ٢ و٣

جديدة مثل تجسس الشركات من قبل مجرمين محترفين يستهدفون تقنيات معينة ، وشن هجمات على الشبكة (القرصنة) ، وسرقة الكمبيوتر المحمول والوصول إلى التعليمات البرمجية المصدر وتصميمات المنتجات وخطط التسويق وقوائم العملاء والإفصاح عن معلومات الشركة عن طريق الاقتراب من الموظفين، وتسعى الشركات جاهدة لحماية الأسرار التجارية من خلال سن تدابير أمن الشركات ، وبنود سرية التوظيف ، وترخيص التكنولوجيا ، والتوزيع ، واتفاقيات المشاريع المشتركة، والحماية من السرقة الداخلية من قبل موظفين ساخطين أو سابقين. فبعض هؤلاء الأشخاص يسمحون لوكالات المخابرات المتنافسة بالاستفادة منهم مقابل المال أو الخسارة المطلقة، وكمثال لذلك يمكن للموظفين الذين تم إنهاء خدمتهم أو تسريحهم أن يتوجهوا مباشرة إلى أحد المنافسين سعيًا للانتقام أو سعيًا وراء الحصول علي مقابل الكشف عن الأسرار التجارية أو استراتيجيات التسويق أو خطط المنتجات الجديدة. في بعض الحالات ، ينقر عملاء الاستخبارات التنافسية على خطوط الهاتف ويفحصون بشكل روتيني نفايات الشركة ويتسللون إلى أنظمة الكمبيوتر. يشمل الأفراد الذين يبدون غير ضارين مثل محللي الأبحاث ومحللي الأعمال ومتخصصي المعلومات والموظفين والعملاء المحتملين الذين يكتسبون ثقة الموظف للحصول على معلومات سرية من خلال الالتماس أو الهدايا أو الابتزاز.

في مصر ، تخضع حماية الأسرار التجارية في المقام الأول للقانون رقم ٨٢ لعام ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث ينص القانون على حماية الأسرار التجارية كشكل من أشكال الملكية الفكرية، ويحدد الأحكام التالية لحماية الأسرار التجارية:[٥٤]

١. لصاحب الأسرار التجارية الحق في منع الآخرين من إفشاء السر أو استخدامه أو استغلاله دون موافقتهم.

[٥٤] المادة ٥٧ قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بحماية حقوق الملكية الفكرية، وقد نصت اللائحة التنفيذية في المادة ٦٧ في هذا الصدد أنه "يجب أن تتخذ الجهة المختصة التي تحوز المعلومات غير المفصح عنها الإجراءات الكفيلة للمحافظة على سريتها, وذلك بما يمنع غير من يكون لهم تداولها بمقتضى اختصاصات وظائفهم من الوصول إليها, وكذلك وضع نظام لهذا التداول يضمن قصره على الملتزمين قانونا بالمحافظة عليها ومنع تسربها للغير."

٢. لصاحب الأسرار التجارية رفع دعوى تعويض ضد أي شخص ينتهك حقوقه.

٣. يجوز لمالك الأسرار التجارية طلب أمر قضائي لمنع انتهاك حقوقه.

٤. يجب أن يقع عبء الإثبات على المدعي لإثبات وجود سر تجاري ، وأن المدعى عليه قد انتهك حقوق المدعي.

٥. يجوز للمحكمة أن تأمر المدعى عليه بدفع تعويضات للمدعي ، كما يجوز لها أن تأمر بإتلاف أي مواد مخالفة.

٦. يجوز للمحكمة أيضا أن تأمر المدعى عليه بدفع تكاليف الإجراءات القانونية.

بالإضافة إلى هذه الأحكام ، تنص المادة ٥٨ من القانون على أن أي شخص يكتسب سرًا تجاريًا بوسائل غير مناسبة أو يكشف أو يستخدم أو يستغل سرًا تجاريًا دون موافقة المالك يكون مسؤولاً عن الأضرار. من المهم ملاحظة أن القانون لا يحدد ما يشكل سرًا تجاريًا. ومع ذلك ، من المفهوم عمومًا أنها معلومات غير معروفة بشكل عام أو يسهل الوصول إليها ، ولها قيمة تجارية لأنها سرية ، وقد خضعت لجهود معقولة للحفاظ على سريتها. وبشكل عام ، تشبه حماية الأسرار التجارية في مصر تلك الموجودة في البلدان الأخرى ، ويجب على الشركات اتخاذ التدابير المناسبة لحماية معلوماتها السرية ، مثل تنفيذ اتفاقيات السرية والحد من الوصول إلى المعلومات الحساسة. ففي قضية [٥٥] Tucson Embedded Sys., Inc. v. Turbine Powered Tech. LL C يظهر نظام توكسون المدمج سببًا شائعًا لفشل مطالبات الأسرار التجارية. تستخدم أنظمة توكسون المدمجة تقنية محرك التوربينات لمحاولة بناء نظام تحكم في المحرك للتحكم في المحركات التوربينية المستخدمة في المولدات في آبار النفط والغاز. أعطى المدعي للمدعى عليه إمكانية الوصول إلى المعدات والمرافق المختلفة كجزء من عملية التطوير. وزعم المدعون أن المتهمين استخدموا

[٥٥] Tucson Embedded Sys. Inc. v. Turbine Powered Tech. LLC, No. CV-١٤-٠١٨٦٨-TUC-BGM (D. Ariz. Apr. ٨, ٢٠١٦)

الوصول غير السليم إلى الأسرار التجارية. ومع ذلك ، لم يحدد المدعون أي أسرار تجارية محددة وبدلا من ذلك أدرجوا فقط أنواع المعلومات التي وصل إليها المدعى عليهم والأغراض العامة التي قد تكون هذه المعلومات مفيدة من أجلها. ورأت المحكمة أنه من أجل تأكيد حماية الأسرار التجارية ، ينبغي تفسير المعلومات بشكل أكثر تحديدا من العبارة " الشاملة "باعتبارها عملية" تعديل "و" تعديل " لمحركات الطائرات لاستخدامها كمولدات.[٥٦]

يمكن لمالكي الأسرار التجارية اتخاذ إجراءات قانونية ضد المخالفين لحماية حقوقهم ومنع المزيد من الانتهاكات. قد يشمل ذلك مطالبات بأوامر قضائية لمنع استخدام الأسرار التجارية أو الكشف عنها ، أو مطالبات بالتعويض عن الأضرار ، أو مطالبات بالملاحقة الجنائية في حالات السرقة المتعمدة للأسرار التجارية. ولحماية الأسرار التجارية ، يمكن للشركات اتخاذ عدة خطوات ، بما في ذلك تنفيذ بروتوكولات الأمان لحماية المعلومات السرية ، واستخدام اتفاقيات السرية مع الموظفين والمقاولين ، ومراقبة وصول الموظفين إلى المعلومات السرية.

خامسا: التعدي على الدوائر المتكاملة

الدائرة المتكاملة هي عبارة عن منتج في شكله النهائي أو قبل النهائي يكون فيه الإبداع متمثلًا في آليات ترتيب وتنظيم الدوائر المدمجة على قطعة معدنية بغرض تنفيذ وظيفة إلكترونية، وهي تلعب دور مهم في المعدات والأجهزة الجديدة من أجل تطبيق التكنولوجيا الحديثة.

[٥٦] Stephen McJohn, Top Tens in ٢٠١٦: Patent, Trademark, Copyright and Trade Secret Cases, ١٥ Nw. J. Tech. & Intell. Prop. ٧٧ (٢٠١٧). https://scholarlycommons.law.northwestern.edu/njtip/vol١٥/iss٢/٣ p. ١٠٧

انتهاك الدائرة المتكاملة[٥٧]

وفقا لاطار القانون المصري تعني "الدائرة المتكاملة" منتجًا ، في شكله النهائي أو في شكل وسيط ، تكون فيه العناصر ، التي يكون إحداها على الأقل عنصرًا نشطًا ، وتتكون بعض أو كل الوصلات البينية بشكل متكامل على قطعة من مادة عازلة والمقصودة لإنشاء وظيفة إلكترونية محددة[٥٨]، ويعني التصميم التخطيطي أيضًا الترتيب ثلاثي الأبعاد المعد لدائرة متكاملة مخصصة للتصنيع. وكعقوبة للتعدي يعاقب على كل مخالفة للمادة ٥٠ بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه وفي حالة العودة يعاقب على الجريمة بالسجن مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تزيد على مائتي ألف جنيه مصري.[٥٩]

وفي نهاية القول وبالنسبة للحقوق الصناعية فهي الحقوق التي ترد على الابداعات المعنوية غير الملموسة، فهي حق استئثار صناعي يخول لصاحبه أن يستأثر في مواجهة الكافة باستغلال ابتكار جديد او استغلال علامة مميزة، وتسمى هذه الحقوق أيضًا بالملكية الصناعية، وتشمل بالطبع الطابع المالي المتعلق بمثل تلك الحقوق بمختلف جوانبها[٦٠]. كما في قضية Broadcom vs Qualcomm[٦١]، حيث حصلت شركة Broadcom لتصنيع الرقائق اللاسلكية على حكم لصالحها في قضية براءات اختراع، حيث أكدت محكمة استئناف أمريكية أن شركة Qualcomm قد انتهكت براءتي اختراع متعلقتان بصنع بعض الهواتف المحمولة المتطورة وأيدت حكم أول درجة، وقد حكمت المحكمة لصالح شركةQualcomm في إحدى براءات الاختراع الثلاث المعنية، وهي التكنولوجيا المستخدمة في ضغط الفيديو في الهواتف المحمولة، وقضت بأن براءة الاختراع باطلة وبالتالي لم يتم

---

[٥٧] *See* HiTrend Technology (Shanghai) Co., Ltd. V. Renergy Micro-Technologies (Shenzhen) Co., Ltd. and Shanghai Yachuang Texin Electronics Co., Ltd.(٢٠١٤) HGMS (Z) ZZ No. ١٢, Shanghai High People's Court

[٥٨] المادة ٤٥ قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بحماية حقوق الملكية الفكرية، وقد ورد باللائحة التنفيذية في المادة ٦٤ "تسري في شأن التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة الأحكام الخاصة ببراءات الاختراع المنصوص عليها في هذه اللائحة وذلك فيما لم يرد به نص خاص."

[٥٩] المادة ٥٣ قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بحماية حقوق الملكية الفكرية

[٦٠] Dennis Collopy, Vanessa Bastian, Tim Drye, Florian Koempel, Davis Lewis, Peter Jenner, Measuring Infringement of Intellectual Property Rights - Executive Summary, UK Intellectual Property Rights, ٢٠١٤. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/٣٢٥٠٢٣/IP_Measuring_Infringement_-_Executive_Summary.pdf

[٦١] Qualcomm v. Broadcom, ٥٤٨ F.٣d ١٠٠٤ (Fed. Cir. ٢٠٠٨)

انتهاكها، لكن محكمة الاستئناف أيدت الحكم بالتعدي على براءتين أخريين. وقد ارتفعت علي هذا الأثر أسهم الشركتين، وهو الأمر الذي يعكس القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية الفكرية على مختلف أشكالها.

المطلب الثاني: قابلية منازعات التعدي على حقوق الملكية الفكرية للتحكيم

تختلف قابلية التحكيم في مسائل التعدي وانتهاك الحقوق الملكية الفكرية باختلاف النظام القانوني التابع له أطراف النزاع، فيسمح القانون الوطني للعديد من دول القانون العام (Common Law) بالتحكيم في جميع نزاعات الملكية الفكرية – بما في ذلك التعدي على الملكية الفكرية وصلاحيتها – إلا أن الأحكام التي تحدد الانتهاك والصلاحية قد تكون قابلة للتنفيذ فقط بين أطراف التحكيم، ولا تنفذ مثل هذه الأحكام في مواجهة الغير.[٦٢] وتخضع قابلية المنازعة للتحكيم لاعتبارات النظام العام لكل دولة، حيث تحدد الدول ذلك وفقًا للاعتبارات السياسية والاقتصادية. وفيما يلي نعرض لبعض تجارب الأنظمة القانونية المختلفة فيما يتعلق بقابلية منازعات التعدي على حقوق الملكية الفكرية للتحكيم.

أولًا: أمثلة من الأنظمة القانونية التي لا تسمح بالتحكيم في مسائل التعدي على حقوق الملكية الفكرية

١. مصر

ففي وقت سابق، قرر مجلس النواب المصري إصدار قانون التحكيم في القضايا المدنية والتجارية رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤، والمعدل في عام ٢٠٠١ وهو القانون الذي يوفر إطارًا شاملاً لتنظيم التحكيم واستخدامه كطريقة أساسية لتسوية المنازعات، علاوة على ذلك ، منذ ظهور المحاولات الأولى لحماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى الدولي ، اتبعت مصر نهجًا قويًا تجاه مشاركة المجتمع الدولي في تعزيز السياسات الحمائية في مجال حقوق الملكية الفكرية.[٦٣] كما نص الدستور المصري لعام ٢٠١٤ على حماية حقوق الملكية الفكرية في مادته رقم ٦٩ التي نصت على أنه "تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها فى كافة المجالات،

[٦٢] Matthew R Reed ,Ava R Miller, Hiroyuki Tezuka and Anne-Marie Doernenburg ,Arbitrability of IP Disputes ,, ٢٠١٢. https://globalarbitrationreview.com/guide/the-guide-ip-arbitration/first-edition/article/arbitrability-of-ip-dispute

[٦٣] قانون التحكيم المصري قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤

وتُنشئ جهازًا مختصًا لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، وينظم القانون ذلك." ومما يمكن ملاحظته هو مدى حرص المشرع المصري على الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها، ومن جملة ذلك إنشاء مؤسسات تتمتع بسلطة حمايتها وإدارة الحفاظ عليها.[٦٤]

بالإضافة إلى التوجيهات الدستورية بشأن ضرورة حماية الملكية الفكرية، يضع المشرعون المصريون نظامًا لأنواع الملكية الفكرية وينظمها بشكل منفصل من خلال صياغة قانون موحد لحماية الملكية الفكرية، كما يوضح القانون بشكل شبه تفصيلي كيفية حل نزاعات الملكية الفكرية والإجراءات القانونية المحددة، وذلك كله من خلال قانون الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢[٦٥]، وتعتبر مصر أيضًا طرفًا في معظم اتفاقيات التحكيم الدولية ، بما في ذلك اتفاقية الويبو، ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققته مصر في الموافقة على القانون رقم ٢٧ لعام ١٩٩٤ الخاص بالتحكيم، وكذلك إطلاق الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في عام ٢٠٢٢، إلا أن التحكيم في بعض منازعات الملكية الفكرية كحقوق النشر وتسجيل براءات الاختراع لم يكن مطروحًا كوسيلة لتسوية المنازعات لما في ذلك من تعارض مع مفهوم النظام العام ولتعلق مسائل تسجيل حقوق الملكية الفكرية بسلطة الدولة وسيادتها.

ولذلك، بينما يسمح قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بحل المنازعات، تجدر الإشارة إلى أن السياسة العامة تحد من التسوية بالتحكيم متي كان هناك جانب مالي للعلاقة التعاقدية أو غير التعاقدية. فتلك المنازعات

[٦٤] دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ٢٠١٤

[٦٥] ألغى هذا القانون القوانين التي كانت تنظم الملكية الفكرية سابقًا: **أ**ـ قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات التجارية والبيانات التجارية. **ب**ـ القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع الخاصة بالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية، وهذا باستثناء أحكام براءات الاختراع المتعلقة بالمنتجات الكيماوية المتعلقة بالمنتجات الغذائية والصيدلانية، والتي ألغيت في الأول من يناير ٢٠٠٥. **ج**ـ القانون رقم ٣٥٤ عام ١٩٥٤ بشأن حق المؤلف، كما لغي القانون كل حكم يخالف أحكامه.

تخضع للنظام القضائي العادي، بالإضافة إلى ذلك ، تقدم تشريعات مثل قانون الملكية الفكرية لعام ٢٠٠٢ بعض العقبات التي تضيق نطاق التحكيم لحل نزاعات حقوق النشر.[٦٦]

حيث نص القانون في مادته رقم ٢٧ على أنه "تختص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعاوى المتعلقة بالقرارات الصادرة بشأن براءات الاختراع[٦٧]، وعليه فقد اعتبر المشرع المصري هذا الأمر متعلقًا بالنظام العام والسيادة، لذلك منح الاختصاص للقضاء الإداري للنظر في النزاعات المتعلقة به.

٢. فرنسا

تحظر الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠٦٠ من القانون المدني الفرنسي بشكل قاطع إمكانية التحكيم في أي مسألة تخضع للسياسة العامة، وتشير السياسة العامة الفرنسية المشار إليها في تلك المادة إلي عدة أمور وهي أن:

١. "القوانين التي تحكم حقوق الملكية الفكرية وصلاحيتها هي من قواعد السياسة العامة

٢. الدولة تحتكر حق تسجيل حقوق الملكية الفكرية

٣. لا يمكن إنفاذ أحكام التحكيم في ممارسة حقوق الملكية الفكرية بحرية ضد الطرف الآخر"

[٦٦] Islam Mohamed, ARBITRATING COPYRIGHT, December ٢٠٢١. DISPUTES IN EGYPT, Maurer School of Law: Indiana University, Master of Laws – Thesis
https://www.repository.law.indiana.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=١١٠٥&context=etd

[٦٧] كان قد صدر حكم محكمة جنح الإسكندرية الاقتصادية في القضية رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦ جنح اقتصادية كفر الدوار (والمقيدة برقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١٧ جنح مستأنف اقتصادية الإسكندرية والمستأنفة برقم ٦٩ لسنة ٢٠١٨ مستأنف غرب والمطعون عليها بالنقض بالطعن رقم ٢٤٨٦ لسنة ٨٩ قضائية) بتغريم المتهم مائة ألف جنيه ومصادرة ما تم تقليده، حيث أنه في يوم ٢٠١٦/١٢/٦ قلد بهدف التداول التجاري موضوع اختراع "وحدة معالجة المنتجات النباتية من الآفات بواسطة البخار الحراري" والذي منحت عنه براءة اختراع، وقد أيدت محكمة الاستئناف الحكم ورفضت محكمة النقض الطعن القدم عليه.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن القانون لا يسمح بالتحكيم في حالات التعدي على الملكية الفكرية، إلا أنه يمكن استخدام التحكيم للاتفاقيات المتعلقة بالحقوق المالية أو منح التراخيص أو مدفوعات الإتاوات، وبشكل عام، وبغض النظر عن إمكانية التحكيم بشأن حقوق معينة ناشئة عن العقد، فإن القاعدة العامة التي تحكم تحديد طبيعة هذه الحقوق، فيما يتعلق بالجوانب المادية للعقد أو الأمور الأخرى مثل منح الترخيص، تظل قاصرة على القضاء الفرنسي بموجب المادة ٢٠٦٠.

إلى جانب الحظر الصريح، فإن القانون الفرنسي تفرض قيودًا على أشخاص معينين فيما يتعلق بإمكانية التحكيم وقابليته، ففيما يتعلق بالتحكيم المحلي، وقبل سن قانون تحديث القضاء في نوفمبر ٢٠١٦، كان من الضروري إبرام شرط التحكيم في سياق النشاط المهني، على هذا النحو، تعتبر شروط التحكيم في العقود التي يبرمها المستهلكون أو الموظفون باطلة، بينما في التحكيم الدولي، اتبعت المحاكم الفرنسية الحل الذي تبنته دائرة التوظيف بمحكمة النقض [٦٨]عام ١٩٩٩، حيث حكم بأن بنود التحكيم في عقود العمل الدولية لن يتم إلغاؤها تلقائيًا لأن الموظفين لديهم خيار حل النزاعات ضد أصحاب العمل.

وفيما يتعلق بالسلطات العامة، تنص قواعد التحكيم المحلية المنصوص عليها في المادة ٢٠٦٠ من القانون المدني على أنه لا يجوز للسلطات العامة الموافقة على التحكيم، ومع ذلك، تضيف القاعدة أن أنواعًا معينة من الهيئات العامة ذات الطبيعة الصناعية أو التجارية قد تكون مخولة بموجب قانون الولاية للدخول في اتفاقيات التحكيم، بينما لا تنطبق المادة ٢٠٦٠ من القانون المدني على التحكيم الدولي، وتنص القواعد على أنه لا يُحظر على الدول الدخول في اتفاقيات تحكيم في المسائل الدولية.

[٦٨] Marie Danis & Karol Bucki , Guide to Arbitration Places (Gap) France . (٢٠٢٢). Delos Dispute Resolution https://delosdr.org/wp-content/uploads/٢٠١٨/٠٦/Delos-GAP-٢nd-edn-France.pdf p. ١٢

إن التحكيم في مسائل التعدي على حقوق الملكية الفكرية يتقدم بشكل يتسم بالبطء في فرنسا بسبب السياسة العامة الفرنسية الصارمة ، ومع ذلك فإن التقدم يتطور باستمرار، ولحسن الحظ فقد تغير هذا الأمر شيئًا ما، فبعد أن كان التحكيم محظورًا تمامًا في البداية من الترسانة القانونية وأحكام المحاكم، فإننا نجد أن التحكيم قد أصبح صالحًا لأي علاقة تعاقدية منذ مرسوم ١٩٨٠[٦٩] ومرسوم ٢٠١١[٧٠] ، والذي يضع المزيد من الإصلاحات لتوسيع نطاق التحكيم أكثر من كونه محليًا في المرسوم السابق، وصحيح أن تلك التطورات لا تكفي لتحرير أيدي التحكيم للعمل بشكل أكثر فاعلية ، خاصة في مجال الملكية الفكرية.

٣. ألمانيا

بينما في ألمانيا، يعد التحكيم في منازعات الملكية الفكرية مثل صلاحية وصحة البراءات ليس مشهدًا شائعًا، حيث تتبع الدولة نظام تقاضي متشعب فيما يخص براءات اختراع، مما يعني أن المطالبات فيما يخص صحة براءات الاختراع ومطالبات التعدي تعامل بشكل منفصل على الرغم من ترابطها موضوعيًا، فبينما يتم النظر في النزاعات المتعلقة بالانتهاك والتعدي في ١٢ محكمة إقليمية في البلاد ، تتمتع محكمة البراءات الفيدرالية (FPC) في البلاد بالولاية القضائية الحصرية فيما يتعلق بمسائل صحة وصلاحية براءات الاختراع.[٧١]

---

[٦٩] في ١٤ مايو ١٩٨٠ ، تم استبدال المادتين ١٠٠٥ و ١٠٢٨ من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي بمرسوم يؤسس خمسين بندًا جديدًا ينظم ممارسة التحكيم الفرنسية. يستجيب المرسوم للعديد من الانتقادات للتشريع السابق ، ويمنح مكانة جديدة لقرارات التحكيم ويعيد هيكلة مجموعة القانون المعمول به في كل متماسك وذكي. وينظر لمعرفة المزيد حول الأمر:

Thomas E. Carbonneau, The Reform of the French Procedural Law on Arbitration: An Analytical Commentary on the Decree of May ١٤, ١٩٨٠, ٤ Hastings Int'l & Comp. L. Rev. ٢٧٣ (١٩٨١).

[٧٠] Decree No. ٢٠١١-٤٨ of ١٣ January ٢٠١١, Ministry of Justice and Civil Liberties, REPUBLIC OF FRANCE

[٧١] *See* Federal Act on the Federal Patent Court SR ١٧٣,٤١ Article ٢٦

ثانيًا: الأنظمة القانونية التي تسمح بالتحكيم في مسائل التعدي على حقوق الملكية الفكرية

١. الولايات المتحدة الأمريكية

وعلى خلاف ما تقوم به كل من مصر وفرنسا في هذا السياق، فبالنسبة لتعامل النظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، ينص القانون التشريعي الفيدرالي صراحة على أنه يمكن للأطراف الاتفاق على التحكيم في النزاعات المتعلقة بصحة براءة الاختراع أو التعدي عليها وانتهاكها، إما عن طريق تضمين بند تحكيم في عقد بينهما يتضمن براءة اختراع، أو من خلال الموافقة على التحكيم في نزاع قائم بالفعل بهذا الخصوص.[٧٢]

وتعتبر الولايات المتحدة واحدة من أكثر الدول ملاءمة لحل النزاعات المحلية والدولية من خلال التحكيم، حيث تنظم قوانين التحكيم الفيدرالية لعامي ١٩٢٥ و١٩٧٠ بصيغتها المعدلة مسألة التحكيم الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أقرت الولايات قوانين التحكيم الخاصة بها والتي تنطبق عندما لا ينطبق القانون الفيدرالي، وذلك بالإضافة الي العديد من السوابق القضائية المهمة، وقد كانت الولايات المتحدة أول دولة تستخدم التحكيم منذ القرن الثامن عشر، ومن الثابت أن أول تحكيم رسمي تم استخدامه في عام ١٧٨٦[٧٣]. ومع ذلك، وعلى الرغم من تمرير أول قانون اتحادي بشأن التحكيم في عام ١٨٨٨ تحت عنوان "قانون تسوية نزاعات التحكيم العمالي"، إلا أن هذا القانون لم يكن ملزمًا[٧٤]، فقد اضطر المشرع الأمريكي إلى التدخل بإصدار قانون التحكيم الفيدرالي المعروف أيضًا باسم FAA.

---

[٧٢] ٣٥ U.S. Code § ٢٩٤

[٧٣] Frank D. Emerson, History of Arbitration Practice and Law, ١٩ Clev. St. L. Rev. ١٥٥ (١٩٧٠) available at https://engagedscholarship.csuohio.edu/clevstlrev/vol١٩/iss١/١٩

[٧٤] NYSBA New York Dispute Resolution Lawyer, Vol. ٣ | No. ١, Spring ٢٠١٠.

لقد كان الغرض من صياغة هذا القانون هو إنفاذ اتفاقيات وقرارات التحكيم، ولكن متي تعلق الأمر بالتحكيم في مجال الملكية الفكرية ، فإن استخدام التحكيم لحل منازعات الملكية الفكرية كان بطيئًا نسبيًا، فقد أقر الكونجرس قانون التحكيم الفيدرالي في عام ١٩٢٥ ، ولكن لم يتم السماح للأشخاص بالتحكيم في نزاعات حقوق النشر بموجب هذا القانون[٧٥] ، لذلك أصدر الكونجرس القانون (٣٥ USC ٢٩٤) في أغسطس ١٩٨٢، وحدد هذا القانون صلاحية بنود التحكيم وعدم قابليتها للاستئناف وإنفاذها في قضايا البراءات. وفي الواقع، كانت القرارات البرلمانية السابقة بشأن هذا القانون فعالة للغاية لدرجة أنها فتحت الباب لاستخدام واسع النطاق للتحكيم في منازعات الملكية الفكرية دون تردد، وقبل إقرار هذا القانون، رفضت المحاكم قبول بنود التحكيم المتعلقة بحقوق الطبع والنشر وإنفاذها، ويعزو البعض هذا إلى عدم وجود دعوى حقوق النشر التي تضمنت شرط التحكيم.

وقد تميزت أحكام المحاكم المتعلقة بإنفاذ التحكيم في منازعات حقوق النشر بالارتباك، وهو ما يمكن إرجاعه إلي المحاكم الفيدرالية، حيث كان هناك اتجاهًا لاستخدام التحكيم على المستوى الفيدرالي.[٧٦] وبالتالي، فقد كان خاضعًا بالضرورة للاختصاص القضائي الحصري للمحاكم الفيدرالية، وفي الواقع كان هذا الأمر واضحًا فيما قررته المحكمة، فعلى سبيل المثال ، في قضية[٧٧] John Wiley & Sons v. Fuchs، حيث اتفق الطرفان على التحكيم في حالة نشوء نزاع بينهما، وقررت المحكمة أن مزاعم التعدي ليست قابلة للتحكيم ويجب عرضها أمام المحكمة الفيدرالية. على الرغم من أن قانون حقوق التأليف والنشر لعام ١٩٧٦ لا يحتوي على أحكام للتحكيم في صحة حقوق الطبع والنشر، فإنه لا يستبعد صراحة التحكيم أو التعدي على حق المؤلف، لذلك فإن

[٧٥] كانت جمعية التحكيم الأمريكية ، المعروفة باسم (AAA) ، تحفز الناس على استخدام التحكيم في منازعات الملكية الفكرية ، ولكن لم يتم الاستماع إلى هذه الدعوات حتى أقر الكونجرس التشريع لعام ١٩٨٢

[٧٦] Islam Mohamed, (n ٦٩) p. ٣٤

[٧٧] John Wiley & Sons v. Fuchs, ٢١٧ U.S.P.Q. (BNA) ٧٤١ (S.D.N.Y. ١٩٨١)

التحكيم هو خيار قابل للتطبيق على نطاق واسع في منازعات حقوق النشر. وحقيقةً ازداد استخدام التحكيم لحل نزاعات حقوق النشر والملكية الفكرية الأخرى في الولايات المتحدة بشكل كبير نظرًا لمزاياها.[٧٨]

على سبيل المثال ، أظهرت جمعية التحكيم الأمريكية في تقرير بعنوان "منتجات العقل"[٧٩] أن استخدام التحكيم لحل نزاعات الملكية الفكرية يوفر ٦٠٪ من الوقت مقارنة بأساليب التقاضي التقليدية، بينما يقلل التحكيم تكلفة اللجوء إلى التقاضي بنسبة ٥٥٪، كما وجد التقرير أن متوسط الوقت بين تقديم طلب التحكيم والاستماع إلى الطلب في هيئة التحكيم هو ستة أيام فقط. وفي عام ٢٠١٦ ، أصدرت وزارة التجارة الأمريكية تقريرًا شاملاً بعنوان "الملكية الفكرية والاقتصاد الأمريكي"، ووجد التقرير أن صناعة الملكية الفكرية في الولايات المتحدة تدعم ما لا يقل عن ٤٥ مليون وظيفة وتساهم بأكثر من ٦ تريليونات دولار في الاقتصاد الأمريكي، أي ٣٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد[٨٠]. بالإضافة إلى ذلك ، من حيث عدد المؤلفين ، تعد الولايات المتحدة أكبر ناشر للكتب في العالم.

ووفقًا لتقرير صدر عام ٢٠١٣ عن الرابطة الدولية للناشرين ، فقد وصلت الولايات المتحدة إلى المرتبة الأولى في معدل النشر ، حيث وصلت إلى ٢٧٥٠٠٠ عنوان ، وثاني أعلى بلغ معدل للنشر بلغ ٣٣٨ ألف عنوان عام

---

[٧٨] على الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة بشأن عدد قضايا حقوق الطبع والنشر في المحاكم، وفقًا للإحصاءات الرسمية من موقع جمعية التحكيم الأمريكية، فإن معدلات التحكيم تتزايد بشكل مطرد، على سبيل المثال ، في عام ٢٠٢٠ ، تم التحكيم في ٩٥٣٨ قضية، بمعدل مطالبات مالية بلغ أكثر من ١٨ مليار دولار. متاح على: https://adr.org/sites/default/files/document_repository/AAA٣٣٣_٢٠٢٠_B٢B_Infographic_٠.pdf

[٧٩] American Arbitration Association, "Products of the Mind" Require Special Handling: Arbitration Surpasses Litigation for Intellectual Property Disputes, ٢٠١٧. https://www.adr.org/sites/default/files/document_repository/AAA١٩٢_Intellectual_Property_Disputes.pdf

[٨٠] Justin Antonipillai, and Michelle K. Lee, Intellectual Property and the U.S. Economy: ٢٠١٦ Update, Economics & Statistics Administration and U.S. Patent and Trademark Office, ٢٠١٦. Available at https://www.uspto.gov/sites/default/files/documents/IPandtheUSEconomySept٢٠١٦.pdf

٢٠١٥[٨١]. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لمؤسسة العلوم الوطنية، ساهمت الولايات المتحدة بنسبة ١٦.٥٪ من معدل النشر الأكاديمي العالمي في مجال العلوم التطبيقية. وعن طريق النشر، تم نشر أكثر من ٤٢٠ ألف ورقة علمية في عام ٢٠١٨[٨٢]. وفي عام ٢٠٢٠، ساهمت الولايات المتحدة بنسبة ١٦٪ من معدل النشر الأكاديمي العالمي في ذات المجال[٨٣]. وهكذا تسلط هذه الأرقام والإحصائيات الضوء على أهمية حق المؤلف في الولايات المتحدة كأحد بنود الملكية الفكرية.

وبالنظر الي القانون الأمريكي، سنجد، على عكس قانون عام ١٩٨٢ الذي يجيز التحكيم لحل نزاعات براءات الاختراع ، أن قانون حقوق النشر لعام ١٩٧٦ لم يشر صراحةً إلى استخدامات التحكيم في حل نزاعات حقوق النشر. وبما أن الولايات المتحدة تعترف بمبدأ السوابق القضائية ، فقد قررت المحاكم، وفقًا لقانون ١٩٨٢، أنه يمكن استخدام التحكيم لحل نزاعات حقوق النشر عن طريق القياس علي براءات الاختراع ، نظرًا لأن كل منها يقع ضمن ترسانة الملكية الفكرية. ويمكننا القول هنا أن التحكيم في نزاعات حقوق النشر في الولايات المتحدة يعد جيدًا على الرغم من أن التحكيم قد يكون به بعض العيوب، كتلك الخاصة بشرط التسجيل قبل المطالبة بانتهاك حقوق الطبع والنشر ، والتحكيم بشأن حقوق الطبع والنشر ، بما في ذلك صحة الحق من عدمها. مسموح به إذ أنه يقوم على أساس عقد بين أطراف النزاع.

[٨١] Niall McCarthy, Which Countries Produce The Most Books?, Statista, ٢٠١٧. Available at https://www.statista.com/chart/١٢٣٥٨/which-countries-produce-the-most-books/

[٨٢] Niall McCarthy, The Countries Leading the World in Scientific Publications, Statista, ٢٠١٩. Available at https://www.statista.com/chart/٢٠٣٤٧/science-and-engineering-articles-published/

[٨٣] Karen White, U.S. Trends and International Comparisons (Executive Summary), U.S. National Science Foundation (NSF), ٢٠٢١. Available at https://ncses.nsf.gov/pubs/nsb٢٠٢١٤#:~:text=The%٢٠countries%٢٠with%٢٠the%٢٠largest,has%٢٠increased%٢٠in%٢٠recent%٢٠years.

وهكذا، يمكن تقديم المنازعات المتعلقة بصحة براءة الاختراع أو التعدي إلى التحكيم باتفاق الطرفين، ويجوز لهيئات التحكيم النظر في نفس الدفوع التي قد تثار في الإجراءات القضائية، وتكون قرارات التحكيم ملزمة للأطراف فقط، بينما قد يتفق الطرفان فيما بعد على تعديل قرار التحكيم عندما تتخذ المحكمة قرارًا نهائيًا بشأن صلاحية أو قابلية تنفيذ البراءة، ويجب على صاحب البراءة إخطار مدير براءات الاختراع والعلامات التجارية بقرار المحكم، وتكون قرارات التحكيم غير قابلة للتنفيذ حتى يتم تقديم هذا الإشعار. بالإضافة إلى ذلك ، في حالة التقاضي بشأن براءات الاختراع ، يجوز لأي من الطرفين اللجوء إلى التحكيم في أي جانب من جوانب الدعوى التي يحكمها قانون التحكيم الفيدرالي، ويكون لديه نفس الالتزام بإخطار المفوض بقرار التحكيم قبل أن يتم التنفيذ. على صعيد أخر، لا توجد أحكام قانونية واضحة للتحكيم بشأن العلامات التجارية تتفق مع الإطار الذي ينطبق على تغطية نزاعات البراءات، ومع ذلك تدعم المحاكم بشكل متزايد قابلية التحكيم في دعاوى انتهاك العلامات التجارية. فعند الفصل في القضايا، تميل المحاكم إلى النظر إلى قابلية تحكيم العلامات التجارية بشكل إيجابي. وذلك لأن نطاق اتفاقيات التحكيم تمت صياغتها على نطاق واسع، ونظرًا للسياسة القضائية السائدة المؤيدة عمومًا للتحكيم، فمن الواضح أنه يمكن الآن التحكيم في قضايا التعدي. [٨٤]

تعتبر جمعية التحكيم الأمريكية (AAA)[٨٥] من بين أكبر المراكز الدولية التي تقدم خدمات التحكيم والوساطة التجارية الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة، وهي الرائدة بلا منازع في هذا المجال، في ١ أكتوبر ٢٠١٣، دخلت قواعد جمعية التحكيم الأمريكية الجديدة حيز التنفيذ، لتحل محل إصدارات ما قبل ٢٠١٠ ، وبعد شهر واحد فقط ، وفي ١ نوفمبر ٢٠١٣ ، دخلت قواعد التحكيم في الاستئناف الطوعي الخاصة بجمعية التحكيم الأمريكية حيز التنفيذ. أيضًا، عند النظر في النزاعات في مجال الملكية الفكرية، تستخدم جمعية التحكيم الأمريكية قراراتها التكميلية لحل منازعات البراءات بصيغتها المعدلة في عام ٢٠٠٦.

[٨٤] *See* William Graham. The Arbitrability of International Intellectual Property Disputes. (١٩٩٦). Berkeley Journal of International Law, ١٤, ١٧٣. p. ٢١٥ & ٢١٦

[٨٥] American Arbitration Association (AAA)

إحدى السمات الرئيسية لنظر جمعية التحكيم الأمريكية في نزاعات الملكية الفكرية تتمثل في وضع قائمة بالمحكمين الخبراء في مجال الملكية الفكرية. فلدى AAA قائمة من المحكمين التي تشمل خبراء في المجالات التالية: براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر ، والمستحضرات الصيدلانية ، والتكنولوجيا الحيوية ، وخبراء آخرين في نزاعات اسم المجال. ولكي يتم إدراجهم في قائمة المحكمين في منازعات الملكية الفكرية ، يجب أن يكون لدى المرشح سجل من ١٠ إلى ٣٠ عامًا من الممارسة القانونية في هذا المجال، وتعد مشاركة المهنيين المؤهلين تأهيلًا عاليًا أمرًا مهمًا للغاية في كل من الإجراءات والتحكيم ، خاصة عند التعامل مع قضايا حماية الملكية الفكرية. وفي الواقع ، لا يكتمل نزاع واحد في مجال التعدي على الملكية الفكرية بدون مشاركة الخبراء ، ذلك أن المهمة الرئيسية لتقييم الأضرار تقع على عاتق الخبراء. تكمن الميزة الرئيسية في جانب التحكيم التجاري الدولي، هذا لأن المحكمين، كقاعدة عامة ، ليسوا فقط مؤهلين تأهيلا عاليًا في المجال القانوني ، ولكن لديهم أيضا خبرة في مجال الملكية الفكرية، وبالطبع ليست جميع نزاعات الملكية الفكرية متضمنة في إجراءات التحكيم ، ولكن معظمها يتمتع بعدة مزايا مقارنة بالإجراءات القانونية.[٨٦]

٢. المملكة المتحدة

يخضع التحكيم الدولي في المملكة المتحدة لقانون التحكيم لعام ١٩٧٥، بينما يحكم قانونا التحكيم ١٩٥٠ و ١٩٧٩ التحكيم المحلي، ويكملان قانون التحكيم لعام ١٩٧٥. وينص قانون ١٩٧٩ على المراجعة القضائية لقرارات التحكيم بموافقة الأطراف ومبادرة المحكمة، ولكن يجوز للأطراف ، بالاتفاق الحصري ، التنازل عن اختصاص المراجعة واستبعاد الحق في الاستئناف، ويجوز لهيئة التحكيم إصدار قرارات مؤقتة بموجب القسم ١٤

[٨٦] Ekaterina Kupchina , Olga Kuznetsova , Kamo Chilingaryan, IP DISPUTE RESOLUTION THROUGH INTERNATIONAL COMMERCIAL ARBITRATION: US EXPERIENCE, ISBN: ٩٧٨-٦٠٥-٨٢٤٣٣-٥-٤, ٢٠١٩. Available at https://www.ocerints.org/intcess١٩_e-publication/papers/٢٠١.pdf

من قانون ١٩٥٠. وتعتبر المملكة أنه لا يوجد سبب لافتراض أن قرارات التحكيم الأجنبية التي تتناول الملكية الفكرية لن يتم الاعتراف بها أو إنفاذها.

يوفر النظام البريطاني مستويات عالية من حماية حقوق الملكية الفكرية مع آليات الإنفاذ. وتعد المملكة المتحدة أحد أعضاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وعضوًا أيضا في المعاهدات الرئيسية لحماية الملكية الفكرية ، بما في ذلك اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية. كما يعد مكتب الملكية الفكرية هو الوكالة الحكومية الرسمية في المملكة المتحدة المسؤول عن حقوق الملكية الفكرية ، بما في ذلك براءات الاختراع والتصاميم والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر. ويمثل القانون والسوابق القضائية المصادر الرئيسية للتشريعات التي تنظم التحكيم في المملكة المتحدة. تشمل السوابق القضائية قرارات المحاكم التي توضح معنى القانون وتطوير قرارات المحاكم السابقة. ويشمل قانون حقوق النشر قانون المملكة المتحدة وقانون الاتحاد الأوروبي والمعاهدات الدولية. القانون الرئيسي الذي يحكم حق المؤلف هو قانون حق المؤلف والتصميم وبراءات الاختراع لعام ١٩٨٨. تم وضع العديد من القوانين لتعديل قانون التنمية المستدامة وإنفاذ توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن حق المؤلف.

لأسباب عديدة يعتبر التحكيم مثاليًا لحل النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية. واستنادا إلى الإحصاءات المقدمة من مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، فإن ٢٥٪ من المنازعات التي يعالجها المركز هي منازعات تتعلق بالبراءات.[٨٧] واحدة من النزاعات الرئيسية المتعلقة بالبراءات، التي يتم تقديمها بشكل متزايد للتحكيم في هذه الفئة، تتمثل في التحكيم في منازعات الملكية الفكرية الناشئة عن ترخيص

[٨٧] WIPO Arbitration and Mediation Center. WIPO Mediation, Arbitration and Expert Determination for Patent/FRAND Disputes. (٢٠٢٠). https://www.wipo.int/export/sites/www/amc/en/docs/wipoadr_patents-frand.pdf p. ١

براءات الاختراع الأساسية القياسية بشروط عادلة وغير تمييزية, وهو أمر خاص بسبب الطبيعة الفنية لموضوعه. وكلما كان النزاع أكثر تعقيدًا ، زادت أهمية امتلاك الخلفية الفنية لتمكين هيئة التحكيم من تقييم نطاق القضية بشكل صحيح، إلا أن ذلك لا يعني أن جميع أعضاء المحكمة يجب أن يكونوا خبراء في الملكية الفكرية ، ولكن يجب أن يكون لديهم – علي الأقل – خلفية فنية أو قانونية.

في المملكة المتحدة ، يجب أن يكون هناك سجل لجميع أعمال الانتهاك المزعوم ، مثل ما يتم تصنيعه وعرضه للبيع ومتى يتم توفيره، أيضًا إذا لاحظت أن المنتجات التي تنتهك براءات الاختراع أو غيرها من حقوق الملكية الفكرية يتم استيرادها إلى المملكة المتحدة من خارج الاتحاد الأوروبي ، يمكنك تقديم طلب إلى سلطات الجمارك في المملكة المتحدة بخصوص السلع التي سيتم مصادرتها عند الدخول. يحدد التحكيم ما إذا كان يمكن حل مشكلة معينة متنازع عليها عن طريق التحكيم. يوفر قانون براءات الاختراع البريطاني ١٩٧٧ التحكيم في ظروف محدودة جدًا، كما أن استخدام التحكيم في نزاعات الملكية الفكرية أمر قضائي معترف به. كما أن نزاعات العلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر قابلة للتحكيم بالكامل في المملكة المتحدة.[٨٨]

من السمات الأساسية للتحكيم موافقة الأطراف ، ومن ثم، فإن هيئة التحكيم لا يمكنها إضافة أو استبدال الأطراف في أي إجراءات دون موافقة الأطراف القائمة. للسبب نفسه, بموجب المادة ٣٥ من القانون, لا يجوز لهيئة التحكيم دمج تحكيمها مع مؤسسة أخرى ما لم يتفق الطرفان, حتى لو كانت الإجراءات المنفصلة متشابهة أو مرتبطة بنفس الموضوع.

[٨٨] Bello, Temitayo and Oluwarinu, Ebunoluwa, Arbitrability on Intellectual Property Disputes of Patent and Copyright; An Evaluation of Europe, UK and Canada (June ١٥, ٢٠٢٢). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=٤١٣٧٥٩٦ or http://dx.doi.org/١٠,٢١٣٩/ssrn.٤١٣٧٥٩٦ p. ١٤

غالبا ما يتم استخدام اتفاقيات التحكيم متعددة الأطراف في العقود التي تتوافق مع قانون المملكة المتحدة وتنطبق على التحكيم في المملكة المتحدة. ومع ذلك, القانون نفسه لا يتناول اتفاقات التحكيم متعددة الأطراف مباشرة, أو يفرض أي شرط لهذه الاتفاقات لتكون صالحة. وبموجب المادتين ١٦ (٧) و ١٨ من القانون ، يجوز لأي طرف أن يطلب إلى المحكمة المساعدة في تعيين هيئة التحكيم إذا فشلت الآلية التي ستدرج في اتفاق التحكيم المتعدد الأطراف.[٨٩] ويوجد في المملكة المتحدة عدد من مؤسسات التحكيم، بما في ذلك محكمة لندن الدولية التحكيم (LCIA)[٩٠] ؛ معهد المحكمين المعتمدين (CIArb)[٩١] ؛ جمعية المحكمين البحريين بلندن (LMAA)[٩٢] ؛ وجمعية التحكيم وإعادة التأمين (ARIAS)[٩٣]، بالإضافة إلى ذلك، نشرت العديد من منظمات السلع الأساسية في المملكة المتحدة قواعد للتحكيم، بما في ذلك جمعية تجارة الحبوب والأعلاف[٩٤] (GAFTA) وبورصة لندن للمعادن [٩٥](LME).

ثالثًا: أنظمة قانونية أخرى

أيضًا من التجارب الدولية الجديرة بالاهتمام تجربة سنغافورة، حيث عدل قانون الملكية الفكرية (تسوية المنازعات) لعام ٢٠١٩ قانون التحكيم السنغافوري وقانون التحكيم الدولي للسماح بالتحكيم في منازعات الملكية الفكرية على وجه التحديد، بصرف النظر عما إذا كان حق الملكية الفكرية هو موضوع النزاع أو عرضيًا للمسألة المتنازع عليها، بموجب هذا التعديل، يكون لقرارات التحكيم المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية تأثير بين الأطراف، ويشمل التعديل أيضًا نزاعات الملكية الفكرية التالية:

---

[٨٩] Adrian Jones, Gordon McAllister, Edward Norman, & John Laird. Arbitration in England & Wales. (٢٠١٩). Law Business Research. https://www.crowell.com/a/web/٧a٧٨XfEPwmnNHf٩C٣oz٤p١/٤TtkH٣/٢٠١٦٠١١٥-arbitration-england-wales-٢٠١٦-jones-mcallister-norman-laird.pdf p. ١٣٥

[٩٠] London Court of International Arbitration (LCIA)

[٩١] Chartered Institute of Arbitrators (CIArb)

[٩٢] London Maritime Arbitrators Association (LMAA)

[٩٣] The Insurance and Reinsurance Arbitration Society (ARIAS)

[٩٤] Grain and Feed Trade Association (GAFTA)

[٩٥] The London Metal Exchange (LME)

"**(أ)** نزاع حول قابلية الإنفاذ، أو التعدي أو البقاء أو الصلاحية أو الملكية أو النطاق أو المدة أو أي جانب آخر من جوانب حقوق الملكية الفكرية؛

(ب) نزاع حول معاملة تتعلق بحقوق الملكية الفكرية؛

(ج) نزاع حول أي تعويض مستحق الدفع مقابل حقوق الملكية الفكرية." وبالتالي، فإن التعديل يصرح بالتحكيم في مسائل التعدي على حقوق الملكية الفكرية.

كذلك في هونج كونج، وبالتحديد في ٢٣ يونيو ٢٠١٧ كجزء من جهودها المستمرة لتصبح مركزًا رائدًا للتحكيم، أصدرت مرسوم التحكيم لعام ٢٠١٧ لتوضيح أنه يمكن التحكيم في النزاعات حول حقوق الملكية الفكرية وأنه لا يتعارض مع السياسة العامة لهونغ كونغ، ويشابه هذا المرسوم في اللغة قانون سنغافورة للملكية الفكرية لعام ٢٠١٩ آنف الذكر، بحيث يحدد النزاعات حقوق الملكية الفكرية أنها:"

(أ) نزاع حول قابلية الإنفاذ، والتعدي، والبقاء، والصلاحية، والملكية، والنطاق، والمدة أو أي جانب آخر من حقوق الملكية الفكرية؛

(ب) نزاع حول معاملة تتعلق بحقوق الملكية الفكرية؛

(ج) نزاع حول أي تعويض مستحق الدفع مقابل حقوق الملكية الفكرية."

وقد تبنت سويسرا، بلا شك، واحدة من أكثر المواقف تحررًا وتأييدًا للتحكيم من بين القوانين المدنية. فبموجب القانون السويسري، لطالما اعتبرت نزاعات الملكية الفكرية قابلة للتحكيم ولا تخضع لأي قيود قانونية. وعلى وجه التحديد في سياق التحكيم الدولي، تحتوي المادة ١٧٧ في فقرتها الاولي من القانون السويسري الدولي الخاص

على تعريف موسع لقابلية النزاع للنظر أمام هيئات التحكيم، حيث ينص على أنه "يجوز تقديم جميع المطالبات المالية إلى التحكيم".

وكما هو الحال في معظم الولايات القضائية للقانون العام، تعتبر نزاعات الملكية الفكرية بين الأطراف الخاصة إلى حد كبير قابلة للتحكيم في الولايات القضائية للقانون المدني إلي حد كبير، خاصةً بالنسبة لعمليات التحكيم التي تنطوي على مطالبات والتزامات تعاقدية، ولكن على العكس من ذلك ، لا تزال مسائل حقوق الملكية الفكرية المعتبرة، مثل المنازعات المتعلقة بصحة البراءات والتعدي ، تُعرض إلى حد كبير أمام المحاكم الوطنية وتعتبر غير قابلة للتحكيم (أو قابلة للتحكيم بشكل محدود فقط) في العديد من الولايات القضائية، وحيث تسمح بعض البلدان، مثل سويسرا وبلجيكا، صراحةً بالتحكيم في جميع نزاعات الملكية الفكرية، تحظر دول مثل جنوب إفريقيا تمامًا التحكيم في نزاعات الملكية الفكرية.[٩٦]

إلا أن الأساس هنا، وخاصة عند الحديث عن الأنظمة القانونية اللاتينية مثل مصر وفرنسا، هو الأخذ في الاعتبار بمعيار النظام العام وسيادة الدولة وسلطتها في منح الحق في الملكية الفكرية، الأمر الذي يحدد وبشكل كبير قابلية منازعات التعدي على حقوق الملكية الفكرية للتحكيم، حيث تمنح التشريعات في هذه الدول للمحاكم الوطنية وخاصة محاكم القضاء الإداري الاختصاص فيما يتعلق بالنظر في هذه النوعية من المنازعات.[٩٧]

[٩٦] Antony ,Krusch & R Kurup ,Rachna & Siddique ,Nouree,ARBITRATION AND INTELLECTUAL PROPERTY DISPUTES: THE GLOBAL PERSPECTIVE ., ٢٠٢١.

[٩٧] *See* Dr Mohamed Nour Farhat and the Counselor Ali Sadek. Report on the State of the Judiciary in Egypt. (٢٠٠٧). The Arab Center for the Development of the Rule of law and Integrity. https://www.arabruleoflaw.org/files/pdf/judiciary/english/p٢/egypt_finalreportp٢s٤_en.pdf

المبحث الثاني: التحكيم في منازعات استغلال وترخيص حقوق الملكية الفكرية

تمهيد وتقسيم:

لا تخلو النزاعات الناشئة بخصوص حقوق الملكية الفكرية من أن تكون إما متعلقة بعمل يشكل تعديًا على تلك الحقوق مخالفةً للقانون، أو مخالفة اتفاق يتعلق باستغلال وترخيص الانتفاع بتلك الحقوق، ومن هذا المنطلق، تشكل اتفاقيات استغلال وترخيص حقوق الملكية الفكرية المصدر الاتفاقي الذي قد ينشأ عنه منازعات متعلقة بانتهاك سند الحق فيه إرادة الطرفين. الترخيص هو مصطلح يشير إلى إذن قد يمنحه مالك حقوق الملكية الفكرية لشخص آخر أو طرف آخر لاستخدام حق الملكية الفكرية، بينما أي استخدام غير مصرح به لتلك الحقوق يشكل انتهاكًا لها بموجب القانون. وهنا تجدر الإشارة أنه لا يوجد نقل للملكية، بل فقط ترخيص للاستخدام، وهو ما يمكن رؤيته كأي شكل آخر من أشكال التنسيب أو الإيجار للعقار، وعادةً ما يتم تقسيم التراخيص إلى ترخيص غير الحصري، وترخيص أحادي، وترخيص مخصص[٩٨]، ولاحقًا سيتم التطرق بشيء من التفصيل لكل نوع.

فيما يلي، نعرض الي خلفية عقود الاستغلال والترخيص لحقوق الملكية الفكرية وأنواعها مع القاء الضوء على بعض التطبيقات لولايات بعض الدول القضائية، وسوف نتناول ذلك في مطلبين منفصلين، حيث نناقش من خلال المطلب الأول التعريف بعقود استغلال وترخيص حقوق الملكية الفكرية ثم نعرض إلي قابلية المنازعات المتعلقة بمثل تلك العقود للتحكيم من خلال المطلب الثاني.

[٩٨] UNIVERSITY OF SUFFOLK, INTELLECTUAL PROPERTY POLICY (COMMERCIAL EXPLOITATION), September ٢٠٢٠. https://www.uos.ac.uk/sites/default/files/Intellectual-Property-Policy-Commercial-Exploitation.pdf

المطلب الأول: التعريف بعقود استغلال وترخيص حقوق الملكية الفكرية

يعرف الترخيص بأنه نقل مالك حق الملكية الفكرية لحق استغلال هذا الحق لشخص آخر مع الاحتفاظ بملكية هذا الحق، ويتم ذلك من خلال اتفاقية قانونية تسمى عادةً اتفاقية الترخيص.[٩٩] عمومًا، يجب أن تعكس الأنشطة المسموح بها من قبل المرخص أحقيات الامتياز الممنوحة بموجب القانون كمالك لحق الملكية الفكرية المحددة. على سبيل المثال، يحمل حامل حقوق النشر حقوقًا حصرية لنسخ العمل (أي الاستنساخ) وإصدار نسخ منه للجمهور (أي التوزيع) وتأجيره وإقراضه وأداءه أو عرضه والتواصل به مع الجمهور وإجراء التكييفات، لذا يجب أن تشير بنود المنحة في اتفاقية الترخيص إلى هذه الحقوق. لصاحب حقوق الملكية الفكرية الحق في تقرير ما إذا كان سيمنح كافة حقوقه أو جزءًا فقط منها كما ينص عليه القانون. ومع ذلك، يجب على المرخص أن يقيم بعناية ما إذا كانت الحقوق المشمولة كافية للاستغلال الأمثل. ومع ذلك، ورجوعًا إلى الحقوق المنصوص عليها بالقانون، ليس من الممكن دائمًا أن نحدد بوضوح ماهية الأنشطة المسموح بها، نظرًا لأن اتفاقية الترخيص قد تشير إلى أنواع مختلفة من حقوق الملكية الفكرية أو تغطي اختلافات في الولايات القضائية المختلفة.[١٠٠]

أولًا: أنواع عقود الترخيص

[٩٩] WIPO, Exploiting IP Assets, WIPO/SMES/BEL/١٠/REF/THEME/١٠/٠١ https://www.wipo.int/edocs/mdocs/sme/en/wipo_smes_bel_١٠/wipo_smes_bel_١٠_ref_theme_١٠_٠١.pdf Slide ٧

[١٠٠] Exchanging Value – Negotiating Technology Licenses, A Training Manual published jointly by the World Intellectual Property Organization (WIPO) and the International Trade Centre (ITC): https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=٢٩٦

تعرف اتفاقيات الترخيص بأنها عقود قانونية بين طرفين تسمح لأحد الطرفين باستخدام الملكية الفكرية للطرف الآخر مقابل تعويض. يمكن أن تشمل الملكية الفكرية براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر والأسرار التجارية. هناك أنواع عديدة من اتفاقيات الترخيص ، ولكل منها شروطها وأحكامها الخاصة. يمكن أن تكون هذه الاتفاقيات حصرية أو غير حصرية، اعتمادًا على ما إذا كان للمرخص له الحق الوحيد في استخدام الملكية الفكرية أو ما إذا كان المرخص يمكنه أيضًا منح التراخيص لأطراف أخرى. يمكن أن تختلف مدة اتفاقيات الترخيص ، حيث تتراوح من بضعة أشهر إلى عدة سنوات. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن تنظيم اتفاقيات الترخيص بطرق مختلفة ، مثل رسم لمرة واحدة أو نظام دفع قائم على حقوق الملكية. بشكل عام، تعمل اتفاقيات الترخيص كآلية للشركات لاستثمار ملكيتها الفكرية من خلال منح الآخرين الحق في استخدامها.

فاتفاقية الترخيص هي ما يخلق الشراكة، وبالتالي يحدد هذا كيفية دخول الشريك وما يوافق عليه جميع الشركاء وكيفية إنهاء العقد، حيث تستخدم اتفاقيات الترخيص لحماية واستغلال الملكية الفكرية. وبالنسبة للشركات التي تقدم استخدام الملكية الفكرية الخاصة بها ، مثل حقوق النشر وبراءات الاختراع والأسماء التجارية ، فهي طريقة لاستثمار رأس المال الفكري مع الاستمرار في إدارته. أما بالنسبة للمرخص له، فإن هذه الاتفاقية هي السعر الذي قد يكون للمرخص له خبرة في هذا المجال لتوليد الإيرادات. يتضمن الترخيص التنازل عن حقوق معينة للملكية الفكرية، وغالبًا ما ينظر إلى الترخيص على أنه علاقة بين الشركات المختلفة التي تحتاج إلى مساعدة بعضها البعض، في شكل استخدام الملكية الفكرية. تمتلك بعض الشركات أصولًا فكرية لها قيمة أكبر مما يمكنها دعمه، لذلك، فهي تحاول العمل مع شركاء يمكنهم تسويق جهد تجاري مرض لرسوم الترخيص.[١٠١]

[١٠١] *See* Anand, Bharat N., and Tarun Khanna. The Structure of Licensing Contracts. The Journal of Industrial Economics ٤٨, no. ١ (٢٠٠٠): ١٠٣–٣٥. http://www.jstor.org/stable/١١٧٤٨٥ and Upconsel. Types of Licensing Agreements: Everything You Need to Know. https://www.upcounsel.com/types-of-licensing-agreements .

وتختلف بنود الترخيص باختلاف طبيعة المرخص به من حقوق الملكية الفكرية، فعلى سبيل المثال في حالة العلامة التجارية يكون الترخيص في حدود الحق في استخدام وتطبيق العلامة التجارية/العلامات التجارية فيما يتعلق بـ المنتجات والخدمات، في إطار تطوير واستخدام وتصنيع وتسويق وتوزيع وبيع المنتجات والخدمات. من خلال اتفاقية ترخيص العلامة التجارية، يمكن لشركة العمل مع شركة أخرى يتم منحها الحق في تطبيق العلامة التجارية على المنتجات الجديدة، أما بالنسبة لحق المؤلف وحقوق النشر (بما في ذلك البرمجيات (فيكون الترخيص للحق في استخدام واستنساخ العمل؛ وكذلك الحق في تعديل وإنتاج أعمال مشتقة وأيضًا الحق في توزيع العمل، وبالنسبة لبراءات الاختراع فيكون الترخيص للحق في تصنيع واستخدام وبيع المنتج المرخص.

(أ) أنواع عقود الترخيص الأساسية.[١٠٢]

تسمح التراخيص لأصحاب الملكية الفكرية باستخدام ملكيتهم الفكرية بطريقة خاضعة للرقابة وتلقي الإيرادات على مدى فترة زمنية. ترخيص الملكية الفكرية هو ، على سبيل المثال ، عندما يمنح مالك الملكية الفكرية الإذن لكيان واحد أو أكثر لاستخدام الملكية الفكرية بطريقة يحكمها عقد متفق عليه بشكل متبادل. بموجب الترخيص ، تظل ملكية الملكية الفكرية مع المرخص. هذا مشابه لكيفية احتفاظ المالك بالملكية عند منح الملكية المادية. إذا تم العثور على المرخص له المناسب ، يمكن للمرخص ضمان تدفق إيرادات آمن مع تقليل التكاليف والمخاطر. هناك نوعيين أساسيين من أنواع عقود الترخيص، حيث قد تكون التراخيص حصرية أو غير حصرية.

- الترخيص الحصري[١٠٣]

[١٠٢] Sumah Ramachandran. An Introduction to Licensing. Malaysian Biotechnology Corporation, (٢٠٠٩). IB/CSSD/FAC/IP٠٠٣ p. ٦

الترخيص الحصري هو الترخيص الوحيد الذي يعطي المرخص له حقوقًا. لا يسمح الترخيص الحصري للمرخص بترخيص نفس الحقوق للطرف الآخر فحسب ، بل يسمح أيضا للمرخص باستخدام حقوقه بشكل أساسي ، ويسمح الترخيص الحصري للطرف الوحيد باستغلال الملكية الفكرية التي هي المرخص له الحصري. في حالة التراخيص الحصرية، يكون المبلغ المدفوع مقدمًا أعلى بشكل عام مقارنة بالتراخيص العادية، ويعد الترخيص الحصري أكثر قيمة من الترخيص غير الحصري لأنه يعني أنه لا يحق لأي شخص آخر، بما في ذلك المالك، في استخدام حق الملكية الفكرية.

- الترخيص غير الحصري

الترخيص غير الحصري يعني أن الحقوق التي يمنحها المرخص للمرخص له قد تمنح أيضا لأطراف أخرى. بمعنى آخر ، لا يستبعد الترخيص غير الحصري إمكانية منح المرخص المزيد من التراخيص لأطراف أخرى.هذا يعني أنه يمكن للمرخص ترخيص نفس الحقوق لأطراف متعددة. يعني الترخيص غير الحصري أنه يمكن استخدام الحق من قبل ذات المرخص له ويكون عدد المرخص لهم غير محدود. ومن هنا يكون هذا النوع من الترخيص مفيدًا عندما ينوي المرخص تقديم الترخيص لأطراف متعددة. من الأمثلة الشائعة على الترخيص غير الحصري ترخيص برنامج الكمبيوتر الذي تم ترخيصه لعدة مستخدمين لاستخدام البرنامج. يمكن اعتبار ما سبق ذكره من قبيل الأنواع الأساسية، بينما. في سياق تطور التجارة، تطورت بعض الأشكال المتخصصة للترخيص التي تتجاوز الأشكال التقليدية المعترف بها للترخيص.[١٠٤]

[١٠٣] ينظر السيد كنعان الأحمر ، الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالعلامات التجارية لأغراض عقود الترخيص والامتياز، وثيقة ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الصناعية، منظمة الويبو، ٢٠٠٤، WIPO/IP/DAM/٠٤/DOC.٨ ص ١١

[١٠٤] Ankit Rastogi, Commercial Exploitation of Intellectual Property Rights, Indian Case Law, May ١٦, ٢٠٢٠. https://indiancaselaw.in/commercial-exploitation-of-intellectual-property-rights/

(ب) عقود الترخيص والعقود التجارية المركبة

قد تتنوع أنواع الترخيص ليتم تضمينها ضمن اتفاقيات تجارية أكثر تعقيدًا مثل:

- الامتياز التجاري

الامتياز هو ترخيص خاص يسمح للحاصل علي حق الامتياز، مقابل رسوم معينة، باستخدام نموذج عمل معين، بما في ذلك الملكية الفكرية وما الي أخره من المعرفة والمعلومات السرية وأساليب العمل والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر والتصميمات، بشكل مدعوم بالتدريب والتوجيه، ويُعد شكل من أشكال السماح للأطراف المهتمة بإنشاء أعمال تجارية مستقلة بناءً على نموذج أعمال مثبت أمرًا مهمًا للغاية إذا كان نموذج العمل ناجحًا ويمكن تكراره في مكان آخر.

ويمكن أن يتخذ هذا الترخيص شكل عقد الترويج، حيث يُشير هذا النوع إلى ترخيص استغلال العلامات التجارية والتصاميم والأعمال الفنية والروائية (المحمية بهذه الحقوق) وشخصيات الحياة الواقعية على نطاق واسع لغرض الترويج، وهي طريقة للنهوض بمستوي المؤسسات التجارية والشركات بسرعة في الأسواق والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المبيعات والإيرادات.

- العلامة التجارية المشتركة

قد تنضم علامتان تجاريتان أو أكثر، وليست بالضرورة من نفس المستوى من السمعة، إلى منتج واحد لخلق جاذبية جديدة للعملاء أو دخول أسواق جديدة، فعلى سبيل المثال، تقدم Paytm رحلات مجانية من Uber وكوبونات طعام، وتعد العلامة التجارية المشتركة طريقة رائعة لتنمية الشركة دون استثمار الكثير من الموارد أو

إنشاء حملات تسويقية باهظة الثمن. ويجوز للمُنتِج ترخيص الحق في استخدام العلامات التجارية للمكون أو التكنولوجيا الحاصلة على براءة اختراع أو برامج الكمبيوتر، هذا في حد ذاته له تأثير على المستهلكين لهذا المنتج، أحد الأمثلة على ذلك هو جهاز كمبيوتر به حملة "Intel Inside".

- الترخيص المتبادل

اتفاقية الترخيص المتبادل هي اتفاقية يمنح فيها طرفان أو أكثر ترخيصًا متبادلًا لاستغلال الموضوع المطالب به في واحدة أو أكثر من براءات الاختراع المملوكة لبعضهما البعض، وعادةً ما يتم هذا النوع من الاتفاق بين طرفين لتجنب التقاضي أو لتسوية نزاع التعدي، غالبًا ما تغطي براءات الاختراع التي يمتلكها كل طرف جوانب مهمة مختلفة لمنتج معين، وبالتالي، ومن خلال الترخيص المتبادل، يحتفظ كل طرف بحرية تسويق منتجاته التجارية، وتعتبر العلامات التجارية المشتركة هي أيضًا شكل من أشكال الترخيص المتبادل للعلامات التجارية. على سبيل المثال ، [١٠٥] Ixchelهي شركة تكنولوجيا حيوية تقوم بتطوير عقاقير لعلاج أمراض الميتوكوندريا. منذ عام ٢٠١٢ ، تم تطوير دواء يحتوي على العنصر النشط ثنائي ميثيل فومارات (DMF) لعلاج ترنح فريدريك ، وهو اضطراب تنكسي عصبي يصيب واحدًا من كل ٥٠٠٠٠ أمريكي.

نظرًا لأن Ixchel لم يكن لديه الموارد اللازمة لتطوير الدواء بنفسه ، فقد أبرم في عام ٢٠١٦ اتفاقية تعاون مع Forward، وهي شركة تكنولوجيا حيوية تطور أيضًا عقاقير تحتوي على DMF لعلاج الأمراض العصبية. بموجب شروط اتفاقية التعاون ، وافقت Ixchel على التنازل عن بعض حقوق براءات الاختراع التي تمتلكها إلى Forward.في المقابل ، وافق Forward على العمل مع Ixchel لتطوير دواء جديد يحتوي على DMF

[١٠٥] *See* Ixchel Pharma, LLC v. Biogen, Inc., No. ١٨-١٥٢٥٨ (٩th Cir. Sep. ١٧, ٢٠٢٠)

لعلاج ترنح فريدريك. ستقوم Forward بالتحقيق في جدوى إجراء تجارب سريرية للعقار ، وإذا كان ذلك ممكنًا ، ستجري هذه التجارب وتدفع ثمنها. سيقدم Ixchel المساعدة في التجارب السريرية حسب الضرورة. إذا كانت التجارب السريرية ناجحة ، وافقت Forward على إدارة ودفع تكاليف تصنيع الدواء وتسويقه بمساعدة .Ixchel كان يحق لـ Ixchel الحصول على نسبة مئوية من الإتاوات على مبيعات الدواء واحتفظت ببعض الحقوق للمشاركة في تسويقها الخاص للعقار بشكل مستقل عن Forward . أذن اتفاق التعاون Forward بإنهاء الاتفاقية "في أي وقت" طالما أنها قدمت إخطارًا إلى Ixchel قبل ٦٠ يومًا. تم تفويض Ixchel بإنهاء الاتفاقية إذا أبلغت Forward Ixchel أنها لن تجري تجارب إكلينيكية للعقار الجديد أو إذا لم تقدم طلبًا جديدًا للعقار المطور إلى إدارة الغذاء والدواء في الوقت المناسب أو لم تقدمه في الوقت المناسب. في أكتوبر ٢٠١٦ ، أبلغت Forward Ixchel أنها أكدت جدوى إجراء التجارب السريرية وستواصل إجراء تلك التجارب. بعد ذلك ، بدأ Ixchel و Forward في تطوير خطة لدراسة تجريبية.

في نفس الوقت الذي كان يعمل فيه Forward و Ixchel معًا ، كانت Forward تتفاوض مع Biogen ، وهي شركة أخرى للتكنولوجيا الحيوية ، لتسوية نزاع بشأن براءات الاختراع المتعلقة باستخدام DMF لعلاج التصلب المتعدد. أحد أدوية Tecfidera ، Biogen ، يستخدم لعلاج التصلب المتعدد ويحتوي على DMF كعنصر نشط. يزعم Ixchel أنه نظرًا لأن الأطباء يمكنهم وصف دواء يحتوي على DMF لعلاج الحالات التي لم تتم الموافقة على الدواء لعلاجها ، فإن تطوير عقار Ixchel يشكل تهديدًا تنافسيًا لعقار Biogen's Tecfidera. نتيجة للمفاوضات ، دخلت Forward و Biogen في اتفاقية تسوية وترخيص (اتفاقية Biogen Forward) وافقت بموجبها Biogen على دفع مبلغ ١.٢٥ مليار دولار آجل مقابل ترخيص لبعض براءات الاختراع الآجلة والملكية الفكرية الأخرى. أبلغت Forward شركة Ixchel أنه نظرًا لدخولها في اتفاقية Forward–Biogen ، فإنها ستنهي اتفاقية التعاون مع Ixchel في غضون ٦٠ يومًا. بعد إنهاء Forward

للاتفاقية ، فقدت Ixchel قدرتها على تطوير علاج ترنح فريدريك ولم تتمكن من العثور على شريك تطوير آخر للقيام بذلك.

منحت محكمة المقاطعة اقتراح Biogen بالرفض فيما يتعلق بكل من ادعاءات Ixchel. قررت أن Ixchel قد فشل في ذكر مطالبة بالتدخل في الميزة الاقتصادية المحتملة أو التدخل في العلاقات التعاقدية لأن Ixchel لم يدافع عن أن Biogen تورطت في فعل غير مشروع بشكل مستقل. أقرت محكمة المقاطعة بأن التدخل الضار في مطالبات العقد لا يتطلب عمومًا عدم مشروعية مستقلة ، لكنها رأت أنه نظرًا لأن العقد المعني كان قابلاً للإنهاء حسب الرغبة ، فإن عدم المشروعية المستقلة مطلوب. كما رفضت محكمة المقاطعة مطالبات Ixchel الفيدرالية ومناهضة الاحتكار بسبب الافتقار إلى مكانة مكافحة الاحتكار. أخيرًا ، نظرًا لرفض ادعاءات Ixchel الأخرى ، رفضت محكمة المقاطعة مطالبة Ixchel UCL لفشلها في الادعاء بممارسة غير قانونية قابلة للتقاضي.

- عقود نقل التكنولوجيا[١٠٦]

عقد نقل التكنولوجيا هو اتفاق قانوني يحكم نقل حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بتكنولوجيا محددة أو اختراع ما. يحدد هذا العقد الشروط والأحكام التي سيتم بموجبها نقل المعرفة والمعلومات التقنية وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بين الأطراف المعنية، مثل مالك التكنولوجيا والمستلم. وعادة ما يغطي هذا العقد القضايا مثل التراخيص والسرية والعائدات المالية أو الأمور المالية الأخرى وآلية حل المنازعات وأي قيود على استخدام التكنولوجيا أو تطويرها، وهو يعمل كوسيلة لحماية مصالح الطرفين وتيسير تسويق واستخدام التكنولوجيا بطريقة متبادلة مجديّة.

[١٠٦] *See* Owais Hasan Khan. Transfer of Technology Agreement in International Business. Galgotias Journal of Legal Studies, ٢٠١٥. Vol ٣, No ١ https://www.galgotiasuniversity.edu.in/pdfs/١Transfe-of-Technology-Agreement-in-International-Business-Owais-Hasan-Khan.pdf
ينظر أيضًا د / سميحة القليوبي، الاسس القانونية للتحكيم التجاري، دار الأهرام، مجلد ١، طبعة ٢٠٢٢

وعلى عكس أنواع الاتفاقيات الأخرى التي قد تغطي جوانب أوسع من الملكية الفكرية، مثل العلامات التجارية أو حقوق التأليف والنشر، يحدد العقد الخاص بنقل التكنولوجيا نطاقه ليشمل التكنولوجيا المحددة أو الاختراع المنقول. يتيح هذا الاتفاق لمالك التكنولوجيا منح المستلم الحق في استخدام أو تطوير أو تصنيع أو توزيع التكنولوجيا مقابل الشروط المتفق عليها، مثل التعويض المالي أو العائدات. يوفر العقد الخاص بنقل التكنولوجيا إطاراً قانونياً يضمن الاستخدام السليم واستغلال التكنولوجيا مع حماية حقوق الملكية الفكرية لمالك التكنولوجيا.[١٠٧]

المطلب الثاني: التحكيم في منازعات عقود الاستغلال والترخيص لحقوق الملكية الفكرية

على الرغم من أن عقد الأطراف يحدد المسائل التي تخضع للتحكيم، فإن قانون الاختصاص، حيث سيتم التحكيم، غالبًا ما يحدد الموضوع الذي يمكن للأطراف الموافقة على تقديمه إليه، غالبًا ما يعرف تحديد ما إذا كان موضوع معين قابلاً للتحكيم بأنه "قابلية التحكيم الموضوعية". وكما هو مستخدم في هذا البحث، تعني "القابلية للتحكيم" بمسألة ما إذا كانت قضية معينة محل نزاع قابلة للحل عن طريق التحكيم أو ما إذا كانت هذه القضية محفوظة للبت فيها من قبل المحاكم الوطنية أو أي هيئات آخري بموجب قانون الولاية القضائية ذات الصلة، في هذا المبحث، نتناول قابلية منازعات الملكية الفكرية التي يكون مصدرها التعاقد للتحكيم في نطاق مبدأ استقلال أطراف التعاقد مشيرين الي التطبيقات الدولية التي تخص جوهر المسألة.

---

١٠٧ *See* Tarun Kabiraj. "Intellectual Property Rights, TRIPs and Technology Transfer." Economic and Political Weekly, vol. ٢٩, no. ٤٧, ١٩٩٤, pp. ٢٩٩٠–٩٨. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/٤٤٠٢٠٣٧. Accessed ٣٠ July ٢٠٢٣.

أولًا: مبدأ حرية واستقلال أطراف التعاقد والتحكيم في عقود الاستغلال والترخيص

يعد مبدأ قابلية التحكيم هو المبدأ الذي يشكل قيدًا على استقلالية أطراف التعاقد (Party Autonomy)، وهو يختلف في مضمونه عن نطاق تطبيق اتفاقية التحكيم الذي يعتمد مسألة النزاعات التي تندرج ضمن شروط اتفاق التحكيم. ويعني مبدأ استقلالية الاطراف السماح لهم باختيار القانون الواجب التطبيق بشأن الموضوع وإجراءات عملية التحكيم مثل تعيين المحكم وترتيب الجدول الزمني واختيار المكان ولغة التحكيم، فوفقًا لذلك، تضمن استقلالية الأطراف أن التحكيم سيتم ويستمر وفقًا لتطلعات الأطراف.[١٠٨] يتيح هذا المبدأ للأطراف حرية الاختيار والتحكم في حقوقهم وواجباتهم، وبالتالي يمكنهم تصميم عقود ملائمة لاحتياجاتهم ومصالحهم الخاصة. في سياق عقود استغلال وترخيص حقوق الملكية الفكرية، يتعلق مفهوم حرية الأطراف التعاقدية بصياغة شرط التحكيم ، والذي يهدف إلى تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف عن طريق تعيين طرف مستقل لحل المنازعة بدلاً من اللجوء إلى القضاء الوطني.[١٠٩]

وتتلاءم فكرة التحكيم مع عقود استغلال وترخيص حقوق الملكية الفكرية لسببين، أولاً، يتيح للأطراف التعاقدية الاختيار بين مختصين ذوي خبرة في مجال الملكية الفكرية لحل المنازعات المتعلقة بها، وهذا قد يؤدي إلى حصول قرارات أكثر تخصصًا وفهمًا للمسائل التقنية المعقدة. ثانياً، يوفر الطرف المستقل بيئة غير رسمية ومرنة لحل المنازعات، مما يمكن أن يكون أسرع وأكثر فعالية وتكلفة مناسبة مقارنة بالقضاء التقليدي، خاصة أن حقوق الملكية الفكرية في وقتنا الحالي تتمتع بقيمة اقتصادية مرتفعة.

---

[١٠٨] C. Chatterjee, The Reality of Party Autonomy Rule in International Arbitration, ٢٠(٦) Journal of International Arbitration ٥٣٩, ٥٤٠, ٢٠٠٣. As for Party Autonomy doctrine *See* Fagbemi, S. A. (٢٠١٥). The doctrine of party autonomy in international commercial arbitration: myth or reality?. *Journal of Sustainable Development Law and Policy (The)*, *6*(١), ٢٠٢-٢٤٦.

[١٠٩] *See* Richard H. Sayler. The Case for Arbitrating Intellectual Property Licensing Disputes. Dispute Resolution Journal, vol. ٦٠, no. ١ (Feb.-April ٢٠٠٥)

ومع ذلك، فإن هذا المبدأ ليس مطلقًا دائمًا، فقد يخضع في بعض الأحيان لقواعد إلزامية لقانون المكان أو قواعد السياسة العامة للقانون المطبق على الموضوع، وذلك على نحو ما يتناوله البحث في قابلية التحكيم. في قانون الأونسيترال النموذجي، لا يوجد تعريف ولا حكم بشأن "قابلية التحكيم"، حيث لم يتمكن القانون عند صياغته من التوصل إلى توافق في الآراء، ومع ذلك تسمح المادة ١ في فقرتها الخامسة من ذات القانون لكل دولة مشاركة أن تستبعد من نطاق تطبيقها جميع النزاعات التي ليست قابلة للتحكيم فيها وفقًا لأحكامها، أو قابلة للتحكيم فقط وفقًا لأحكام أخري بخلاف تلك الواردة في القانون النموذجي، وعلى ذلك فإن الأمر متروك لقوانين التحكيم الوطنية لوضع معايير قابلية المنازعات للتحكيم.[١١٠]

ويعني وجود أنظمة قانونية وطنية مختلفة ومتنوعة بالضرورة أن نطاق موضوع التحكيم يختلف من دولة إلى أخرى. ففي الغالب، تقوم المحاكم الوطنية بإنفاذ قرارات التحكيم لحل النزاعات التي تخضع لاتفاقيات مكتوبة بين الأطراف. ومع ذلك، يمكن تحديد موضوع ما على أنه غير قابل للتسوية عن طريق التحكيم إذا كان القانون الوطني يحظر أو يقيد إمكانية التحكيم في دعاوى أو نزاعات معينة.[١١١] وتشمل الأمثلة على النزاعات غير القابلة للتحكيم القضايا الجنائية وقضايا الافلاس، ويكون ذلك بسند أن استصدار حكم تحكيمي خاص في مثل تلك المنازعات سيكون مخالفًا للسياسة العامة للدولة. ولبيان مثال يوضح قابلية مسائل الملكية الفكرية للتحكيم على ارض الواقع، يمكن النظر الي ما قدمته الهند في نطاق قابلية التحكيم فيما يخص مثل تلك الحقوق، فقد

[١١٠] Krešimir Sajko, Intellectual Property Rights and Arbitration –Miscellaneous. ١٠،١٠٠٧/٩٧٨-٣-٥٤٠-٨٨٧٤٣-٠_٣٢. P. ٤٥٥, ٢٠٠٩.

[١١١] Gary Born, International Commercial Arbitration (٢nd edition, Wolters Kluwer) at §٦،٠٢ [C].

تطرقت المحاكم الي هذا السؤال في كثير من الحالات، ورجحت أن الاجابة إنما تأتي من خلال الفصل بين القضايا ذات الحقوق العينية (rights in rem) والحقوق الشخصية (rights in personam).[١١٢]

وفي هذا السياق، تتناول أحكام المحاكم الهندية العديد من القضايا المتعلقة بقابلية التحكيم في منازعات الملكية الفكرية، ففي قضية (بوذ) و (هميلتون) ضد (اس بي اي هوم فاينانس)[١١٣]، رأت المحكمة العليا في الدولة أن أي نوع من نزاعات حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بحقوق شخصية دون العينية يمكن فضها أو تسويتها بطريق التحكيم، أما النزاعات التي تشمل حقوق متعلقة بطرف ثالث أو في مواجهة الكافة، يجب فضها من خلال إجراءات التقاضي التقليدية أمام المحاكم الوطنية. أيضًا في قضية (آيروس) ضد (تليماكس)[١١٤]، رأت المحكمة أنه على الرغم من أن انتهاك حقوق الطبع والنشر يشكل انتهاكًا لحق عيني في مواجهة الكافة بشكل عام، فإن النزاع إذا كان ناشئًا عن علاقة تعاقدية محددة، يعد بهذا انتهاكًا لحق من الحقوق الشخصية، وبالتالي، تم اعتبار المسألة قابلة للتحكيم. وقضت المحكمة كذلك بأن غالبية القضايا الناشئة عن نزاعات الملكية الفكرية لا تدور بشكل عام حول حقوق عينية وليست قابلة للتحكيم، حيث أوضحت المحكمة أن المادة ٦٢ من قانون حقوق الطبع والنشر الهندي[١١٥] في فقرتها الأولي لم تمنع بشكل حصري التحكيم في حالات نزاعات الملكية الفكرية.

بشكل عام، يمكن اعتبار منازعات ترخيص واستغلال الملكية الفكرية قابلة للتحكيم لأنها تثير قضايا تتعلق بالترتيبات التعاقدية الخاصة بين الأطراف.[١١٦] وتندمج ترخيص واستغلال حقوق الملكية الفكرية في قالب واحد

---

[١١٢] الحق الشخصي (rights in personam) هو ما يخوله القانون من سلطة متاحة فقط في مواجهة شخص أو أشخاص محددين، يتوافق مع واجب مفروض على افراد معينين، ومن الأمثلة على ذلك الحق في الحصول على تعويض عن التشهير والقذف.
اما الحق العيني (right in rem) فهو متاح في مواجهة الكافة بأسرهم؛ أي في مواجهة عموم الاشخاص، ومن الأمثلة علي ذلك حقوق الحيازة والملكية.

[١١٣] Civil Appeal No. ٥٤٤٠ of ٢٠٠٢. Case: Booz Allen and Hamilton Inc. Vs SBI Home Finance Ltd. and Ors. Supreme Court (India)

[١١٤] Eros International Media Ltd. v. Telemax Links India Pvt. Ltd. and Ors. ٢٠١٦ (٦) ARBLR ١٢١ (BOM), ٢٠١٦ (٦) BomCR ٣٢١

[١١٥] The Indian Copyright Act, ١٩٥٧ (Act No. ١٤ of ١٩٥٧, as amended up to Act No. ٣٣)

[١١٦] William Graham, (n ٨٢) p. ١٨٢

نظرًا لما يوفراه من نتيجة ثابتة ومماثلة، وقد تطرقت الدول بوسائل تناول مختلفة لتلك المسائل بجانب مسألة التعدي، ومن أهم النماذج التي يمكن استعراضها في هذا السياق أستراليا، والتي تعتبر إحدى ولايات القانون العام، حيث لا يوجد قانون يتحدث عن قابلية التحكيم في نزاعات الملكية الفكرية، ولكن المحاكم الأسترالية بدأت تاريخيًا في لعب الدور المهم في هذه المسألة. ففيما يتعلق بالبراءات، على وجه التحديد، كان لدى المحكمة العليا لنيو ساوث ويلز الفرصة لمعالجة قابلية التحكيم في منازعات البراءات في قضية Larkden v. Lloyd[١١٧].

في هذه القضية، دخل الطرفان في اتفاقية ترخيص تحتوي على شرط للتحكيم، وعندما أثار Lloyd نزاعًا بشأن ملكية الاختراع الذي حصل على براءة بشأنه، اعترض Larkden على أن النزاع لم يكن قابلاً للتحكيم، وقال Larkden بأن Lloyd سعى إلى استخدام التحكيم كوسيلة لتحديد ما يرد من حق علي براءة الاختراع المذكورة، بينما النظر في ذلك الأمر هو سلطة مخولة حصريًا لمفوض براءات الاختراع أو المحكمة الفيدرالية، أيدت المحكمة العليا اختصاص المحكم ، مشيرة إلى أن المسائل القابلة للتحكيم تشمل ما إذا كان ينبغي منح براءة اختراع أو علامة تجارية أم لا، وأوضحت أن هذه الأمور تخص السلطات العامة للدولة. فبراءات الاختراع والعلامات التجارية هي حقوق احتكارية لا يمكن منحها إلا منها، كما قررت المحكمة العليا أن المحكمين لا يمكنهم تحديد الصلاحية في حالة معارضة منح براءة الاختراع.

ومع ذلك، أعلنت المحكمة العليا أنه لا يوجد عائق أمام الأطراف التي تلجأ لسلطة المحكم لحل نزاع فيما بينهم فيما يتعلق بحقوقهم واستحقاقاتهم في طلب براءة اختراع، وكانت المحكمة العليا واضحة في أن قرار التحكيم لن يكون، ولا يمكنه، أن يُلزم مفوض البراءات أو المحكمة الفيدرالية بإعلان من هو مؤهل أو غير مؤهل بموجب

[١١٧] Larkden Pty Limited v .Lloyd Energy Systems Pty Limited [٢٠١١] NSWSC ٢٦٨

قانون البراءات، أو ينبغي أو لا ينبغي منح أي براءة اختراع له، وباختصار، بينما لا يستطيع المحكمون في أستراليا حل نزاعات الملكية الفكرية بطريقة تُلزم أطرافًا تجاه الأطراف الأخرى أو صالحة في مواجهة الكافة، يمكن للمحكمين إصدار قرارات تعلن عن حقوق الملكية الفكرية للأطراف.[١١٨] نتيجة للتداول المتزايد للعقود المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، أصبح تضارب القوانين في التراخيص، وهي التي تشكل صورة الملكية الفكرية التعاقدية، أمرًا شائعًا، حيث أن اتفاقيات ترخيص الملكية الفكرية المتنوعة تخلق المزيد من الصعوبات في اعتماد وتفسير أحكام القانون الدولي الخاص في هذا المجال، وعلاوةً، حتى الاتجاه إلى صياغة عقود مفصلة، بما في ذلك استخدام العقود النموذجية، لا يستبعد أن يؤدي إلى حد كبير إلى تضارب في المصالح، نظرًا لأن حقوق الملكية الفكرية هي حقوق حصرية ذات طابع إقليمي محدود. ومن ثم فإن حماية الموضوعات ذات الصلة في عدة بلدان يتطلب اكتساب حقوق موازية لكل طرف في كل بلد من البلدان أو الأقاليم المشمولة داخل العقد. وفي نهاية المطاف يؤدي ذلك إلى تطبيق قوانين وطنية مختلفة على حقوق الملكية الفكرية الخاضعة للترخيص متعدد الجنسيات. وعلى هذا الأثر، تذهب الأطراف الي التحكيم على نطاق واسع يضطر الدول إلي التعامل معه تنظيميًا. وفيما يلي، نعرض بعض التطبيقات والنماذج الدولية علي قابلية منازعات الملكية الفكرية التعاقدية للتحكيم.[١١٩]

ثانيًا: قابلية منازعات الترخيص والاستغلال للتحكيم

يمكن اعتبار مسألة قابلية التحكيم في المنازعات المتعلقة بعقود الاستغلال والترخيص أكثر مرونة من تلك الناشئة عن مخالفة القانون، إذ أن المسائل الاتفاقية تحكمها مبادئ استقلالية الأطراف وسلطان الإرادة ما لم

[١١٨] [٢٠١١] NSWSC ٢٦٨. Larkden Pty Limited v .Lloyd Energy Systems Pty Limited Para. ٧٥,

[١١٩] *See* World Intellectual Property Organization (WIPO), A Guide to Intellectual Property Issues in Access and Benefit-sharing Agreements. WIPO: Geneva, ٢٠١٨.

تخالف القانون، وهو ما يتيح للأطراف الاتفاق على التحكيم بشكل تضمنه أحكام ومبادئ القانون، وعلى هذا الأساس، نجد أنه في الغالب، وبمختلف الولايات القانونية، هناك تنظيم قانوني للتحكيم في منازعات الترخيص والاستغلال، وهو ما نستعرضه على نحو ما سيلي.

أولًا: مصر

يسمح قانون التحكيم المصري باستخدام التحكيم لحل منازعات الملكية الفكرية، إلا أن المادة ٢ من القانون تنص على وجوب إتمام التحكيم متي كانت هناك جوانب اقتصادية للعلاقة التعاقدية أو غير التعاقدية، بالإضافة إلي نزاعات الملكية مثل براءات الاختراع والملكية الصناعية والعلامات التجارية. وقد ظل نظام المحاكم المصري صعبًا على أصحاب الحقوق للتعامل معه لسنوات. فمع بطء التقاضي الذي يتميز بالعقبات البيروقراطية، ووجود قضاء غير متخصص وأحكام غير حاسمة، أصبح في التحكيم الملجأ المرجو، وقد حث التحالف الدولي للملكية الفكرية الحكومة على النظر في تطوير نواة مهنية للمدعين العامين ليكونوا على دراية بحقوق الملكية الفكرية.

ويذكر في حكم المادة ٢ ما استقرت عليه محكمة النقض علي أنه من المقرر أن التنظيم القانوني للتحكيم إنما يقوم على رضاء الأطراف وقبولهم به كوسيلة لحسم كل أو بعض المنازعات التي نشأت أو يمكن أن تنشأ بينهم بمناسبة علاقة قانونية معينة، عقدية أو غير عقدية، حيث أن إرادة المتعاقدين هي التي يرتكز عليها التحكيم وتحدد نطاقه من حيث المسائل التي يشملها والقانون الواجب التطبيق وتشكيل هيئة التحكيم وسلطاتها وإجراءات التحكيم وغيرها. وعلى ذلك فمتى تخلف الاتفاق، امتنع القول بقيام التحكيم، وهو ما يستتبع نسبية أثره فلا يحتج به إلا في مواجهة الطرف الذي ارتضاه وقبل خصومته.[١٢٠]

[١٢٠] محكمة النقض - مدني - الطعن رقم ٢٦٩٨ لسنة ٨٦ قضائية - الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية - بتاريخ ٢٠١٨-٠٣-١٣

ثانيًا: فرنسا

بداءةً، يجب توضيح أنه قد ينطبق بند التحكيم على غير الموقعين على اتفاقية معينة في حال تم منحهم بشكل صحيح حقوقًا والتزامات جوهرية ناشئة عن تلك الاتفاقية، وتعترف المحاكم الفرنسية أيضًا – بشكل عام – بأن التنازل عن اتفاق التحكيم قد يكون ناتجًا عن التنازل عن العقد الذي يحتوي عليه. في الواقع، رأت المحاكم الفرنسية أنه في حالة التنازل الطوعي، يتم التنازل عن اتفاق التحكيم.[١٢١]

ففي قضية Entr'Ouvert v Orange & Orange Business Services [١٢٢]، حكمت محكمة الاستئناف بباريس في المسألة الأساسية المتعلقة بنظام المسؤولية المطبق في حالة خرق اتفاقية الترخيص وما إذا كان يشكل انتهاكًا للملكية الفكرية أم ينبغي تقييمه بموجب النظام القانوني السائد للمسؤولية التعاقدية، قضت محكمة فرنسية لصالح المسؤولية التعاقدية[١٢٣]، وبذلك يمكن استنباط قابلية مثل تلك المنازعات لاتفاق التحكيم.

ثالثًا: المملكة المتحدة

ربما تمتلك المملكة المتحدة (إنجلترا وويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية على وجه الدقة) أكبر مجموعة من التراخيص في العالم، حيث يتم تقديم التراخيص بشكل متكرر في جميع الصناعات والقطاعات لتسهيل استغلال الملكية الفكرية، ولعل من أهم الأمثلة الشائعة الآتي:

- تراخيص نقل التكنولوجيا (بما في ذلك تراخيص براءات الاختراع والمعرفة الفنية)، وذلك في سياق التعاون البحثي والتطوير المشترك، أو كترخيص وحيد للاستخدام الحصري للمرخص له للملكية الفكرية

[١٢١] Marie Danis And Karol Bucki, GUIDE TO ARBITRATION PLACES (GAP), DELOS Dispute Resolution, ٢٠٢١. Available at https://delosdr.org/wp-content/uploads/٢٠١٨/٠٦/Delos-GAP-٢nd-edn-France.pdf
[١٢٢] Cour d'appel de Paris, Pôle ٥ - chambre ٢, ١٩ mars ٢٠٢١, No ١٩/١٧٤٩٣
[١٢٣] EUIPO, p. ٤٤ and ٤٥

ذات الصلة في نطاق اختصاصه، وتخضع تراخيص نقل التكنولوجيا لقانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

- تراخيص البرمجيات، وهي ذات شعبية كبيرة وتأتي بأشكال عديدة. ففي بعض الحالات، يدفع المرخص له فقط رسومًا مقدمة للتأهل للحصول على ترخيص دائم للبرنامج، ومع ذلك، غالبًا ما يُشار إلى أن هذه التراخيص تحتاج إلى الترقية بشكل دوري لتعكس التحسينات في البرنامج وأن الدفع مقدمًا للمرخص له قد لا يوفر الضمان المقصود.
- ترخيص العلامات التجارية في سياق اتفاقية البيع، حيث يقوم المرخص بتصنيع منتج وتوزيعه بواسطة المرخص، وتميل هذه العقود إلى تضمين أحكام مفصلة لمراقبة الجودة.

على الرغم من عدم وجود قانون محدد يتعامل مع التراخيص، إلا أن هناك العديد من القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية، مثل قانون العلامات التجارية ١٩٩٤ (الأقسام ٢٨ إلى ٣١)، وقانون براءات الاختراع والتصميمات وبراءات الاختراع (CDPA) لعام ١٩٨٨ (القسم ٩٠)، وقانون براءات الاختراع (PA) الوارد في قانون ١٩٧٧. كما يوجد في المملكة المتحدة أيضًا تراخيص ضيقة. فعلى سبيل المثال، خلال السنوات الخمس الأخيرة من فترة صلاحية حق التصميم، يمنح القسم ٢٣٧ من قانون حماية المعلومات الشخصية لأي شخص الحق في الحصول على ترخيص للقيام بأي عمل يتعلق بحق التصميم، ولكن يتم وضع شروط هذا الترخيص من قبل الشخص المنوط بهذه الحقوق في حالة عدم وجود اتفاق.[١٢٤]

[١٢٤] Bruno Floriani, Licensing in ٢٦ jurisdictions worldwide, Getting the Deal Through, February ٢٠١٤. Available at https://www.twobirds.com/-/media/pdfs/brochures/intellectual-property/getting-the-deal-through---licensing---united-kingdom.pdf

ويذكر في هذا المعرض قضية Unwired Planet v Huawei[١٢٥]، والتي تتمثل وقائعها في قيام شركة Unwired Planet برفع دعوى قضائية ضد شركة Huawei في المحكمة العليا لانتهاكها خمس براءات اختراع لشركة Unwired Planet تتعلق بتقنيةG٤ في المملكة المتحدة، وردت Huawei أن هذه البراءات كانت غير صالحة وليست براءات اختراع أساسية قياسية(SEP) ، وادعت أيضًا أن Unwired Planet لم تكن قادرة على تقديم تراخيص بخصوص براءات الاختراع، وفي نهاية المطاف، تبين أن اثنتين من براءات الاختراع الخمس كانتا براءات اختراع أساسية قياسية (SEP)، وقد أقرت المحكمة العليا بأن تحديد صلاحية وانتهاك براءة اختراع وطنية هي مسألة تخص المحاكم الوطنية للدولة التي منحت براءة الاختراع، لكنها رأت أن سياسة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالمعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات (ETSI) تحافظ على حق صاحب البراءة في استصدار أمر قضائي وتمكين المحاكم الوطنية لتحديد شروط الترخيص العالمي.

رابعًا: الولايات المتحدة

يخضع تحكيم البراءات الذي يتم إجراؤه في الولايات المتحدة الامريكية لقانون التحكيم الفيدرالي ("FAA") ، فمعظم الولايات الأمريكية لديها قوانين تحكيم خاصة بها، ومن حيث التأييد القضائي، فقد أكدت المحكمة العليا الأمريكية مرارًا على أن السياسة الفيدرالية في مبدئها تميل لصالح التحكيم، وأنه يجب تقديم الأطراف إلى التحكيم ما لم يقدموا أي اعتراضات جادة، بينما لن يكون للمحكمة في حالة عدم وجود مثل هذا الاعتراض سلطة تقديرية، ويجب أن تأمر بالتحكيم في النزاع، هناك أيضًا إجماع ناشئ على أنه بموجب قانون الولايات المتحدة، يجوز لهيئة التحكيم أن تقرر تجاوز صلاحيات المحكمة طالما أن ممارسة تلك السلطة تعزز بشكل معقول الغرض من اتفاقية التحكيم. على سبيل المثال ، قد تشمل منح التراخيص للمتهمين المخالفين بناءً على

[١٢٥] Unwired Planet International Ltd and another (Respondents) v Huawei Technologies (UK) Co Ltd and another (Appellants), Available at https://www.supremecourt.uk/cases/docs/uksc-٢٠١٨-٠٢١٤-judgment.pdf
Also *See* Roussel-Uclaf v GD Searle & Co Ltd [٢٠٠٨] EWCA Civ ١٢٨٣

العطاءات الناجحة لاستغلال براءات الاختراع. هذه الحلول خارجة عن اختصاص المحاكم ، ليس لأن المحاكم تفتقر عمومًا إلى سلطة الأمر بمثل هذه الحلول ، ولكن لأن هذا ليس تعويضًا قضائيا ممنوحًا لإساءة استخدام براءات الاختراع. يفترض ، عندما يتضمن قرار المحكم تعويضًا يتجاوز سلطة المحكمة المتأصلة ، قد يكون للأطراف الساعية إلى إنفاذ قرار التحكيم الحق في "خرق قرار التحكيم" عند محاولة إنفاذ قرار التحكيم في المحكمة. فيجب تسوية الأضرار.

ومن القضايا المثيرة في هذا الصدد قضية HomeAway.com, Inc. v. City of Santa Monica[١٢٦] التي تضمنت النزاع بين HomeAway، وهي منصة إلكترونية تقدم خدمات تتعلق بقضاء العطلات، ومدينة Santa Monica حول لوائح المدينة الخاصة بإيجارات العقارات قصيرة الأجل. ادعت HomeAway بأنه يجب حل النزاع من خلال التحكيم، وفقًا لشروط اتفاقية المستخدم الخاصة بها، ادعت الشركة أن لوائح المدينة انتهكت بند التحكيم في الاتفاقية ، والذي يتطلب حل النزاعات من خلال التحكيم وفقًا لقانون التحكيم الفيدرالي. تم عرض القضية في النهاية أمام محكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة ، والتي حكمت لصالح HomeAway. وجدت المحكمة أن لوائح المدينة تم إبطالها بموجب قانون التحكيم الفيدرالي ، وأنه يجب بالفعل حل النزاع من خلال التحكيم. تتميز القضية بآثارها على قابلية إنفاذ بنود التحكيم في اتفاقيات الترخيص ، وللتعارضات المحتملة بين اللوائح المحلية والقوانين الفيدرالية المتعلقة بالتحكيم. وهو يسلط الضوء على أهمية الصياغة الدقيقة والتفاوض بشأن اتفاقيات الترخيص لضمان حل النزاعات بطريقة عادلة وفعالة.

[١٢٦] HomeAway.com v. City of Santa Monica, No. ١٨-٥٥٣٦٧ (٩th Cir. ٢٠١٩)

الخاتمة والتوصيات

في ظل العولمة، أصبح لحقوق الملكية الفكرية الطابع العالمي والاقتصادي المتميز، وبالتالي، يُعطي للتحكيم أهمية كبيرة باعتباره طريقة مميزة للتسوية، خاصة فيما يتعلق بالنزاعات التجارية، ويعتبر أي تثبيط للتحكيم في نزاعات الملكية الفكرية من شأنه أن يعيق نمو الدولة في شتي الجوانب، وذلك لما تتميز وتتفوق به طريقة التحكيم على طرق التقاضي التقليدية عندما يتعلق الأمر بحل نزاعات الملكية الفكرية، إذ أنه، ومما لا شك فيه، أن التحكيم وسيلة أقل تكلفة وأكثر سرعة وملائمة وقابلية للتخصيص لأطراف النزاع، حيث تعتبر فوائد اختيار طريقة التحكيم في المنازعات التجارية من الأمور المشهود لها على نطاق واسع، ولطالما تم تفضيل طريقة التحكيم دوليًا في المنازعات التجارية لفترة طويلة جدًا، حيث أنها توفر للطرفين الطريقة الأكثر تناسقًا للتسوية وتحقيقًا لقبول الأحكام، ومع ذلك ، لا يزال وضع التحكيم مسألة غير واضحة وغامضة حتى بعد تقديم تفسيرات مختلفة أو محاولات لحلها من قبل القضاء.

في الوقت الراهن يمكن القول أنه لا يوجد حظر شامل من قبل القضاء بشأن التحكيم في نزاعات الملكية الفكرية، ولكن هناك قيوداً معينة عليها وفقًا للقانون وباختلاف الولاية القضائية، وإن الحاجة في الوقت الراهن تتطلب إضفاء الطابع المؤسسي على عملية التحكيم، على غرار نموذج مركز الويبو، من أجل تقديم عملية بديلة لعولمة تسوية المنازعات في مجال حقوق الملكية الفكرية. إلا أنه، وعند الحديث عن التحكيم، ينبغي الإشارة، وبشكل صريح، إلى دور فكرة النظام العام فيما يتعلق بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية، ففكرة التحكيم في عقود الترخيص قد تكون محسومة نسبيًا. حيث تتعلق بإرادة الأطراف كما تم الإشارة سلفًا. وبالرجوع إلى دور فكرة النظام العام التي طرأ عليها مجموعة من التغييرات إثر التطور التكنولوجي الهائل ووجود عالم افتراضي موازي تتراجع فيه سلطة الدولة وسيادتها.

التوصيات:

وفقًا لما تمثله حماية حقوق الملكية الفكرية من قيمة اقتصادية واجتماعية لكل الدول وفي إطار توفير الحماية المثلى للمبتكرين والمبدعين فعلى الحكومات أن تقوم بما يلي:

أولًا: تطوير تشريعات الملكية الفكرية لتتناسب وتستوعب التطور التكنولوجي السريع، والذي بقدر ما قد يفيد المبتكرين والمبدعين بقدر ما يعرضهم للضرر والانتهاكات؛

ثانيًا: تطوير الأنظمة القانونية فيما يتعلق بتسوية المنازعات، وخاصة منازعات الملكية الفكرية، ووضع قواعد صريحة لما يجوز فيه اللجوء للوسائل البديلة لحل المنازعات، وما يخضع للاختصاص الصريح للمحاكم الوطنية؛

ثالثًا: وجود أطر قانونية متضمنة إجراءات خاصة ومحددة تضمن سلامة التحكيم وتوفر إطار تعاوني بين المحاكم الوطنية ولجان التحكيم دون تضارب أو تناقض، يضمن فعالية تنفيذ أحكام محاكم التحكيم.

رابعًا: في حالة الاستقرار على أن بعض المنازعات لا يمكن أن يتم نظرها وتسويتها باستخدام الوسائل البديلة لحل المنازعات؛ على الدول أن توفر دوائر متخصصة لفض هذا النوع من المنازعات، وتوفر أيضًا الخبرات الفنية اللازمة؛ لما تنطوي عليه مثل هذه العلاقات من قيمة اقتصادية عالية، تساعد على نمو الاقتصاد الوطني، وأيضًا لجذب وترغيب ودعم المبتكرين، ذلك أن من أهم ركائز دعم الابتكار هو توفير أطر سريعة وفعالة لفض المنازعات.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

أولا: القوانين والمعاهدات

- دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ٢٠١٤
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، ١٠ يونيو ١٩٥٨، (اتفاقية نيويورك)
- قانون التحكيم المصري قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤
- قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بحماية حقوق الملكية الفكرية
- قانون براءات الاختراع في المملكة المتحدة لعام ١٩٧٧
- قانون الولايات المتحدة ، طبعة ٢٠٠٦ ، الملحق ٥ ، العنوان ٣٥ – براءات الاختراع، قسم ٢٩٤ – التحكيم الطوعي
- قانون حق المؤلف الهندي لعام ١٩٥٧
- القانون السويسري الاتحادي بشأن المحكمة الاتحادية للبراءات
- المرسوم رقم ٢٠١١–٤٨ المؤرخ ١٣ يناير ٢٠١١، وزارة العدل والحريات المدنية، جمهورية فرنسا

ثانيًا: الكتب والرسائل

- إسحاق أبو طه والمنتصر بالله أبو طه، دور التحكيم في فض منازعات حقوق الملكية الفكرية في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد ٤، ٢٠٢٢

- املي عبد الرازق جبرين غزاوي، التحكيم كوسيلة لحل المنازعات المتعلقة باستغلال براءة الاختراع، رسالة ماجيستير، جامعة القدس، فلسطين، ٢٠٢٢
- إيناس الخالدي، التحكيم الإلكتروني. ط١، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.
- حسام الدين الصغير، مكافحة جرائم التعدي على حقوق مالك العلامة التجارية، وثيقة ندوة الويبو دون الإقليمية عن العلامات التجارية ونظام مدريد، منظمة الويبو، ٢٠٠٤، WIPO/TM/CAS/٠٤/٢
- حسن جميعي، التقاضي وقضايا في مجال حق المؤلف، والحقوق المجاورة، وثيقة دورة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للمسؤولين الحكوميين، منظمة الويبو، ٢٠٠٤، WIPO/IP/BAH/٠٤/٥
- خالد القاضي، موسوعة التحكيم التجاري الدولي. ط١، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٢.
- خالد جمال أحمد حسن، النظام القانوني لحماية حق المؤلف دراسة تحليلية في ظل قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة البحريني وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري، المجلة القانونية لهيئة التشريع والرأي القانوني، البحرين، العدد ٩، ٢٠١٩.
- سما عماد حسين، تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريق التحكيم (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجيستير، جامعة قطر، قطر، ٢٠٢١
- سميحة القليوبي، الاسس القانونية للتحكيم التجاري، دار الأهرام، مجلد ١، طبعة ٢٠٢٢
- صلاح زين الدين، المدخل إلى الملكية الفكرية، ط٣، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
- عبد الحميد الأحدب، موسوعة التحكيم الدولي "الجزء الثاني ."الإسكندرية، دار المعارف، ١٩٩٨.
- لمي محمود وغيداء جريو، الأحكام الموضوعية لجريمة التعدي على براءة الاختراع دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل، العدد ٤٣، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٩.
- محمد سامي عبد الصادق، الوجيز في حقوق الملكية الفكرية دراسة لأحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، ، مصر، ٢٠٠٧

- محمد نايف يوسف الثوابية، التحكيم وفق منازعات الملكية الفكرية وفق لقواعد الويبو، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠٢٠.
- مصلح أحمد الطراونة، ونور أحمد الحجايا، التحكيم الإلكتروني، مجلة الحقوق، ٢٠٠٣.
- نانسي دبابنه وعمر الجازي، التقاضي في مجال الملكية الفكرية: حق المؤلف، وثيقة دورة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين، منظمة الويبو، ٢٠٠٥، WIPO/IP/DIPL/AMM/٠٥/٧
- نهاد عبد الكريم الحسبان، دراسة تحليلية للسوابق القضائية في حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، سويسرا، ٢٠٢٠
- السيد كنعان الأحمر ، الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالعلامات التجارية لأغراض عقود الترخيص والامتياز، وثيقة ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الصناعية، منظمة الويبو، ٢٠٠٤، WIPO/IP/DAM/٠٤/DOC.٨
- سارة عدلي حسين، حماية الاسم التجاري وفقًا لأحكام القانون المصري، المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار، جامعة حلوان، مصر، العدد ٤، ٢٠٢١
- قيس محافظة، الأسرار التجارية في مجال الملكية الفكرية، وثيقة ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الاردنية، منظمة الويبو، ٢٠٠٤، WIPO/IP/UNI/AMM/٠٤/DOC.٨

رابعًا: مراجع الكترونية

- الويبو، فهم حق المؤلف والحقوق المجاورة، الطبعة الثانية، ٢٠١٦، https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_٩٠٩_٢٠١٦.pdf

• https://www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar/wipo_ip_uni_amm_٠٤/wipo_ip_uni amm_٠٤_١١.pdf_

المراجع الأجنبية

Textbooks, Reports and Studies

- Aastha Mullick, Institutional Arbitration in Intellectual Property Right Disputes, ٢٠١٨.

  Available at https://www.latestlaws.com/wp-content/uploads/٢٠١٨/٠٨/Institutional-Arbitration-in-Intellectual-Property-Right-Disputes-By-Aastha-Mullick.pdf

- Adrian Jones, Gordon McAllister, Edward Norman, & John Laird. Arbitration in England & Wales. (٢٠١٩). Law Business Research. https://www.crowell.com/a/web/٧a٧٨XfEPwmnNHf٩C٣oz٤p١/٤TtkH٣/٢٠١٦٠١١٥-arbitration-england-wales-٢٠١٦-jones-mcallister-norman-laird.pdf

- American Arbitration Association, “Products of the Mind” Require Special Handling: Arbitration Surpasses Litigation for Intellectual Property Disputes, ٢٠٠٧.

https://www.adr.org/sites/default/files/document_repository/AAA١٩٢_Intellectual_Property_Disputes.pdf

- Anamika Bhaduri, Trademark: Infringement and Passing Off, (٢٠١٧). https://www.academia.edu/٣٢٤٥٥٣٩٤/TRADEMARK_INFRINGEMENT_AND_PASSING_OFF
- Anand, Bharat N., and Tarun Khanna. The Structure of Licensing Contracts. The Journal of Industrial Economics ٤٨, no. ١ (٢٠٠٠): ١٠٣–٣٥. http://www.jstor.org/stable/١١٧٤٨٥
- Ankit Rastogi, Commercial Exploitation of Intellectual Property Rights, Indian Case Law, May ١٦, ٢٠٢٠. Available at https://indiancaselaw.in/commercial-exploitation-of-intellectual-property-rights/
- Antony ,Krusch & R Kurup ,Rachna & Siddique ,Noureen, ARBITRATION AND INTELLECTUAL PROPERTY DISPUTES: THE GLOBAL PERSPECTIVE ., ٢٠٢١.
- Ashley Hoffman, Burger King Rides Clown Fear Wave to Brutally Troll McDonald's. (October ٦, ٢٠١٧). https://time.com/٤٩٧٢١٨٣/burger-king-troll-mcdonalds-clowns/
- Athreye, S., Piscitello, L. & Shadlen, K.C. Twenty-five years since TRIPS: Patent policy and international business. J Int Bus Policy ٣٢٨, ٢٠٢٠. Available at https://doi.org/١٠.١٠٥٧/s٤٢٢١٤-٠٢٠-٠٠٠٧٩-١

- Bruno Floriani, Licensing in ٢٦ jurisdictions worldwide, Getting the Deal Through, February ٢٠١٤. Available at https://www.twobirds.com/-/media/pdfs/brochures/intellectual-property/getting-the-deal-through---licensing---united-kingdom.pdf
- C. Chatterjee, The Reality of Party Autonomy Rule in International Arbitration, ٢٠(٦) Journal of International Arbitration ٥٣٩, ٥٤٠, ٢٠٠٣.
- Chandra, Ramesh & Bhatnagar, Vaibhav. (٢٠١٩). Cyber-squatting: a cyber crime more than an unethical act. International Journal of Social Computing and Cyber-Physical Systems. ٢. ١٤٦. ١٠.١٥٠٤/IJSCCPS.٢٠١٩.١٠٠١٩٧
- Dario Vicente, Arbitrability of intellectual property disputes: A comparative survey, University of Lisbon, ٢٠١٥. DOI: ١٠.١٠٩٣/arbint/aiv٠٠٢
- Daniel Mead, C.B.C. Distribution and Marketing, Inc. v. Major League Baseball Advanced Media, LP: Why Major League Baseball Struck Out and Won't Have Better L e Better Luck in its Next T uck in its Next Trip to the Plate, Minnesota Journal of Law, Science & Technology, ٢٠٠٧. Available at https://scholarship.law.umn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=١٢٧٩&context=mjlst
- David H Herrington, Zachary S O'Dell and Leila Mgaloblishvili, L., Why Arbitrate International IP Disputes? World Trademark Review, ٢٠٢١. Retrieved from https://www.worldtrademarkreview.com/global-guide/the-guide-ip-arbitration/٢٠٢١/article/why-arbitrate-international-ip-disputes#footnote-٠٧٥

- Dennis Collopy, Vanessa Bastian, Tim Drye, Florian Koempel, Davis Lewis, and Peter Jenner, Measuring Infringement of Intellectual Property Rights – Executive Summary, UK Intellectual Property Rights, ٢٠١٤. Available at https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/٣٢٥٠٢٣/IP_Measuring_Infringement_-_Executive_Summary.pdf
- Ekaterina Kupchina, Olga Kuznetsova, Kamo Chilingaryan, IP DISPUTE RESOLUTION THROUGH INTERNATIONAL COMMERCIAL ARBITRATION: US EXPERIENCE, ISBN: ٩٧٨-٦٠٥-٨٢٤٣٣-٥-٤, ٢٠١٩. Available at https://www.ocerints.org/intcess١٩_e-publication/papers/٢٠١.pdf
- EUIPO, RECENT EUROPEAN CASE-LAW ON THE INFRINGEMENT AND ENFORCEMENT OF INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS, European Union Intellectual Property Office, September ٢٠٢٢. Available at https://euipo.europa.eu/tunnel-web/secure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/reports/New_Case_Law_en.pdf
- Fagbemi, S. A. (٢٠١٥). The doctrine of party autonomy in international commercial arbitration: myth or reality?. Journal of Sustainable Development Law and Policy (The), ٦(١), ٢٠٢-٢٤٦.

- Frank D. Emerson, History of Arbitration Practice and Law, ١٩ Clev. St. L. Rev. ١٥٥, ١٩٧٠. available at https://engagedscholarship.csuohio.edu/clevstlrev/vol١٩/iss١/١٩
- Gary Born, International Commercial Arbitration (٢nd edition, Wolters Kluwer).
- Hani Albasoos & Nabil Musallami. (٢٠٢٠). The conflict between Apple and Samsung over patents and copyrights. Bussecon Review of Social Sciences (٢٦٨٧-٢٢٨٥). ٣. ١-١٧. ١٠.٣٦٠٩٦/brss.v٣i٣.٢٠٦.
- Islam Mohamed, ARBITRATING COPYRIGHT DISPUTES IN EGYPT, Maurer School of Law: Indiana University, Master of Laws – Thesis, December ٢٠٢١. Available at https://www.repository.law.indiana.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=١١٠٥&context=etd
- John V H Pierce and Pierre-Yves Gunter, The Guide to IP Arbitration, Law Business Research ٢٠٢١. Available at https://nyiac.org/wp-content/uploads/٢٠٢١/٠٣/GAR_Guide_to_IP_Arbitration_١st_Edition.pdf
- Joseph P. Zammit and Jamie Hu. Arbitrating International Intellectual Property Disputes. (٢٠٠٩). Mealey's International Arbitration Report. https://arbitrationlaw.com/files/articles/aaa_arbitrating_international_intellectual_property_disputes.pdf

- Justin Antonipillai, and Michelle K. Lee, Intellectual Property and the U.S. Economy: ٢٠١٦ Update, Economics & Statistics Administration and U.S. Patent and Trademark Office, ٢٠١٦, Available at https://www.uspto.gov/sites/default/files/documents/IPandtheUSEconomySept٢٠١٦.pdf
- Karen White, U.S. Trends and International Comparisons (Executive Summary), U.S. National Science Foundation (NSF), ٢٠٢١. Available at https://ncses.nsf.gov/pubs/nsb٢٠٢١٤#:~:text=The%٢٠countries%٢٠with%٢٠the%٢٠largest,has%٢٠increased%٢٠in%٢٠recent%٢٠years.
- Katherine Linton. The Importance of Trade Secrets: New Directions in International Trade Policy Making and Empirical Research. Journal of International Commerce and Economics. Published electronically September ٢٠١٦. http://www.usitc.gov/journals.
- KIBIA Doreen Wanjiru, Arbitrability of Intellectual Property Disputes in Kenya, University of Nairobi School of Law, ٢٠١٩. Available at http://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/١١٢٩٥/١٠٩٨٤٣/Kibia%٢٠D%٢٠W_Arbitrability%٢٠of%٢٠Intellectual%٢٠Property%٢٠Disputes%٢٠in%٢٠Kenya.pdf?sequence=١&isAllowed=y
- Kirti Bikram. Infringement of Copyright. ٢٠١٣. Law Mantra. https://www.academia.edu/٦٥١٣٧٥٦/infringement_of_copyright

- Krešimir Sajko, Intellectual Property Rights and Arbitration –Miscellaneous. ١٠.١٠٠٧/٩٧٨-٣-٥٤٠-٨٨٧٤٣-٠_٣٢, ٢٠٠٩.
- Krusch Antony, Rachna R Kurup, and Noureen Siddique, ARBITRATION AND INTELLECTUAL PROPERTY DISPUTES: THE GLOBAL PERSPECTIVE, ٢٠٢١. Available at: https://www.researchgate.net/publication/٣٥٣٩٢٣١٩٧_ARBITRATION_AND_INTELLECTUAL_PROPERTY_DISPUTES_THE_GLOBAL_PERSPECTIVE/link/٦١١a١٦٩b٠c٢bfa٢٨٢a٤٩d٦fc/download
- Marie Danis And Karol Bucki, GUIDE TO ARBITRATION PLACES (GAP), DELOS Dispute Resolution, ٢٠٢١. Available at https://delosdr.org/wp-content/uploads/٢٠١٨/٠٦/Delos-GAP-٢nd-edn-France.pdf
- Marie Danis & Karol Bucki , Guide to Arbitration Places (Gap) France . (٢٠٢٢). Delos Dispute Resolution https://delosdr.org/wp-content/uploads/٢٠١٨/٠٦/Delos-GAP-٢nd-edn-France.pdf
- Matthew R Reed, Ava R Miller, Hiroyuki Tezuka and Anne-Marie Doernenburg, Arbitrability of IP Rights, ٢٠٢١, https://globalarbitrationreview.com/guide/the-guide-ip-arbitration/first-edition/article/arbitrability-of-ip-disputes#footnote-١٢٥
- Michael J. Kasdan, Esq., Amster Rothstein & Ebenstein LLP and Practical Law Intellectual Property & Technology, Patent Infringement Claims and Defenses,

٢٠١٣, Thomson Reuters https://www.arelaw.com/downloads/ARElaw_PracticeNote١٠١٥١١.pdf

- Mohamed Nour Farhat & Ali Sadek. Report on the State of the Judiciary in Egypt. (٢٠٠٧). The Arab Center for the Development of the Rule of law and Integrity. https://www.arabruleoflaw.org/files/pdf/judiciary/english/p٢/egypt_finalreportp٢s٤_en.pdf
- Niall McCarthy, Which Countries Produce The Most Books?, Statista, ٢٠١٧. Available at https://www.statista.com/chart/١٢٣٥٨/which-countries-produce-the-most-books/
- Niall McCarthy, The Countries Leading the World in Scientific Publications, Statista, ٢٠١٩. Available at https://www.statista.com/chart/٢٠٣٤٧/science-and-engineering-articles-published/
- NYSBA New York Dispute Resolution Lawyer, Vol. ٣, No. ١, Spring ٢٠١٠.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), DIRECTORATE FOR FINANCIAL AND ENTERPRISE AFFAIRS COMPETITION COMMITTEE, DAF/COMP, ٢٩ April ٢٠١٩. Available at https://one.oecd.org/document/DAF/COMP(٢٠١٩)٣/en/pdf
- Owais Hasan Khan. Transfer of Technology Agreement in International Business. Galgotias Journal of Legal Studies, ٢٠١٥. Vol ٣, No ١

https://www.galgotiasuniversity.edu.in/pdfs/١Transfe-of-Technology-Agreement-in-International-Business-Owais-Hasan-Khan.pdf

- Philip J. McConnaughay, ADR of Intellectual Property Disputes, The Pennsylvania State University Dickinson School of Law, ٢٠٠٢. Available at http://euro.ecom.cmu.edu/program/law/٠٨-٧٣٢/Courts/ADRPMcCon.pdf
- Philip Lindell, Trademark infringement online: The accountability of internet intermediaries for third-party trademark infringement in the EU and the US. (٢٠٢٠). Master Programme in Intellectual Property Law. Master's Thesis ٣٠ ECTS. Department of Law Spring Term ٢٠٢٠. https://www.diva-portal.org/smash/get/diva٢:١٤٣٩٢٦٤/FULLTEXT٠١.pdf
- PraxisUnico. The Praxisunico Practical Guides Series Licence Agreements. (٢٠١٤): ١٠٣-٣٥. https://www.praxisauril.org.uk/sites/praxisunico.org.uk/files/٦-Licence%٢٠Agreements_١.pdf
- Purnima Mathur, Concept Of Neighbouring Rights Under IPR, ٢٠١٩, Legalpedia, https://www.legalpedia.co.in/article/CONCEPT%٢٠OF%٢٠NEIGHBOURING%٢٠RIGHTS%٢٠UNDER%٢٠IPR%٢٠_%٢٠Purnima%٢٠Mathur.pdf
- Rajec, Sarah R.W., Infringement, Unbound (October ١, ٢٠١٨). Harvard Journal of Law & Technology, Volume ٣٢, Number ١ Fall ٢٠١٨, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=٣٣٤٠٩٦٠

- Richard H. Sayler. The Case for Arbitrating Intellectual Property Licensing Disputes. Dispute Resolution Journal, vol. ٦٠, no. ١ (Feb.–April ٢٠٠٥)
- Rob Batty. (٢٠٢٢). Conceptual confusing similarity and pictorial trade marks. Queen Mary Journal of Intellectual Property. ١١. ٤٠٩–٤٤٣. ١٠.٤٣٣٧/qmjip.٢٠٢١.٠٤.٠١.
- Saniya Mirani and Mihika Poddar, Arbitrability of IP Disputes in India – A Blanket Bar?, Kluwer Arbitration Blog, ٢٠١٩. Available at https://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/٢٠١٩/٠٣/٠٩/arbitrability-of-ip-disputes-in-india-a-blanket-bar/
- Sena Tokel. (٢٠٢١). Easygroup Limited prevails in trade mark infringement dispute against Easyway. Lawdit Solicitors. https://lawdit.co.uk/readingroom/easygroup-limited-prevails-in-trade-mark-infringement-dispute-against-easyway
- Suma Athreye, Lucia Piscitello & Kenneth C. Shadlen. Twenty-five years since TRIPS: Patent policy and international business. J Int Bus Policy ٣٢٨, ٢٠٢٠. https://doi.org/١٠.١٠٥٧/s٤٢٢١٤-٠٢٠-٠٠٠٧٩-١
- Sumah Ramachandran. An Introduction to Licensing. Malaysian Biotechnology Corporation, (٢٠٠٩). IB/CSSD/FAC/IP٠٠٣

- Shantashree Sengupta Copyright Infringement & Plagiarism: Are They Really Two Sides of a Coin?, ٢٠١٥, CTBC's IRJ vol.٢, iss. ٢, http://eprints.rclis.org/٢٥٤١٢/١/Copyright_Infringement___Plagiarism.pdf
- Stacey L. Dogan and Mark A. Lemley, The Trademark Use Requirement in Dilution Cases, ٢٤ Santa Clara High Tech. L.J. ٥٤١ (٢٠٠٧).
- Stephen McJohn, Top Tens in ٢٠١٦: Patent, Trademark, Copyright and Trade Secret Cases, ١٥ Nw. J. Tech. & Intell. Prop. ٧٧ (٢٠١٧). https://scholarlycommons.law.northwestern.edu/njtip/vol١٥/iss٢/٣
- Tarun Kabiraj. "Intellectual Property Rights, TRIPs and Technology Transfer." Economic and Political Weekly, vol. ٢٩, no. ٤٧, ١٩٩٤, pp. ٢٩٩٠–٩٨. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/٤٤٠٢٠٣٧. Accessed ٣٠ July ٢٠٢٣.
- Temitayo Bello & Ebunoluwa Oluwarinu, Arbitrability on Intellectual Property Disputes of Patent and Copyright; An Evaluation of Europe, UK and Canada (June ١٥, ٢٠٢٢). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=٤١٣٧٥٩٦ or http://dx.doi.org/١٠.٢١٣٩/ssrn.٤١٣٧٥٩٦
- Thomas E. Carbonneau, The Reform of the French Procedural Law on Arbitration: An Analytical Commentary on the Decree of May ١٤, ١٩٨٠, ٤ Hastings Int'l & Comp. L. Rev. ٢٧٣, ١٩٨١.

- University of Suffolk, Intellectual Property Policy (commercial exploitation), September ٢٠٢٠. https://www.uos.ac.uk/sites/default/files/Intellectual-Property-Policy-Commercial-Exploitation.pdf
- Upconsel. Types of Licensing Agreements: Everything You Need to Know. https://www.upcounsel.com/types-of-licensing-agreements
- Vagg, J. The policing of signs: trademark infringement and law enforcement. Eur J Crim Policy Res ٣, ٧٥–٩١ (١٩٩٥). https://doi.org/١٠.١٠٠٧/BF٠٢٢٤٣٠٨٦
- Vriesendorp & Gaade. (٢٠١٥). Brochure Tradenames. Netherlands. https://vriesendorp.nl/media/doc/brochuretradenames.pdf
- Wei-hua Wu, International Arbitration of Patent Disputes, ١٠ J. MARSHALL REV. INTELL. PROP. L. ٣٨٤, ٢٠١١.
- William Graham. The Arbitrability of International Intellectual Property Disputes. (١٩٩٦). Berkeley Journal of International Law, ١٤, ١٧٣.
- World Intellectual Property Organization (WIPO), A Guide to Intellectual Property Issues in Access and Benefit-sharing Agreements. WIPO: Geneva, ٢٠١٨.
- World Intellectual Property Organization (WIPO), Exploiting IP Assets, WIPO/SMES/BEL/١٠/REF/THEME/١٠/٠١ https://www.wipo.int/edocs/mdocs/sme/en/wipo_smes_bel_١٠/wipo_smes_bel_١٠_ref_theme_١٠_٠١.pdf

- World Intellectual Property Organization (WIPO), What is Intellectual Property?, Retrieved from https://www.wipo.int/about-ip/en/
- World Intellectual Property Organization (WIPO), What is intellectual property?, ٢٠٢٠, https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_٤٥٠_٢٠٢٠.pdf
- World Intellectual Property Organization (WIPO), WIPO Mediation, Arbitration and Expert Determination for Patent/FRAND Disputes. (٢٠٢٠). https://www.wipo.int/export/sites/www/amc/en/docs/wipoadr_patents-frand.pdf
- World Intellectual Property Organization (WIPO), Successful Technology Licensing, ٢٠١٥, IP Assets Management Series, https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/licensing/٩٠٣/wipo_pub_٩٠٣.pdf
- Yunus Emre Ay. Intellectual property disputes and international arbitration. (٢٠٢١). Zbornik Radova Pravnog Fakulteta u Splitu, ٥٨(٣), ٩٢٩–٩٤١. https://doi.org/١٠.٣١١٤١/ZRPFS.٢٠٢١.٥٨.١٤١.٩٢٩